

مِنَ الْمَسَائِلِ الْخِلَافِيَّةِ بَيْنَ الْأَخْفَشِ وَسَيَبَوِيهِ

الدكتور

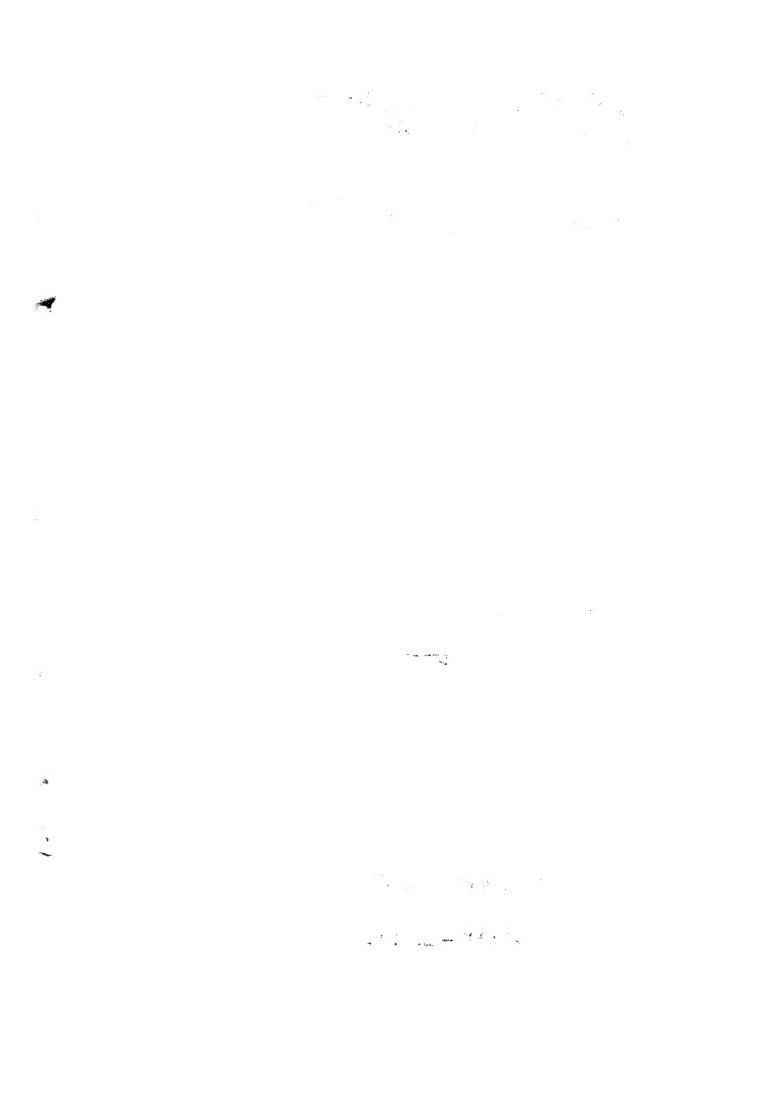
جابر محمد محمود البراجه

استاذ اللغويات ■■■ في كلية اللغة العربية

جامعة الأزهر فرع الزقازيق

الطبعة الأولى

١٤١٤هـ - ١٩٩٣م



مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذى هدانا لهذا وما كنا لنهتدى لولا أن هدانا الله ، وأصلى وأسلم على المبعوث رحمة للعالمين ، سيدنا محمد وعلى آله وصحابه والتابعين .

وبعد ...

فقد اشتهر الخلاف النحوى بين المدارس المختلفة ، وبخاصة مدرستا البصرة والكوفة . بيد أن الأمر لم يكن مقصورا على ذلك ، حيث ظهر الخلاف بين أبناء المدرسة الواحدة بصرية كانت أو كوفية ، ولا أدل على ذلك من هذه الآراء التى ظهر فيها الخلاف واضحا بين سيبويه - إمام النحاة - وأستاذه الخليل ، وأيضا بين الكسائى وبعض الكوفيين كالفرأء وغيره ، وكتب النحو فيها من الآراء المخالفة الكثير والكثير .

غير أن جل اهتمام الدارسين توجه نحو الخلافات التى وقعت بين البصريين والكوفيين ، لذلك رأيت أن يكون هذا البحث فى مسائل الخلاف بين الأخفش وسيبويه ، وهو يمثل

الخلاف بين الأستاذ وتلميذه ، فلم يكن فقط بين اثنين
ينتميان إلى مدرسة واحدة ، وهذا يؤكد لنا حقيقة معينة وهي
نبوغ هؤلاء العلماء الذين أفنوا حياتهم في تحصيل العلم
والمعرفة .

ولست أدعى هنا أنني قد حصرت كل مسائل الخلاف ،
لكنني حاولت قدر الجهد والاستطاعة . ولعل الرغبة في
الحصول على المزيد منها تتمم ما فات هذا البحث في المستقبل
إن شاء الله ، فأراء هذين العالمين الكبارين أكثر من أن تحصر
في كتاب واحد .

أدعو الله أن يجعل هذا العمل نافعا إنه سميع قريب
مجيب الدعوات .

الدكتور / جابر محمد البراجة

تمهيد

ارتبط الخلاف النحوى فى بدايته بالمدرستين المؤسستين لعلم النحو ، وهما مدرستا البصرة والكوفة . ولا عجب فى ذلك فكل يريد لمدرسته وبلده التفوق والسبق . لكن الخلاف فى هذه المرحلة لم يتعد أكثر من عرض وجهات النظر المختلفة والرد عليها أحيانا كما يبين ذلك العلماء الذين اهتموا بدراسة الخلاف النحوى ، حيث رأوا أن هذا الخلاف بين المدرستين لم يكن نه عمق الخلاف المنهجى الذى ظهر فيما بعد بين أصحاب المدرسة الواحدة كهذا الخلاف الذى ظهر فى بعض الآراء بين سيبويه وأستاذه الخليل وهذا الخلاف الذى ظهر واضحا بين الأخفش وأستاذه سيبويه (١) وهو موضوع هذا البحث .

ولعل أول خلاف اشتهر وذاع أمره كان هذا الخلاف الذى جرى فى هذه المناظرة المشهورة بين سيبويه والكسائى والمعروفة بالمسألة الزنبورية .

لكن الدكتور شوقى ضيف يرى أن الأخفش هو الذى فتح باب الخلاف على سيبويه وأنه هو الذى أعد لفنشاء مدرسة الكوفة وغيرها من مدارس النحو المختلفة .

(١) ينظر الخلاف بين النحويين ص ٢٥ - ٢٦ / السيد رزق الطويل ط المكتبة الفيصلية - مكة المكرمة .

يقول : « وفى رأينا أنه - أى الأخفش - هو الذى فتح أبواب الخلاف عليه ، بل هو الذى أعد لتنتشأ فيما بعد مدرسة الكوفة ، ثم المدارس المتأخرة المختلفة ، فإنه كان عاذا بلغات العرب ، وكان ثاقب الذهن ، حاد الذكاء ، فخالف أستاذه سيبويه فى كثير من المسائل ، وحمل ذلك عنه الكوفيون ، ومضوا يتبعون فيه فتكونت مدرستهم ، (٢)

ويقول أيضا مؤكدا ما نسبه إلى الأخفش فيما سبق « فهو الذى فتح له وللغراء - يقصد الكسائى - أبواب الخلاف مع سيبويه والخليل على مصاريعهما ، وبذلك أعدهما للخلاف عليهما ، وتنمية هذا الخلاف بحيث نفذ إلى مذهبهما النحوى الجديد ، (٣) أ هـ

وللدكتور السيد رزق الطويل رأى يختلف فيه بعض الشيء مع الدكتور شوقى ضيف حيث يرى سيادته أن الأخفش وإن كان له دور فى تعميق الخلاف وفتح أبوابه إلا أنه لم يكن زائدا فيه حيث إن اتصاله بالكوفيين لم يكن إلا بعد هذه المناظرة المشهورة التى أشرنا إليها فيما سبق .

يقول بعد أن أورد كلام الدكتور شوقى ضيف : « هذا ما أبداه الدكتور شوقى ضيف ، وهو يحمى فيه الأخفش مسؤولية تعميق الخلاف وفتح مجاله ، أمام علمى المدرسة

(٢) المدارس النحوية د/ شوقى ضيف ص ٩٥

(٣) المدارس النحوية ص ١٥٦

الكوفية الكسائي والفراء ، حتى قامت مدرستهم ، بل أقام -
على أساس أقواله وخلافاته - مدارس نحوية متعددة .

ولئن كان للأخفش دور كبير في تعميق الخلاف ، وفتح
أبوابه على مصاريعها غير أنه لم يكن زائدا فيه ، واتصاله
بالكوفيين في بغداد كان بعد وقوع أشهر مناظرة نحوية بين
سيبويه والكسائي ، وخذل فيها سيبويه ، وجاء الأخفش
لينتصر لاستداه فاستماله الكوفيون ، حيث اطمأن إلى رغد
العيش معهم ووافقهم في بعض مسائلهم « (٤) » .

ونحن مع الدكتور السيد رزق الطويل فيما رآه من أن
الأخفش لم يكن زائدا في الخلاف وأن اتصاله بالكوفيين كان
بعد وقوع المناظرة المشهورة بين سيبويه والكسائي ، لكنني
أرى أنه لم يوافق الكوفيين في بعض مسائلهم نظرا إلى
استمالة الكوفيين له .

لكن الحق أن الكوفيين هم الذين تابعوه في آرائه التي
خالف فيها سيبويه ، فقد تتلمذ له الكسائي والفراء إماما
الكوفيين ، حيث قرأ الكسائي عليه كتاب سيبويه ، وكافأه على
ذلك بخمسين ديناراً وجبة وشئ .

ويؤكد ذلك ما ذكره القفطي من رواية سلامة عن الأخفش
من قوله : « كان الكسائي جاعنا بالبصرة ، فسألني أن أقرأ

عليه ، أو أقرئه كتاب سيبويه ، ففعلت ، فوجه إلى خمسين دينارا وجبة وشى .

كما يؤكد ما روى من تخطئة الأخفش للكسائي في مائة مسألة كان سألها عنها حين قدم بغداد ليأثر لاستاذة سيبويه ، وحينئذ عرف الكسائي قدر الأخفش وطلب منه أن يؤلف له كتابا في معاني القرآن ، فأجابته الأخفش إلى ذلك وحينئذ ألف الكسائي هو الآخر كتابا في المعاني كان إمامه فيه كتاب الأخفش (٥) .

ولعل ذلك هو الذى جعل الدكتور شوقى ضيف يحكم بأن الأخفش هو الأستاذ الحقيقى للمدرسة الكوفية .

يقول : وقلنا أنفا إنه هو الذى فتح للكوفيين أبواب الخلاف على سيبويه وأستأذه الخليل بما بسط من وجوهه ، وقد تابعوه فى كثير من هذه الوجوه بحيث يمكن أن يقال بحق إنه الأستاذ الحقيقى للمدرسة الكوفية ، لا لأن إمامها الكسائي والفراء تتلمذا له فحسب ، بل أيضا لأنهما تابعاه فى كثير من آرائه التى حاول بها نقض طائفة من آراء سيبويه والخليل ، وقد مضيا هما وغيرهما من أعلام النحاة فى الكوفة يتخذون من

(٥) ينظر ملقيات النحويين واللغويين للزبيدي ص ٦٩ تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ط دار المعارف مصر ١٩٧٢ وينظر مقدمة معاني القرآن للأخفش ص ٣٥ د/فائز فارس

آرائه مقبسا للاهتداء به فيما نفذوا إليه من آراء أعدت لقيام
المدرسة الكوفية (٦) أ هـ

ولعل ما ذكرناه في هذا البحث من المسائل التي خالف فيها
الأخفش سيبويه ولم يكن تابعا فيها لرأى الكوفيين ، بل
تبعه فيها كثير من النحاة بصريين وكوفيين ، يدعم ما ذكره
الدكتور شوقي ضيف وما رأيناه من تبعية الكوفيين للأخفش
في آرائه وليس العكس .

ولماذا نذهب بعيدا ، وبين أيدينا كتاب معاني القرآن
للأخفش ، وقد ألفه كما ذكرت بناء على طلب الكسائي ، ولو أن
الأمر كما قيل من أن الأخفش تبع الكوفيين في آرائهم لكان
هذا الكتاب خير شاهد على ذلك ، إلا أن المتتبع لآراء الأخفش
من خلال هذا الكتاب يجد أنه يوافق أستاذه سيبويه في جل
أبوابه . وقد أشرت إلى ذلك خلال تناوولي للمسائل التي
ضمها هذا البحث .

وقد قرر ذلك أيضا محقق كتاب معاني القرآن للأخفش
الدكتور / فائز فارس حيث قال : « وبإمعان النظر في الآراء
المتناثرة في معاني القرآن ، وجدتها غير بعيدة في أصولها عن
آراء شيوخ البصرة . وأرد هذا التقارب إلى أن الأخفش قد
ألف كتابه هذا بعد اتصاله بشيوخ الكوفة بفترة وجيزة . أما
الخلافات العديدة التي تنسب إليه وتملا كتب النحو ، فأظنها

تعود إلى وقت لاحق بعد تأليف كتابه في المعاني • وهو في ذلك لا يسير وراء الكوفيين ، ولكنني أرى أن الكوفيين يسرون وراءه ، ويرون آراءه • (٧) أ هـ

وتكفيينا هذه الإشارة إلى طبيعة الخلاف الذي نشأ بين هذين العالمين الكبيرين اللذين ملأ الدنيا بعلمهما ، وهو خلاف كما رأينا لا ينقص من قدر الأستاذ - أعني سبويه - ولا يجعل أصابع الاتهام تشير إلى التلميذ - أعني الأخفش - فكل منهما رأيه ، وكما يقال : الخلاف في الرأي لا يفسد للود قضية •

والذي بهما بعد ذلك هو أن نعرف بهذين العلمين تعريفا موجزا وإن كنت أرى أنهما ليسا في حاجة إلى مثل هذا غير أن طبيعة المنهج العلمي هنا تقتضي منا ذلك •

أولا : سبويه :

هو : عمرو بن عثمان بن قنبر ، أحد موالى بنى الحارث بن كعب ، ولد بقرية من قرى شيراز تعرف بالبليضاء ، فهو من أصل فارسي ، ولقبه الذي لقب به يدل على ذلك ، وهذا اللقب وهو سبويه ، يعنى رائحة التفاح •

قدم سيديويه إلى البصرة بعد أن تلقن دراسته الأولى في موطن رأسه ، أر في شيراز كما يذكر المؤرخون ، فالتحق في البصرة بحلقات الفقهاء والمحدثين في أول الأمر ، لكنه ما لبث أن توجه إلى حلقات النحاة واللغويين بعد أن عاب عليه أستاذه الأول حماد بن سلمة - المحدث المعروف - لحنه في النطق لبعض الأحاديث النبوية الشريفة ، فلزم حلقات عيسى ابن عمر والأخفش الأكبر ويونس بن حبيب إلى أن استقر به المقام عند أستاذه الخليل بن أحمد فأخذ عنه كل ما عنده حتى قيل إن كتابه في النحو يمثل آراء الخليل خير تمثيل .

وقد تتلمذ على يديه بعد وفاة أستاذه الخليل بعض ممن ذاع صيتهم في النحو واشتهر أمرهم مثل الأخفش الأوسط - أحد طرفي هذا البحث - وقطرب .

وظل سيديويه يفيد تلاميذه بعد أن اشتهر أمره هنا وهناك وأصبح عالم البصرة الذي يشار إليه بالبنان إلى أن لقى ربه بعد هذه المناظرة المشهورة بينه وبين الكسائي والتي تأخر فيها الكسائي عليه فكانت وفاته في عام ١٨٠ للهجرة على أرجح الأقوال (٨) .

(٨) ينظر في ترجمة سيديويه بغية الوعاة للسيوطي ٦٠٧/١ ونشأة النعمان للشيخ محمد طنطاوي ص ٦٢

ثانيا : الأخفش :

هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة ، أوسط الأخافشة الثلاثة المشهورين ، ولذلك عرف بالأخفش الأوسط ، مولى من بني مجاشع ابن دارم ، أقام بالبصرة لطلب العلم ، وتلقى مع سيبويه عن جل شيوخه ، ثم أخذ عنه بالمشاركة مع كبر سنه عنه فكان أنجى تلاميذه .

ويذكر أحد الباحثين أن الأخفش كان فى نفسه شيء من استأذه سيبويه ، أظهرته هذه المفاطرة التى قامت بينهما بعد أن برع الأخفش ، إذ قال له الأخفش : إنما ناظرتك لأستفيد منك . فرد عليه سيبويه قائلا : أترانى أشك فى ذلك ؟ (٩) .

يقول هذا الباحث : إن فى نفس الأخفش نحو سيبويه سرا دفينا لكنه إذ قال له يوم ناظره بعد أن برع : إنما ناظرتك ، لأستفيد منك ، وكأنى بسيبويه يشك فى نية الأخفش إذ قال : أترانى أشك فى ذلك ، (١٠) أ هـ

ولم يكن سيبويه هو الشيخ الوحيد الذى تتأذى عليه الأخفش ، بل أخذ عن شيوخ سيبويه أيضا مثل الخليل المتوفى سنة ١٧٥ هـ وعيسى بن عمر الثقفى المتوفى ١٤٩ هـ ويونس بن

(٩) ينظر اخبار النحويين البصريين للسيرافى ص ٤٩ تحقيق
كرنكو ط بيروت
(١٠) معانى القرآن للأخفش قسم الدراسة ص ١٩ - ٢٠ تحقيق
د/فائز فارس

حبيب المتوفى سنة ١٨٣ هـ وأبى زيد الأنصارى المتوفى
سنة ٢١٤ هـ .

وللأخفش تلاميذ أخذوا عنه مثل أبى عثمان المازنى
المتوفى سنة ٢٢٣ هـ أو بعدها والجرمى المتوفى سنة ٢٢٥ هـ
والسجستاني المتوفى سنة ٢٥٥ هـ والرياشى المتوفى سنة ٢٥٧ هـ
وغيرهم من الكوفيين مثل الكسائى المتوفى سنة ١٨٩ هـ

وللأخفش مصنفات كثيرة أشهرها معانى القرآن
والمقاييس والمسائل الكبير وغير ذلك . توفى الأخفش سنة
٢١١ هـ على الأشهر ببغداد (١١) .

هذا وللأخفش كما علمنا آراء كثيرة خالف فيها سيديويه ،
وهذا الخلاف - كما بين الأستاذ الدكتور شوقى ضيف - بناء
الأخفش على خصب ملكاته وسعة معرفته بلغات العرب ، وقراءة
الذكر الحكيم ، وقدرته على الخفوذ فى حقائق اللغة التفصيلية
إلى كثير من الآراء الطريفة (١٢) .

وسوف أتناول بمشيئة الله تعالى فيما يلى ما تيسر لى
من هذه المسائل التى وقفت عليها من خلال رحلة طويلة وساقية

(١١) ينظر بغية الوعاة ١/ ٥٩٠ ونشأة النحو ص ٨٣ وينظر معانى
القرآن للأخفش قسم الدراسة ص ١٢ - ٤٨ والمدارس النحوية ص ٩٤
وما بعدها د/شوقى ضيف
(١٢) ينظر المدارس النحوية ص ١٠٨ د/شوقى ضيف

بين أمهات الكتب التي تناثرت هذه المسائل الخلافية بين صفحاتها فكانت في سبيل جمع شتاتها كمن يبحث عن ضالته في صحراء شاسعة ، لا يساعده على الوصول إليها إلا ما تلقاه على يد أساتذة أفاضل مهدوا له الطريق أولا ، جزاهم الله عنا وعن العلم خير الجزاء .

المسألة الأولى :

إعراب الأسماء الستة

اختلف الأخفش وسيبويه فى إعراب هذه الأسماء .
فمذهب الأخفش هنا هو نفسه مذهبه فى إعراب المثنى
وجمع المذكر السالم من أن حروف المد وهى الواو والألف
والياء دوال على الإعراب .

ومذهب سيبويه أن هذه الأسماء معربة بحركات مقدرة
فى الحروف ، وأنها أتبع فيها ما قبل الآخر للآخر .

فهو بذلك يرى أن حروف المد فى هذه الأسماء حروف
إعراب ، لكن الإعراب مقدر عليها ورأيه هنا هو أيضا رأيه فى
المثنى وجمع المذكر السالم (١) .

يشول سيبويه : واعلم أن من العرب من يقول : هذا

(١) ينظر الكتاب ٣ / ٢٦ ، ٤١٢ ، والهمع ١ / ١٢٤ والتبيين عن
مذاهب النحويين للعكبرى ص ١٩٢ تحقيق د/عبد الرحمن العثيمين وشفاء
العليل للسلسلى ١ / ١٢٣ تحقيق د/الشرىف عبد الله البركاتى ، والنكت
الحسان لأبى حيان ص ٢٧ تحقيق د/عبد الحسين القتلى ط بيروت وتذكرة
للنحاة لأبى حيان ص ٧١٤ تحقيق د/عفيف عبد الرحمن ط بيروت
١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م

هنوك ، ورأيت هك ، ومررت بهنيك ، ويقول : هنوان ،
فيجريه مجرى الأب ، فمن فعل ذلك قال : هنوان ، برده في
التثنية والجمع بالثاء ٠٠٠ والعلة هنا هي العلة في « أب »
و « أخ » ونحوهما ، (٢) اهـ

ويقول في باب « ما يتغير في الإضافة الى الاسم ، إذا
جعلته اسم رجل أو امرأة ، وم لا يتغير إذا كان اسم رجل
أو امرأة .

أما ما لا يتغير فاب وأخ ونحوهما ، تقول : هذا أبوك
وأخوك كإضافتهما قبل أن يكونا اسمين ، لأن العرب لما رتبه
في الإضافة إلى الأصل ، والقياس تركته على حاله في
التسمية ، كما تركته في التثنية على حاله ، وذلك قولك :
أبوان في رجل اسمه « أب » ، (٣) اهـ

ويجعل بعض النحاة مذهب سيبويه هو مذهب البصريين
عامة ، وهذا ما سار عليه الأنباري في الانصاف ، ولعل
الأنباري يريد بذلك أن آراء سيبويه تمثل آراء مدرسة
البصرة بصفة عامة لأنه ينسب معظم آراء سيبويه إلى أهل
البصرة .

كما ينسب إلى الأخفش في أحد قوليه رأى الكوفيين
القائلين إن هذه الأسماء معربة من مكانين (٤) .

كذلك نسب السيوطي في الهمع مذهب سيبويه أيضا
إلى الفارسي وجمهور البصريين وذكر أن ابن مالك وأبا حيان
وابن هشام وغيرهم من المتأخرين صححوا هذا الرأي (٥) .

وقد أوضح بعض العلماء رأى سيبويه فبين أن أصل
« أبوك » ونحوه في قولنا : قام أبوك : « أبوك » بياء مفتوحة
وواو مضمومة ، ثم اتبعت حركة الباء لحركة الواو ، فقليل
أبوك ، ثم استثقلت الضمة على الواو فحذفت .

وفي قولنا : « رأيت أباك » أصله « أبوك » بفتح الباء
والواو ، ثم تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا .

وفي قولنا : مررت بأبيك ، فأصله : « بأبوك » بياء
مفتوحة وواو مكسورة ، ثم أتبعت حركة الباء لحركة الواو ،
فصار : بأبوك - بكسر الباء والواو - فاستثقلت الكسرة على
الواو ، فحذفت ، فسكنت وقبلها كسرة ، فانثقلت ياء (٦) .

-
- (٤) ينظر الانصاف في مسائل الخلاف للأنباري ١٧/١
(٥) ينظر رأى ابن مالك في شفاء العليل في إيضاح التسهيل ١٢٢/١
والمساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل ٢٩/١ ، ونسب ابن عقيل فيه
مذهب سيبويه إلى الفارسي وجمهور البصريين أيضا . وينظر رأى أبي
حيان في النكت الحسان لأبي حيان ص ٣٧
(٦) ينظر المساعد ٢٩/١ والنكت الحسان ص ٣٧ والهمع ١٢٤/١

ويستدل لهذا الرأي ، بأن أصل الإعراب أن يكون بحركات ظاهرة ، أو مقدرة ، فإذا أمكن التقدير مع وجود النظر لم يعدل عنه (٧) .

هذا وقد ذكر المجاشعي رأى الأخفش ورده فقال : « وقال الأخفش : هي دلائل إعراب ، وهذا القول غير صحيح إن أراد أنها بمنزلة الحركات ، لأن حكم الإعراب أن يكون طارئاً على الكلم ، وهذه الحروف من أنفس الكلم ، وإن أراد أنها تدل بهذه الصورة على الإعراب ، كان كقول سيبويه (٨) « أ هـ

وإذا كان المجاشعي قد أبطل رأى الأخفش بناء على ما ذكر ، فقد شرح بعض النحاة رأى الأخفش واختلفوا في معناه .

فالزجاج والسيرافي يريان أن معنى رأى الأخفش هو أن هذه الأسماء معربة بحركات مقدرة في الحروف التي قبل حروف العلة ، ومنع من ظهورها كون حروف العلة تطالب حركات من جنسها (٩) .

تحقيق عبد العال سالم مكرم وشرح عيون الاعراب للمجاشعي ص ٥٧ - ٥٨ تحقيق د/ حنا جميل حداد ط الاردن .

(٧) ينظر الهمع ١/ ١٢٤

(٨) شرح عيون الاعراب ص ٥٨

(٩) يؤيد هذا الرأي ما جاء في معاني القرآن ١/ ١٠٠ من قول الأخفش وجاء ما كان من رأيت على يفعل أو تفعل أو نفعل أو افعل غير مهموز ، وذلك أن الحرف الذي كان قبل الهمزة ساكن ، فردت الهمزة وحرك الحرف الذي كان قبلها بحركتها كما تقول : من أبوك ، أ هـ

ويرى ابن السراج أن معناه : أنها حروف إعراب ، والإعراب فيها لا ظاهر ولا مختار ، فهي دلائل إعراب بهذا التقدير (١٠) .

ولعل هذا ما أراده المجاشعي في كلامه السابق .

ويذكر النحاة في هذه المسألة آراء أخرى ، فإذا ضمنناها إلى رأى الأخفش وسيبويه سنجد أنهم أوصفوها إلى ثلاثة عشر رأيا ، وسوف أذكر هذه الآراء فيما يلي لتكتمل صورته المسألة .

الأول والثاني كما عرفنا هما رأيا الأخفش وسيبويه .

الثالث : رأى المازني والزجاج حيث يذهبان إلى أن هذه الأسماء معربة بالحركات التي قبل الحروف والحروف إشباع .

وقد داق الأستاذ الدكتور / السيد رزق الطويل على هذا الرأى ورفضه فقال : « وقد اتجه لهذا الرأى وأيده الأستاذ إبراهيم مصطفى ، جريا وراء « باول كراوس » و«يرجستراس» اللذين يريدان أن الإشباع جاء وسيلة قديمة لتطوير الثنائية اللغوية إلى ثلاثية . لكننا عندما نقارن هذه الأسماء بمثيلاتها

في اللغات السامية الأخرى نجد أن (أب) في الآشورية والبابلية (أبو) وفي الآرامية (أبا) و (أخ) في الآشورية والبابلية (أخو) وفي الحبشية ولغات جنوب الجزيرة (أخو) و « حم » في الآشورية والبابلية (أمو) وفي الآرامية (حما) ، فوجود الحرف الثالث في هذه اللغات يدفع القبول بالإشباع ، (١) أ هـ

الرابع : وهو رأى الربيعي : أنها معربة بالحركات التي قبل الحروف ، وهي منقولة من الحروف ، وأن هذه الحروف لامات ، فأصل « أخوك » على رأيه « أخوك » ونقلت الضمة من الواو إلى الخاء لثلاثا تنقلب ألفا ، لتحركها وانفتاح ما قبلها . وهكذا

وقد رد هذا الرأى بأن شرط النقل الوقف ، وصحة المنقول اليه وسكونه ، وصحة المنقول منه ، وبأنه يلزم جعل حرف الإعراب غير آخر مع بقاء الآخر (١٢) .

الخامس : وهو رأى الأعلام وابن أبى العافية أنها معربة بالحركات التي قبل الحروف ، وليست منقولة ، بل هي الحركات التي كانت فيها قبل أن تضاف ، فثبتت الواو ، لأجل الضمة ، وانقلبت ياء لأجل الكسرة وألفا لأجل الفتحة .

(١١) الخلاف بين النحويين د/ السيد رزق الطويل ص ١٩٨ - ١٩٩ نشر المكتبة الفيصلية مكة المكرمة ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٤ م .
(١٢) ينظر الهمع ١/ ١٢٥ وشرح المفصل لابن يعيش ١/ ٥٢ ط بيروت

والفرق بين هذا الرأى والرأى السابق أن الحركات هناك منقولة وهنا غير منقولة .

ويرد هذا الرأى بأن هذه الحروف إن كانت زائدة ، فلا فرق بينه وبين مذهب المازنى والزجاج ، وهو ما قيل فى الرأى الثالث فيما سبق ، وقد ظهر فساد هذا الرأى .

وإن كانت لامات نزم جعل الإعراب فى العين ، مع وجود اللام (١٣) .

السادس : وهو رأى الكسائى والفراء ونسبه الانبارى إلى الكوفيين عامة ، أن هذه الأسماء معربة من مكانين ، أى بالحروف والحركات التى قبلها ومعنى هذا أننا إذا قلنا : قام « أخوك » كان (أخوك) مرفوعا وعلامة الرفع هى الواو والضممة التى قبلها ، وإذا قلنا : « رأيت أخاك » كانت علامة النصب فى (أخاك) الألف والفتحة التى قبلها ، وإذا قلنا : « مررت بأخيك » كانت علامة الجر الياء والكسرة التى قبلها .

وضعف هذا الرأى أن الإعراب أمانة على المعنى ، وذلك يحصل بعلامة واحدة فليس لنا حاجة إلى أكثر منها . كما أن ذلك يلزمه أن يكون لهذه الأسماء معربان وهذا فاسد (١٤)

(١٣) السابق نفسه .

(١٤) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٥٢/١ ط بيروت وشرح عيون الاعراب ص ٥٩

السابع : وهو رأى الجرمى ، أنها معربة بالتغير والانتقال
حالة النصب والجر ، وبعدم ذلك حالة الرفع .

ويرد هذا رأى بأنه لا نظير له ، وبأن عامل الرفع
لا يكون مؤثرا شيئا ، وبأن العدم لا يكون علامة (١٥) .

الثامن : وهو للسهيلى والرندى وفيه يفرقان بين « فاك
وذا مال » حيث يريان أنهما معربان بحركات مقدرة فى
الحروف ، وبين (أباك وأخاك وحماك وهناك) حيث يريان
أنها معربة بالحروف (١٦) .

التاسع : عكس رأى السابق ، يعنى أن (أباك وأخاك
وحماك وهناك) معربة بحركات مقدرة فى الحروف ، وأن
(فاك وذا مال) معربان بالحروف (١٧) .

العاشر : وهو للزجاج والسيرافى ، وهو أحد التفسيرين
الذين ذكرتهما قبل ذلك لمعنى رأى الأخفش ، ومضمونه أنها
معربة بحركات مقدرة فى الحروف التى قبل حروف
العلة (١٨) .

(١٥) ينظر الهمع ١٢٥/١ - ١٢٦

(١٦) الهمع ١٢٦/١

(١٧) السابق نفسه .

(١٨) السابق نفسه .

الحادى عشر : وهو ثانى التفسيرين المذكورين سابقا
أرى الأخفش ومضمونه أنها حروف إعراب ، والإعراب فيها
لا ظاهر ولا مقدر ، فهي دلائل إعراب وهذا رأى منسوب
لابن السراج (١٩) .

الثانى عشر : وهى أنها معربة فى الرفع بالنقل ، وفى
النصب بالبدل ، وفى الجر بالنقل والبدل معا ، فأصل
« جاء أخوك » (جاء أخوك) فنقلت حركة الواو إلى الخاء
وأصل رأيت أخاك (رأيت أخوك) فابجلت الواو ألفا ، وأصل
مررت بأخيك (بأخوك) فنقلت حركة الواو إلى الخاء فانتهجت
الواو ياء لانكسار ما قبلها .

ويحكى هذا رأى ابن أبى الربيع وغيره وهو كما نرى موافق
للرأى الرابع أى رأى الربيعى إلا فى حالة النصب (٢٠) .

الثالث عشر : وهو رأى قطرب ، حيث يرى أن حروف المد
الموجودة فى هذه الأسماء حرف إعراب نابت عن الحركات ،
ويؤنثه فى هذا الزيادى والزجاجى (٢١) .

(١٩) السابق نفسه .

(٢٠) ينظر البسيط لابن أبى الربيع ١٩٠/١ تحقيق د/عباد عبيد
الطيبى ط دار الغرب الاسلامى بيروت ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦ م - الطبعة
الأولى والهمع ١٢٦/١ - ١٢٧
(٢١) ينظر الهمع ١٢٣/١ وشرح المفصل لابن يعيش ٥٢/١ وشرح
عيون الاعراب ص ٥٨ والمساعد ٢٩/١

وهذا المذهب هو المشهور على السنة العربيين لهذه الأسماء،
ومع ذلك لم يسلم من الاعتراضات والرد .

فقد بين النحاة أن هذا المذهب فاسد ، لأنه يلزم منه أن
يكون اسم معرب على حرف واحد ، وهو فوك وذو مال ، لا
على ذلك لم يبق فيهما من حروفهما الأصلية سوى الفاء
والذال (٢٢) .

ويؤيد هذا الرأي على الرغم من هذا الاعتراض بأن
الإعراب إنما جرى به لبيان مقتضى العامل ، ولا فائدة في جعل
مقدر متنازع فيه دليلا (٢٣) .

ولذلك يذكر ابن مالك في شرح التسهيل أن هذا المذهب
هو أسهل المذاهب وأبعدها عن التكلف (٢٤) .

وقد علق الصبان في حاشيته على كلام ابن مالك فقال :
« قوله : وأبعدها عن التكلف ، بخلاف مذهب سيبويه ، فإن
فيه تكلف حركات مقترنة ، مع الاستغناء عنها بنفس الحروف ،
لحصول فائدة الإعراب بها ، وهي بيان مقتضى العامل ، ولا
محذور في جعل الإعراب حرفا من نفس الكلمة إذا صلب له ،

(٢٢) ينظر ابن يعيش ٥٢/١ وشرح عيون الاعراب ص ٨ والهمع
١٢٤/١ .

(٢٣) ينظر الهمع ١٢٤/١

(٢٤) ينظر شفاء العليل في إيضاح التسهيل ١٢٢/١ وشرح الأشموني
بحاشية الصبان ٧٤/١

كما جعلوه فى المثنى والمجموع على حدة من نفسها ، (٢٥) أ هـ

وفى النهاية نذكر ما قاله الأشمونى فى أحد تنبيهاته
حيث قال : « إنما أعربت هذه الأسماء بالأحرف توطئة لإعراب
المثنى والمجموع على حدة بها (٢٦) ، أ هـ

وهذا ما سوف نتناوله فى المسألة القادمة إن شاء الله .

(٢٥) حاشية الصبان مع شرح الأشمونى ٧٤/١ ط دار احياء
الكتب العربية .
(٢٦) شرح الأشمونى بحاشية الصبان ٧٤/١ وينظر شرح الفصل
لابن يعيش ٥٢/١ والأشباه والنظائر للسيوطى ٢٧/٢

المسألة الثانية :

إعراب المثني وجمع المذكر السالم

أشرت في المسألة السابقة إلى أن مذهب الأخفش وبيويه هو نفسه مذهبهما في إعراب المثني وجمع المذكر السالم ، وهذا صحيح .

فلأخفش يرى هنا أن المثني وجمع المذكر السالم يعربان بحركات مقدرة فيما قبل علامة المثني أو جمع المذكر السالم ، بمعنى أننا حينما نقول : حضر المحمدان ، وقف المحمدون ، ورأيت المحمدين ، وأكرمت المحمدين ، تكون حركة الإعراب مقدرة على الدال من هذه الأسماء (١) .

ونشير هنا إلى أن ما قاله الأخفش في هذه المسألة في كتابه معاني القرآن يخالف ما ذكر عنه هنا ، حيث يقول هناك وهو يتحدث عن إعراب « العالمين » من قوله تعالى : « الحمد لله رب العالمين » (٢) .

« وجعالت الياء للنصب والجر نحو : العالمين ، والمتقين ،

(١) ينظر الهمع ١/ ١٦١

(٢) الفاتحة ٢/

فنصبهما وجرحهما سواء ، كما جعلت نصب الاثنين وجرحهما سواء ، ولكن كسر ما قبل ياء الجميع ، وفتح ما قبل ياء الاثنين ، ليفرق ما بين الاثنين والجميع ، وجعل الرفع بائواو ليكون علامة للرفع وجعل رفع الاثنين بالالف « (٣) أ هـ

ويقول : « والياء فى قول من قال « هم الذين » مثل حرف مفتوح أو مكسور بنى عليه الاسم ، وليس فيه إعراب ، ولكن يدرك على أنه مثل المفتوح أو المكسور فى الرفع والنصب والجر الياء التى للنصب والجر ، لأنها علامة للإعراب » (٤) أ هـ

وهذا الذى نجده فى معانى القرآن للأخفش ، يجعلنا ندقول ونذنبه إلى أنه ليس من الضرورى أن تكون مسائل الخلاف التى نحن بصدها موجودة فى هذا الكتاب ، لأن هذه الآراء التى نجدتها هنا قد يكون الأخفش قالها بعد تأليفه هذا الكتاب ، وهذا ما جزم به محقق كتاب معانى القرآن حيث يقول فى خاتمة دراسته له : « وبإمعان النظر فى الآراء المتناثرة فى معانى القرآن ، وجدتها غير بعيدة فى أصولها عن آراء شيوخ البصرة .

وأرد هذا المتناثر إلى أن الأخفش قد ألف كتابه هذا بعد اتصاله بشيوخ الكوفة بفترة وجيزة . أما الخلافات العديدة التى تنسب إليه وتملا كتب النحو ، فأظنها تعود إلى وقت

(٣) معانى القرآن للأخفش ١٣/١ - ١٤ تحقيق د/فائز فارس ط الثالثة ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م
(٤) معانى القرآن للأخفش ١٤/١

لاحق بعد تأليف كتابه فى المعانى . وهو فى ذلك لا يسيّر
وراء الكوفيين ، ولكننى أرى أن الكوفيين يسيرون وراءه ،
ويرون آراءه » (٥) أ هـ

ولعل هذا هو الذى جعل المدققين من الباحثين يتحرزون
حينما ينسبون قولاً الى الأخفش ، فالشيخ محمد محيى الدين
مثلاً وهو يعلق على آراء النحاة فى إعراب الأسماء الستة
يقول : فى هذه المسألة أقوال كثيرة . وأشهر هذه الأقوال
ثلاثة .

الأول : أنها معربة من مكان واحد ، والواو والألف والياء
هى حروف الإعراب وهذا رأى جمهور البصريين ، وإليه ذهب
أبو الحسن الأخفش فى أحد قوليه ، وهو الذى ذكره الناظم
ومال إليه . . . الخ » (٦) أ هـ

وإذا كان ابن مالك كما ذكر الشيخ محمد محيى الدين
وكما هو الواضح من كلام ابن مالك ، قد مال الى رأى الأخفش
الذى ذكره الشيخ محمد محيى الدين ، فإن ابن عقيل صحح
مذهب سيبويه وأيده كما سنرى (٧) .

-
- (٥) مقدمة معانى القرآن للأخفش ٤٥/١ د/فائز فارس .
(٦) منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل ٤٤/١ للشيخ محمد
محيى الدين عبد الحميد .
(٧) شرح ابن عقيل ٤٤/١ بتحقيق الشيخ محمد محيى الدين

ولعل مذهب الأخفش فى هذه المسألة لا يختلف كثيرا عن مذهب سيبويه فيها لأن مذهب سيبويه هو أن هذه الأسماء مغربة بحركات مقدرة فى الحروف نفسها أى الألف أو الواو أو الياء .

يقول سيبويه : « واعلم أنك إذا ثنيت الواحد لحقت به زياتان :

الأولى منهما حروف المد واللين ، وهو حرف الإعراب غير متحرك ولا موزن ، يكون فى الرفع ألفا ، ولم يكن واو ليفصل بين التثنية والجمع الذى على حد التثنية ، ويكون فى النصب كذلك ، ولم يجعلوا النصب ألفا ، ليكون مثله فى الجمع ، وكان مع ذا الفعل ، فكان هذا أغلب وأقوى ، وتكون الزيادة الثانية نونا ، كأنها عوض لما منع من الحركة والتنوين ، وهى النون وحركتها الكسر ، وذلك قولك : هما الرجلان ، ورأيت الرجلين ، ومررت بالرجلين . وإذا جمعت على حد التثنية لحقت بها زائدتان : الأولى منها حرف المد واللين والثانية نون ، وحال الأولى فى السكون وترك التنوين ، وأنها حروف الإعراب ، حال الأولى فى التثنية ، إلا أنها واو مضموم ما قبلها فى الرفع ، وفى الجر والنصب ياء مكسور ما قبلها ، ونونها مفتوحة ، ففرقوا بينها وبين نون الاثنين ، كما أن حرف اللين الذى هو حرف الإعراب مختلف فيهما ، وذلك قولك : المسلمون ، ورأيت المسلمين ، ومررت بالمسلمين » (٨) أ هـ

وقد أوضح ابن عقيل مذهب سيبويه والأخفش المذكورين هنا وفسرهما حينما علق على قول ابن مالك : « وليس الإعراب انقلاب الألف والواو ياء ، ولا مقدر في الثلاثة » فقال : أي الإعراب بحركات مقدر في الألف والواو ، والياء ، فيقدر في الألف والواو والضمة ، وفي الياء الفتحة والكسرة ، قيل هو مذهب الخليل وسيبويه واختاره الأعمش . ثم قال وهو يعلق أيضا على قول ابن مالك « ولا مدلول بها عليها مقدر في متلوها » - فإذا قلت : قام الزيدان ، فعلمة الرفع ضمة مقدر على الدال ، وإذا قلت : مررت بالزيدين ، فعلمة الجر كسرة متدرة على الدال « والألف والياء دليل على ذلك ، وكذلك يقال في الجمع ، وهذا قول الأخفش والمبرد » (٩) أهـ

ولم يكن ابن عقيل وحده هو الذي نسب رأى سيبويه إلى الخليل أيضا في هذه المسألة لكنه مسبوق بالزجاجي حيث نسب الرأى أيضا إلى الخليل وسيبويه (١٠) كذلك فعل السيوطي مثلها وبين أن الأعمش وسيبويه اختارا هذا المذهب ، وأن ابن مالك قد رده بلزوم ظهور النصب في الياء ، وبازوم تشنية المنصوب والمجرور بالألف لتحرك الياء وانفتاح ما قبلها (١١) .

ثم ذكر أن أبا حيان قد أجاب عن اعتراض ابن مالك

(٩) المساعد لابن عقيل ٤٦/١ - ٤٧ تحقيق د/محمد كامل بركات
(١٠) ينظر الايضاح في عل النحو للزجاجي ص ١٣٠ تحقيق د/مازن المبارك ط بيروت
(١١) ينظر الهمع ١٦١/١

فقال : إنهم لما حملوا حالة النصب على حالة الجر ، أجروا الحكم على الياء حكما واحدا ، فكما قدروا الكسرة ، قدروا الفتحة تخفيفا للحمل .

أما عن لزوم تثنية المنصوب والمجرور بالياء فبين أبو حيان أن الموجب للقلب الفرق ، وإن كان القياس ما ذكر ، ولذلك لاحظته من العرب من يجرى المثنى بالالف (١٢) مطلقا (١٣) .

ويفسر الشلوبين مذهب الأخفش في هذه المسألة بأن الحروف الموجودة في المثنى والجمع ليست إعرابا ، وإنما هي دلائل إعراب ، بمعنى أننا إذا رأينا هذه الحروف فكأننا رأينا الإعراب (١٤) .

وتد ذكر صاحب الانصاف هذه المسألة ، وبين أن مذهب الكوفيين فيها هو أن الألف والواو والياء في التثنية والجمع ، بمنزلة الفتحة والضممة والكسرة في أنها إعراب . وبين أن أبا علي قطرب بن المستنير ، ذهب إلى هذا الرأي ، وأن بعض النحويين ينسب هذا الرأي أيضا إلى سيبويه ، وفنشد ابن الأنباري ذلك فقال : « وزعم قوم أنه مذهب سيبويه ، وليس بصحيح » (١٥) أهـ

- (١٢) ينظر الهمع ١/١٦١ والنكت الحسان لأبي حيان ص ٢٨ والمساعد ١/٤٦ - ٤٧
(١٣) هذه لغة كنانة وبنى الحارث بن كعب وبنى العنبر وبنى هجيم ويطون من ربيعة . ينظر منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل ١/٥٨
(١٤) الهمع ١/١٦١
(١٥) الانصاف في مسائل الخلاف للأنباري ١/٢٣

وهو محق فيما قال : لأن سيبويه كما هو واضح من نصه السابق في المسألة لم يقل بذلك .

ومما يلفت النظر هنا أن بعض النحويين ينسب إلى سيبويه ما رآه الجرمي في هذه المسألة وهو أن انقلاب هذه الحروف هو الإعراب . وهذا أيضا غير صحيح .

يقول ابن عقيل : تعليقا على قول ابن مالك ، وليس الإعراب انقلاب الألف والواو ياء ، أى انقلاب الألف في التثنية ياء والواو في الجمع ياء ، وهذا مذهب الجرمي واختيار ابن عصفور ونسب إلى سيبويه (١٦) أنه

وأرى أن الذي جعل بعض النحاة ينسب هذه الآراء إلى سيبويه هو اختلافهم في تأويل مذهبه (١٧) . وقد بين ذلك الجاشعي وهو يتحدث عن مذاهب النحاة فيها حيث ذكر - بعد أن أيد مذهب سيبويه الذي اعتمدنا عليه هنا - أن النحاة اختلفوا في تأويل هذا المذهب ، فبعضهم ذهب إلى أن مذهبه هو أن الإعراب مقدر عليها - وهذا ما اعتمدت عليه هنا كما قلنا - وبعضهم الآخر يرى أنه لا إعراب في حروف المثني أو الجمع لا ظاهرا ولا مقدرا . ويستدلون على ذلك بما قاله سيبويه في نصه السابق : والنون كالعوض لا يمنع الاسم

(١٦) المساعد على تسهيل الفوائد ٤٦/١ - ٤٧

(١٧) الكتاب ١٧/١ تحقيق الأستاذ هارون

من الحركة والتنوين ، ، لأنه لو كان هناك إعراب مقدر لم يأت منه عوض (١٨) ث

ولعل هذا الاختلاف في التأويل هو الذي جراً بعض المعاصرين على اتهام النحاة بالتلفيق في إعراب المثني .

وقد فند ذلك الأستاذ الدكتور السيد رزق الطويل وهو يتحدث عن هذه المسألة في كتابه الخلاف بين النحويين فقال :

وملاحظاتي على هذه المسألة أوجزها فيما يلي :

ليس لهذا الخلاف ثمرة كالمسألة السابقة (١٩) ، ولا يترتب عليه نتيجة ذات بال في واقعنا اللغوي على رغم ما استنفذوه من مجهود عقلي في هذا الخلاف الذي ينحصر في : أهى حروف إعراب أم إعراب ؟

على أن البصريين الذين قالوا : إنها حروف إعراب ، وانتصر لهم الانباري ملزمون بأن يعترفوا بأنها علامات إعراب ، وإلا فما معنى أنها حروف اعراب بدون علامة إعرابية ؟ (٢٠) أ هـ

(١٨) ينظر شرح عيون الاعراب للمجاشعي ص ٦٠ تحقيق د/حنا جميل حداد ط الأردن

(١٩) يقصد مسألة اعراب الاسماء الستة

(٢٠) الخلاف بين النحويين ص ١٩٩ - ٢٠٠ تأليف د/السيد رزق

الطويل .

ثم يعقب على رأى للدكتور ابراهيم أنيس فى إعراب المثنى ويصفه بأنه رأى عريب ومفاد هذا الرأى أن الصيغة الأساسية للتثنية هى : « رجلين » مثلا ، أى بالياء والنون وأن صيغة الألف والنون ما هى إلا تطوير لها ظهرت عند بعض القبائل ، وبعض القبائل التزمتها ، ثم لفق النحاة الصيغتين واعتبروهما علامتين لرفع والنصب ، والجر (٢١) .

يقول الدكتور السيد رزق الطويل بعد أن ذكر نص الدكتور أنيس ، الذى ذكرنا مضمونه فيما سبق (٢٢) .

« وغرابة هذا الرأى أنه قائم على افتراض غير مدروس ، وفيه اتهام للنحاة القدماء بأنهم قد لفقوا صيغتين لقبيلتين مختلفتين ، وجعلوا منهما إعرابا واحدا للمثنى ، ولكنى أقول : ما رأى الدكتور أنيس فى التزام القرآن الكريم التعبير عن صيغتى المثنى على النحو الذى استنتجه النحاة ، إلا فى بعض قراءات قليلة ، والتزام القرآن لهذا ، وقد نزل بأفصح لغات العرب ، وهى لغة تريض ، يدل دلالة على أن اللهجة القرشية كانت تتناول ظاهرة التثنية على النحو الذى أشار إليه النحاة » (٢٣) أ هـ

وما رد به الأستاذ الدكتور الطويل هنا يعد إنصافا

(٢١) ينظر من أمرار اللغة للدكتور ابراهيم أنيس ص ٢٥٥ المطبعة الفنية الحديثة ١٩٦٦ م .

(٢٢) المرجع السابق

(٢٣) الخلاف بين النحويين ص ٢٠٠ د/ السيد رزق الطويل

للنحاة الذين بذلوا قصارى جهدهم لتيسير العربية
لا لتعقيدها كما يدعى بعضهم .

ويرد على الأستاذ الدكتور أنيس أيضا بأن النحاة لم
يلفقوا الصيغتين كما ادعى واعتبروهما علامتين للرفع
والنصب . فالنحاة حينما جعلوا الألف للرفع والياء للنصب
والجر ، لم يكن مقصدهم أن يأخذوا من لهجة بعض القبائل
بصيغة ، ومن لهجة بعضهم الآخر بصيغة ، فيجعلون الصيغة
الأولى للرفع والثانية للنصب والجر كما ادعى . وإنما كان
مقصدهم - كما بين ابن يعيش - حينما قلبوا الألف في
حالتى النصب والجر ياء الدلالة على الإعراب المقدر فيها .

يقول ابن يعيش وهو يتحدث عن إعراب الأسماء
المتة : « وقد اختلفوا في هذه الحروف ، فذهب سيبويه إلى
أنها حروف إعراب ، والإعراب فيها مقدر كما يتقرر في
الأسماء المقصورة ، وإنما قلبت في النصب والجر ، للدلالة
على الإعراب المقدر فيها ، ولا يلزم مثل ذلك في الأسماء
المقصورة ، لأنهم أرادوا اختلاف أواخر هذه الاسماء توطئة
للتثنية والجمع على ما ذكرنا ، فلم يلزم في غيرها مما كان
في معناها ، (٢٤) أ هـ

ويرد على رأى الدكتور أنيس أيضا بما قاله ابن عصفور

وهو يشرح رأى الجرمى الذى ذكرناه قبل ذلك حيث أيدته ، واحتج له .

يقول : « وكان الأصل قبل دخول العامل : زيدان ، وزيدون ، كائنان وثلاثون ، فلما دخل العامل لم يحدث شيئا وكان ترك العلامة يقوم مقام العلامة ، فلما دخل عليها عامل النصب والجر ، قلب الألف والواو ياء ، فكان التعبيـر والانتـساب وعدمه هو الإعراب ، ولا إعراب ظاهر ولا مقدر » (٢٥)

فقلب الألف والواو إذن أحدثه عاملا النصب والجر كما ذكر ابن عصفور ، ولم يكن تلفيقا من النحاة كما ادعى الدكتور أنيس .

وإذا كنا ذكرنا رأى الجرمى فى المسألة وما احتج له به ابن عصفور فحرى بنا أن نبين أن بعض النحاة رد هذا الرأى وأبطل ما احتج به بأن الانقلاب لو كان إعرابا لم يكن فى المثنى والمجموع رفع ، لأن الألف والواو غير منقلبتين عن شيء ، وبأن الياء فى التثنية والجمع ليست منقلبة عن حرف ، بل هو حرف موضوع ابتداء ، فلا انقلاب .

ثم قيل : فإن أراد بالانقلاب تنقل الحرف من حال إلى

حال لا الانقلاب التصريفى . قيل : هذا لا يمنع من جعل
هذه الحروف حروف إعراب ، لتقيام الدليل عليه ، ويكون
الانتقال مبنياً على الإعراب المقدر (٢٦) .

ومما تجب الاحاطة به هنا أن المبرد اختار رأى الأخفش
وزعم أنه لا يجوز غيره .

يقول المبرد بعد أن ذكر آراء النحاة فى المسألة : « والقول
الذى نختاره ، ونزعم أنه لا يجوز غيره قول أبى الحسن
الأخفش ، وذلك أنه يزعم أن الألف إن كانت حرف إعراب
فينبغى أن يكون فيها إعراب هو غيرها ، كما كان فى الدال
من زيد ونحوها ولكنها دليل على الإعراب ، لأنه لا يكون
حرف إعراب ، ولا إعراب فيه ، ولا يكون اعراب الا فى
حرف (٢٧) .

كما نوضح أن الانبارى نسب رأى سيبويه فى المسألة
لعامة البصريين (٢٨) .

وليس الأمر كذلك كما رأينا ، فالرأى لسيبويه ، وإن

(٢٦) ينظر التبيين عن مذاهب النحويين للعكرى ص ٢٠٧ - ٢٠٨
والانصاف ٤٥/١
(٢٧) المقتضب للمبرد ١٥٤/٢ تحقيق الشيخ محمد عبد الخالق
مضيفة ط بيروت
(٢٨) ينظر الانصاف ٣٣/١

كان قد تبع فيه أستاذه الخليل كما يذكر بعضهم ، ووافقه فيه بعض البصريين .

والخليل على ذلك أن قطرب وهو تلميذ سيبيويه يقول
برأى بعض الكوفيين القائل إن الأحرف الثلاثة إعراب (٢٩) .
ويؤيدهما في ذلك ابن مالك (٣٠) .

كما أن الزجاج يرى أن المثني مبنى ، وليس معربا .

وقد رد أبو حيان رأيه فقال : الصحيح ان المثني معرب
خلافًا للزجاج ، إذ ذهب إلى أنه مبنى ، والمختار أن إعرابه
بحركات مقدرة في الألف والياء ، وأن الألف والياء حرفا
إعراب كالدال من « زيد » هذا مذهب سيبيويه « (٣١) أ هـ

ونختتم هذه المسألة بما قاله النحاة عن نون المثني وجمع
المذكر السالم ، فقد رأى الزجاج أن النون فيهما عوض عن
حركة الواحد ، ويرى ابن كيسان أنها عوض عن التنوين . أما
ابن ولادفيرى أنها عوض منهما معا ، ويرى ثعلب أن النون عوض
من تنوين في التثنية ، ومن تنوينات في الجمع (٣٢) .

(٢٩) ينظر المساعد لابن عقيل ٤٧/١ - ٤٨ وشفاء العليل في إيضاح
التسهيل للسليبي ١٤٤/١ - ١٤ تحقيق د/ الشريف عبد الله على
الحسين الزركاني المكتبة الفيصلية مكة المكرمة ١٠٦ هـ - ١٩٨٦ م
(٣٠) السابق نفسه .

(٣١) النكت الحسان لابن حيان ص ٢٨ تحقيق د/ عبد الحسين
الزركاني ط بيروت .

(٣٢) ينظر المساعد ٤٧/١ - ٤٨

ولعل ثعلب يقيس ما قاله فى النون هنا على ما قاله فى الألف والواو من المثنى والجمع حيث قال : الألف فى الزيدان بدل من ضمتين ، والواو فى « الزيدون » بدل من ثلاث ضمات ، وكذا سائر هذه الحروف على هذا القياس » (٣٣) .

ويرد ابن مالك ما قاله النحاة فى نون المثنى أو جمع المذكر السالم ويرى أن النون ترفع توهم الاضافة أو الأفراد ، فرفع توهم الاضافة مثل : رأيت بنين كرماء ، فلولا النون لم تعلم اضافة فى هذا من عدمها ، ورفع توهم الأفراد مثل : هذان ، لأنه لولا النون لم يعلم الأفراد فيها من التثنية ، وكذلك مثل : المهتدين ، إذ لولا النون لا التبس بالمفرد نحو : مررت بالمهتدى (٣٤) .

ولعلنا بذلك نكون قد أعطينا هذه المسألة حقها وبيننا ما فيها من خلاف .

وفى النهاية أقول ان مذهب الأخفش لا يختلف كثيرا عن مذهب سيبويه كما قلت فى بداية الحديث عن المسألة ، لأن كلا منهما يجعل الإعراب بحركات مقدرة ، غير أن سيبويه يجعل الحركات مقدرة فى الحروف نفسها ، أى فى علامات التثنية والجمع ، والأخفش يجعلها مقدرة فيما قبل علامة المثنى والجمع .

(٣٣) ينظر الايضاح فى علل النحو للزجاجى ص ١٤١ تحقيق د/مازن

المبارك ط بيروت

(٣٤) المساعد على تسهيل الفوائد ٤٧/١ - ٤٨ وشفاء العليل فى

ايضاح التسهيل ١٤٥/١

المسألة الثالثة :

محل الضمير المضاف إلى المثنى أو جمع المذكر السالم

يختلف الأخفش وسيبويه في محل الضمير المضاف إلى المثنى أو إلى جمع المذكر السالم اللذين حذف نونهما للإضافة أو ضرورة ، ونقول هنا ضرورة ، لأن هذه النون لها مواضع تحذف فيها وتكون الإضافة إما ظاهرة أو مقدرة ، أو يكون حذفها لشبه الإضافة ، وقد تحذف للطافة الضمير ، أو لصون الضمير المتصل عن وقوعه منفصلا .

فما تحذف فيه النون للإضافة الظاهرة نحو قوله تعالى :
« بل يدها مبسوطتان » (١) وقوله تعالى : « والمقيمي الصلاة » (٢) ، وقوله تعالى : « غير محلى الصيد » (٣)

وما تحذف فيه للإضافة المقدرة نحو قول الشاعر :

هما خطتا إما اسار ومنة

وإما دم والموت بالحر أجدر (٤)

(١) المائدة / ٦٤

(٢) الحج / ٣٥

(٣) المائدة / ١

(٤) البيت من الطويل وهو لتأبط شرا وينظر في الحماسة بشرح المرتضى ص ٨٩ والهمع ١/ ١٦٧ والعين ٣/ ٤٨٦

وما يكون فيه حذف النون لشبهه الاضافة نحو اثنتى عشر
واثنتى عشرة ، ونحو : لا غلامى لك ، ولبيك وسعديك ودوايك
وهذا ذيك (٥) .

وفى غير هذه المواضع التى ذكرتها يكون حذف النون
ضرورة كما فى قول الشاعر :

أقول لصاحبى لما بدا لى
معالم منهما وهما نجيا (٦)

فقد حذفت النون فى نجيا . . لأن أصله نجيان ، ولم
يكن الاسم مضائفا .

وكما فى قول الشاعر :

لو كنتم منجدى حين استعنتكم
لم يقدموا منى ساعدا ولا عضدا (٧)

فأصل كلمة (منجدى) فى البيت « منجدين » وقد
حذفت نونها كما نرى لغير إضافة وهذه ضرورة الجات
الشاعر إليها .

() ينظر الهمع ١٦٦/١ - ١٦٧
(٦) لم يعلم قائله وهو فى الهمع ١٦٩/١
(٧) لم يعلم قائله وهو فى الهمع ١٦٠/١

ويتوسع الكسائي فى هذه المسألة فيجيز حذف النون من المثنى أو جمع المذكر السالم لغير إضافة فى السعة ، فيجوز على رأيه أن يقال : قام الزيدا ، بحذف النون .

ويذكر أبو حيان أن هذا الرأى يشهد له ما سمع : بيضتك ثنتا ، وبيضتى مائتا ، أى ثنتان ومائتان ، لكنه ذكر أيضا أنه ينبغي أن يقيّد مذهبه بأن لا يؤدى إلى الإلباس فى المفرد ، كما فى هذان وهاتان (٨)

ولالأخفش رأى يخالف ما سبق فى حذف النون من المثنى أو جمع المذكر السالم وهو أن هذه النون تحذف للطافة الضمير فى نحو : ضاربك .

وهذه النقطة هى موضوع حديثنا فى هذه المسألة ، لأن الأخفش وسيبويه كما ذكرت فى صدر حديثى عن هذه المسألة يختلفان فى محل الضمير هنا .

فالأخفش يرى أنه منصوب المحل ، ويوافقـه فى ذلك هشام .

ويستدل لرأيه هذا بأن موجب النصب المفعولية ، وهى محققة ، وموجب الجر الإضافة وهى غير محققة ، إذ لا دليل عليها إلا حذف النون .

ويرى سيبويه أن الضمير فى هذه الحالة فى محل جر
بالإضافة وليس فى محل نصب كما يرى الأخفش (٩) .
يقول سيبويه :

« وإذا قلت : هم الضاربوك ، وهما الضارباك ، فالوجه
فيه الجر ، لأنك إذا كففت النون من هذه الأسماء فى المظهر
كان الوجه الجر ، إلا فى قول من قال : « الحافظو عورة
العشيرة » .

ولا يكون فى قولهم : هم ضاربوك ، أن تكون فى موضع
النصب ، لأنك لو كففت النون فى الإظهار ، لم يكن إلا جراً ،
ولا يجوز فى الإظهار : هم ضاربو زيدا ، لأنها ليست فى معنى
الذى ، لأنها ليست فيها الألف واللام كما كانت فى
الذى » (١٠) أ هـ .

وهذه سيبويه فى هذه المسألة هو الظاهر .

(٩) ينظر الهمع ١/٦٦٠ وأوضح المسالك لابن هشام ٢/٢٣٤ تحقيق
الأستاذ محمد عبد العزيز الفجار
(١٠) الكتاب لسيبويه ١/١٨٧)

المسألة الرابعة :

حكم اجتماع نون الوقاية ونون الرفع

كثيرا ما نجد نون الوقاية مجتمعة مع نون الرفع ،
ونعنى بذلك هذه النون التى تكون فى الفعل المضارع حال
اتصاله بألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة وهو
ما يعرف بالأفعال الخمسة •

ونريد هنا أن نعرف حكم هاتين النونين ، بمعنى هل
يظلان فى الكلمة كما هما دون حذف لأحدهما ، أو أنه يجوز
لنا أن نحذف واحدة منهما ؟ وإذا جاز لنا ذلك ، فأى النونين
هو المحذوف •

وللإجابة عن ذلك نقول : ان هذه مسألة خلاف بين
الأخفش وسيبويه أعنى : أى النونين هو المحذوف ؟ هل نون
الرفع أو نون الوقاية ؟

ومثال اجتماعهما قوله تعالى : « والذى قال لوالديه أف
لكما أتعداننى أن أخرج وقد خلت القرون من قبلى » (١) •

والنحاة فى مثل هذا يجيزون الفك كما فى الآية الكريمة السابقة والإدغام أو الحذف كما فى قوله تعالى : « قال أتأجوني فى الله (٢) وقد هذان (٣) » ، وتريء فى هذه الآية أيضا بالحذف : « أتأجوني » والتخفيف .

وهذه القراءة هى موضوع حديثنا هنا حيث إنها موطن الخلاف بين الأخفش وسيبويه لأنهما يختلفان فى أى النونين حينئذ - كما قلت - هى المحذوفة ؟ هل نون الرفع ، أو نون الوقاية ؟

ومذهب الأخفش فى هذه المسألة هو أن المحذوف نون الوقاية .

ودليله على ذلك أنها لا تدل على إعراب ، فهى أولى بالحذف ، ولأنها جىء بها لتتقى الفعل من الكسر ، وقد أمكن ذلك بذون الرفع فكان حذفها أولى ، ولأنها دخلت لغير عامل وفرن الرفع دخلت لعامل ، فلو كانت المحذوفة لزم وجود مؤثر بلا أثر مع إمكانه المنذر كالموجود (٤) .

-
- (٢) الأنعام / ٨٠
(٣) ينظر المقتضب ١/ ٣٨٧ والهمع ١/ ١٧٧ والمغنى ٢/ ٢٥ بحاشية الأمير .
(★) هذه قراءة نافع وأبو جعفر وابن ذكوان وهشام . وينظر فى ذلك اتحاف فضلاء البشر ص ٢١٢ ، ٢٧٥
(٤) ينظر الهمع ١/ ١٧٧ وشرح الكافية للرضى ٢/ ٢٢

وقد أيد هذا الرأي كل من الأخفش الصغير والمبرد ،
والفارسي وابن جنى وأكثر المتأخرين (٥) ، يقول ابن هشام
وهو يتحدث عن نون الوقاية : « ونحو : تأمروني » يجوز فيه
الفك والإدغام والنطق بنون واحدة ، وقد قرئ بهن في
السبعة ، وعلى الأخيرة ، فقليل النون الباقية نون الرفع ،
وقيل نون الوقاية ، وهو الصحيح » (٦) أه

وينسب الإمام الرضى هذا الرأي إلى الجزولى أيضا
ويعال سبب حذفها بأن الثقل جاء منها لا من نون الإعراب ،
يعنى نون الرفع (٧) .

أما مذهب سيبويه فى هذه المسألة فهو أن المحذوف نون
الرفع ، وقد ذكر سيبويه ذلك فى كتابه وهو يتحدث عن
اجتماع نون الرفع مع نون التوكيد ، حيث استدل على حذف
نون الرفع حال اجتماعها مع نون التوكيد ، بحذفها حال
اجتماعها مع نون الوقاية ، وقد اعتبر سيبويه هذا الموضع -
أى حذفها مع نون الوقاية - أشد من حذفها مع نون
التوكيد .

يقول : « وإذا كان فعل الاثنين مرفوعا ، وأدخلت النون

(٥) ينظر الهمع ١٧٧/١ والمقتضب ٣٨٧/١

(٦) المغنى بحاشية الأمير ٢٥/٢ ط دار احياء الكتب العربية وينظر
الاشباه والنظائر للسيوطي ٢٨/٢ تحقيق طه عبد الرؤوف سعد ط الفنية
المتحدة ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م

(٧) ينظر شرح الكافية الرضى ٢٢/١ ط بيروت

الثقيلة ، حذفت نون الاثنين ، لاجتماع النونات ، ولم تحذف الألف لمساكون النون ، لأن الألف تكون قبل الساكن المدغم ، ولو أذهبت ، لم يعلم أنك تريد الاثنين ، ولم تكن الخفيفة هنا ، لأنها ساكنة ليست مدغمة ، فلا تثبت مع الألف ، ولا يجوز حذف الألف ، فيلتبس بالواحد .

وإذا كان فعل الجميع مرفوعا ، ثم أدخلت فيه النون الخفيفة أو الثقيلة ، حذفت نون الرفع ، وذلك قولك : لتفعُلن ذك ، وتُذْهَبُن ، لأنه اجتمعت فيه ثلاث نونات ، فحذفوها استثقالا . وتقول : هل تفعُلن ذاك ، تحذف نون الرفع ، لأنك ضاعفت النون ، وهم يستثقلون التضعيف فحذفوها إذ كانت تحذف ، وهم في ذا الموضع أشد استثقالا للنونات ، وقد حذفوها فيما هو أشد من ذا .

بلغنا أن بعض القراء قرأ « أتُحاجونى (٣) » - بالتخفيف - وكان يقرأ « فبم تبشرون » (٩) وهى قراء أهل المدينة ، وذلك لأنهم استثقلوا التضعيف « (١٠) ١ هـ

ويرجح ابن مالك هذا الرأى أى رأى سيبويه ويستدل له بأن نون الرفع قد تحذف بلا سبب ، وذلك غير معهود فى نون الوقاية ، وحذف ما عهد أولى ، وبأنها نائبة عن الضمة ، وقد

(٨) الأنعام / ٨٠

(٩) الحجر / ٥٤

(١٠) الكتاب ٥١٩/٣ - ٢٠

عهد حذف الضمة تخفيفا في نحو قوله تعالى : « إن الله يأمركم أن تذبحوا بقرة » ، (١١) وقوله تعالى : « وما يشعركم أنها إذا جاءت لا يؤمنون » ، (١٢) في قراءة من يسكن (١٣) .

ويحتج ابن مالك أيضا لرأى سيبويه بأن نون الرفع جزء كلمة ، ونون الوقاية كلمة ، وحذف الجزء سهل ، ولأنه لا يحتاج لحذف آخر للجازم والناصب ، ولا تغير ثان بكسرها بعد الواو والياء ، ولو كان المحذوف نون الوقاية لاحتجج إلى الأمرين (١٤) .

وقد ذكر ابن مالك أسباب حذف نون الرفع للتخفيف أو لنيابتها عن الضمة ، في كتابه شواهد التوضيح والتصحيح ، وبين أن ذلك ثابت في الكلام الفصيح نثرا ونظما . يقول : « حذف نون الرفع في موضع الرفع لمجرد التخفيف ثابت في الكلام الفصيح ، نثره ونظمه . . . وسبب هذا الحذف كراهية تفضيل النائب عن المنوب عنه ، وذلك أن النون نائب عن

(١١) البقرة / ٦٧

(١٢) الأنعام / ١٠٩

(١٣) هو أبو عمرو . ينظر النشر في القراءات العشر ص ٢١٦

والكشف عن وجوه القراءات السبع ٤٣٦/١ ومشكل اعراب القرآن لمكي ٢٥٨/١ والبحر المحيط ١٦٩/٣ والخصائص ٧٢/١ ، ٣٤٠/٢ وشواهد التوضيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك ص ١٧١ - ١٧٣ تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ط بيروت وشفاء العليل ١٢٤/١

(١٤) ينظر شواهد التوضيح لابن مالك ص ١٧١ - ١٧٣ والهمع

١٧٧ / ١

الضمة ، والضمة قد حذفت لمجرد التخفيف كقراءة أبى عمرو
بتسكين راء : « يشعركم » و « يأمركم » (١٥) أ هـ

ويقول فى التسهيل : وهو يتحدث عن الأفعال الخمسة
وعن حكم اجتماع نون الرفع مع نون الوقاية : « وقد تحذف
نون الوقاية - كقوله تعالى - « اتحاجونى » ، أو تدغم فيها -
قرىء « أفغير الله تأمرونى » (١٦) .

وقد علق السليلى على كلام ابن مالك فقال : « وقد
اختلف فى النون المحذوفة ، فالذى حكاه الشيخ (١٧) هو
مذهب سيديويه رحمه الله (١٨) » أ هـ

لكن ما ذكره ابن مالك فى شرح التسهيل يخالف ما نسبته
إليه السليلى ، فقد نسب ابن مالك هذا الرأى لسيديويه
والأخفش معا حيث قال : وهو يتحدث عن نون الوقاية
المجتمعة مع نون الرفع وعن رأى النحاة فى أى النونين هو
المحذوف : « وفى المحذوف خلاف فأكثر المتأخرين على أن
المحذوفة هى التخفيف نون الوقاية وأن الباقية نون الرفع ،
ومذهب سيديويه والأخفش عكس ذلك وهو الصحيح » (١٩) أ هـ

(١٥) شواهد التوضيح لابن مالك ص ١٧١ وينظر ايضا ص
١٧٢ ، ١٧٣ منه

(١٦) شفاء العليل فى ايضاح التسهيل ١٢٤/١ - ١٢٥

(١٧) يقصد ابن مالك

(١٨) المرجع السابق نفسه .

(١٩) شرح التسهيل لابن مالك ٥٢/١ تحقيق د/عبد الرحمن السيد

و د/محمد بدوى المختون .

والمسألة بهذه الصورة التى ذكرها ابن مالك تخرج من المسائل الخلافية بين الأخفش وسيبويه ، لكن ما جاء فى همع الهوامع ينسب هذا الرأى لسيبويه وينسب الرأى الآخر للأخفشين الأوسط والأصغر ولأكثر المتأخرين وهذا ما اعتمدت عليه فى جعل هذه المسألة من مسائل الخلاف (٢٠) .

وما أميل إليه فى هذه المسألة هو رأى الأخفش ، لأن نون الوقاية يمكن الاستغناء عنها حيث تنقوم نون الرفع بوظيفتها وهى وقاية الفعل من الكسر ، ولأن هذه النون كما قال الأخفش لا تحل على إعراب فحذفها إذن أولى .

المسألة الخامسة :

الخلاف فى محل العائد المحذوف من صلة « أل »

للنحاة فى جواز حذف العائد من صلة « أل » أو منعه فى
نحو : الضاربها زيد أقوال متعددة .

أولها : وهو رأى الجمهور المنع مطلقا .

وثانيها : الجواز مطلقا كما فى قول الشاعر :

ما المستفز الهوى محمود عاقبة
ولو أتيج له صفو بلا كدر (١)

فقد حذف الضمير الذى هو صلة الألف واللام ، لأن
الأصل : ما الذى هو مستفزه الهوى ، أو المستفزه

وثالثها : عدم الجواز إن لم يدل عليه دليل فلا نقول .

(١) البيت من البسيط ولم يعلم قائله وهو فى الهمع ٣٠٨/١ وشرح
الأشعمنى بحاشية الصبان ١٧٠/١ وشفاء العليل ٢٣٢/١ وشرح الألفية
للمرادى ٢٣٢/١ تحقيق د/عبد الرحمن سليمان والعينى ٤٤٧/١ بهامش
خزانة الأدب ط الأميرية ، وشرح التصريح ١٤٦/١ ط دار أحياء الكتب العربية
والدرر اللوامع للشنقيطى ٦٨/١

جاءنى الضارب زيد ، لأنه لا يثنى هل الضمير المحذوف
مزد أو غير مفرد ، ولا هل هو مذكر أو مؤنث فإن دل عليه دليل
جاز حذفه على قبح نحو : جاءنى الرجل الضاربه زيد ، وعلى
الرغم من قبحه فهو فى اسم الفاعل المأخوذ من المتعدى إلى
ثلاثة أحسن منه فى المأخوذ من المتعدى إلى اثنين ، وفى
المتعدى إلى اثنين أحسن منه فى المتعدى إلى واحد

رابعها : وهو متصل بالرأى السابق بمعنى انه إن كان
الوصف الواقع فى صلة « أل » مأخوذاً من متعد إلى واحد ،
كان الاثبات فصيحاً وقل الحذف نحو : الضاربه زيد ،
والضارب زيد . وإن كان من متعد الى اثنين أو ثلاثة حسن
الحذف لأجل الطول وكان الحذف من المتعدى إلى ثلاثة أحسن
منه فيما كان متعدياً لاثنين نحو : جاءنى المظانه زيد منطلقاً ،
والمعظم بكر عمراً منطلقاً ، وإن شئنا قلنا الظان والمعلم .

خامس هذه الآراء أن ذلك خاص بالضرورة (٢) .

وهذه الآراء السابقة هى ما ذكره السيوطى فى التمعن ،
وقد عد الأشمونى ذلك كله شاذاً ، واعتبره الصبان نادراً .

يقول الأشمونى : وهو يعلق على كلام ابن هانك :
« والحذف نذهم » أى عند النخاة أو العرب (كثير منجلى)
فى عائد متصل أن انتصب (بفعل) تام أو (وصف) هو غير

صلة آل فالفعل (كمن نرجو يهب) أى نرجوه ، أو « أهذا الذى بعث الله رسولا » (٣) أى بعثه ٠٠ والوصف كقوله :

ما الله موليك فضل فاحمدنه به
فما لدى غيره نفع ولا ضرر (٤)

أى الذى الله موليكه فضل ، وخرج عن ذلك نحو : جاء
الذى إياه أكرمت ، وجاء الذى إنه فاضل ، وجاء الذى كانه
زيد ، والضاربها زيد هند ، فلا يجوز حذف العائد فى هذه
الأمثلة ، وشذ قوله :

ما المستفزع الهوى محمود عاقبة
ولو أتيح له صفو بلا كدر « (٥) أ هـ

وقد عاق الصبان على هذا البيت فقال : « تقييره المستفزع
الهوى ، وفيه الشاهد حيث حذف فيه الضمير المنصوب الذى
أصله الألف واللام ، إذا أصله : ما الذى هو مستفزع الهوى ،
وهذا نادر » (٦) أ هـ

والذى تقييده عبارة ابن مالك فى التسهيل أن ذلك قليل :

(٣) الآية رقم ٤١ من سورة الفرقان .

(٤) البيت من البسيط وهو فى الأشعمونى بحاشية الصبان ١٧٠/١

(٥) الأشعمونى بحاشية الصبان ١٦٠/١ - ١٧٠

(٦) حاشية الصبان ١٧٠/١

يقول : « وقد يحذف منصوب صلة الألف واللام ،
والجور بحرف ، وإن لم يكمل شرط الحذف » (٧) أ هـ

وإذا كان النحاة كما رأينا قد اختلفوا في حذف هذا
العائد ، فإن الأخفش وسيبويه يختلفان في محله .

فالأخفش يرى أنه منصوب ، وسيبويه يذهب إلى
اعتباره بالظاهر ، الذي ليس فيه ألف ، ولا هو مضاف إلى
ما فيه الألف واللام .

فإن كان ذلك الاسم مخفوضا لا غير ، فيحكم على الضمير
بالخفض ولا يجوز فيه غير ذلك نحو : « هذا ضاربك »
فالضمير هنا في محل جر ، لأننا لو وضعنا بدل الضمير مثلا
« زيدا » سنقول : « هذا ضارب زيد » بالجر ، لأن التنوين قد
سط ، ولا يمسقط التنوين في الأسماء المتصرفة إلا مع
الإضافة .

ولو كان الاسم جائزا فيه النصب والجر حكمنا على
الضمير أيضا بذلك : نحو : « هؤلاء المكروك » لأننا لو
وضعنا الاسم هنا مكان الضمير ، جاز لنا أن نقول : « هؤلاء
المكرو زيدا والمكرو زيد » بالنصب والجر (٨) .

(٧) التسهيل مع شفاء العليل ٢٢٢/١ - ٢٢٣

(٨) ينظر الهمع ٣٠٧/١ والبسيط في شرح جمل الزجاجي لابن
أبي الربيع ١٠٤٨/٢ - ١٤٠٠ تحقيق د/عبد الثبيتي ط بيروت ١٤٠٧ هـ -
١٩٨٦ م .

ونوثق رأى سيبويه هنا بما قاله فى الكتاب عن هذه
المسألة .

يقول : « وإذا قلبت : هم الضاربوك ، وهما الضارباك ،
فالوجه فيه الجر ، لأنك إذا كففت النون من هذه الأسماء
فى المظهر كان الوجه الجر ، إلا فى قول من قال : « الحافظون
غورة العشيرة » (٩) .

ولا يكون فى قولهم : هم ضاربوك ، أن تكون الكف فى
موضع النصب ، لأنك لو كففت النون فى الإظهار ، لم يكن
إلا جراً ، ولا يجوز فى الإظهار : هم ضاربو زيدا ، لأنها
ليست فى معنى الذى ، لأنها ليست فيها الألف واللام كما
كانت فى الذى » (١٠) ٩ هـ .

وللنحاة فى محل هذا الضمير المحذوف ، آراء أخرى غير
هذين الرايين .

فالمالزنى يرى أن الضمير فى محل جر ، ويحتج بأن هذا
الضمير يطلب الاتصال بما قبله ، ولا يتصل الاسم بالاسم إلا
على جهة الإضافة ، وإذا صحت الإضافة صح الخفض (١١) .

(٩) أى بأعمال اسم الفاعل مع حذف نونه على نية اثباتها لأنها
تعاقب الألف واللام .
(١٠) الكتاب ١٨٧/١ تحقيق الشيخ هارون
(١١) ينظر الهمع ٣٠٧/١ والبسيط ١٠٤٨/٢

• مذهب الفراء هو جواز الأمرين (١٢) •

وقد أيد ابن أبي الربيع مذهب سيبويه واستحسنه وجعله أحسن هذه المذاهب ، يقول : وهذا الذى ذهب إليه سيبويه أحسن المذاهب الثلاثة ، ولأها ، لأنك إذا قلت : هذا المكرم ، فالأصل فى المكرم أن يكون ناصباً ، فيجب أن توقع الضمير بعده على الأصل ، وهو النصب ويتصل وإن كان منصوباً ، لأنه لا مانع من الاتصال ، ويتصل به كما يتصل بالفعل إذا قلت : هذا يكرمك •

وإذا قلت : هذا مكرمك ، فالأصل بلا شك هذا مكرم بالتنوين ، لأنه ليس معنا ما يسقط هذا التنوين ، وإذا جئت بالضمير بعد مكرم ، وجب أن يسقط للاتصال ، ولا يسقط التنوين من الأسماء إلا للإضافة ، فإذا صحت الإضافة صح الخفض « (١٣) أ هـ

ولعل أقرب المذاهب السابقة إلى مذهب سيبويه هو مذهب الفراء الذى يجيز فيه الأمرين •

والراجح عندى هو مذهب المازنى ، لأنه واضح لا يحتاج إلى الرجوع إلى الاسم الظاهر أو غيره •

(١٢) ينظر البسيط ١٠٤٨/٢

(١٣) البسيط ١٠٤٩/٢ - ١٠٥٠ لابن أبي الربيع

المسألة السادسة :

الخلاف في رافع الخبر

على الرغم من اتفاق الأخفش وسيبويه وعامة البصريين في رافع المبتدأ ، وهو الابتداء ، إلا أنهما يختلفان في رافع الخبر .

نمذهب الأخفش أن الخبر مرفوع بالابتداء ، كما كان المبتدأ مرفوعاً به (١) .

ويستدل لذلك بأن الابتداء طالب لهما - المبتدأ والخبر - فعمل فيهما (٢) .

وعلى هذا الرأي ابن السراج في أحد قوليه ، والرماني

وأقول عن ابن السراج هنا : « في أحد قوليه » لأن بعض العلماء كآبي البقاء العكبري في كتابه التبیین (٣) ،

(١) ينظر معاني القرآن للأخفش ٩/١ تحقيق د/فائز فارس الطبعة الثالثة ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ نشر دار البشير ودار الامل .

(٢) ينظر الهمع ٨/٢

(٣) ينظر التبیین عن مذاهب النحويين لأبي البقاء ص ٢٢٩ تحقيق د/عبد الرحمن العيثمين .

والسيوطى فى همع الهوامع (٤) ، وابن عقيل فى المساعد (٥) ،
ينسبون إليه هذا رأى .

وما جاء فى أصول النحو لابن السراج نفسه يخالف
ذلك حيث يقول : « والخبر رفع بها - أى بالابتداء والمبتدأ -
نحو قولك : الله ربنا ومحمد نبينا » (٦) أهـ

ولعل ما ذكره هؤلاء العلماء السابقون منسوباً لابن
السراج رأى آخر له غير ما صرح به فى أصول النحو .

وقد رد هذا المذهب بأن أقوى العوامل وهو الفعل
لا يعمل رفعين ، فالمعنوى وهو الابتداء أولى ، لأنه يضعف عن
العامل اللفظى (٧) .

وأجيب عن ذلك بأن الابتداء ، وإن كان عاملاً ضعيفاً ،
إلا أن ذلك لا يمنع من العمل فى اسمين ، لأن علة العمل هو
الاقتضاء ، والاقتضاء فى الابتداء ، كإقتضاء « كان » و « إن »
يبدل عليه أن « كان » و « إن » أضعف من الفعل المتعدى ، وقد
عمل فى اسمين كما عمل ضرب فى الفاعل والمفعول (٨) .

(٤) ينظر همع ٨/٢

(٥) ينظر المساعد على تسهيل الفوائد ٢٠٥/١ تحقيق د / محمد
كامل بركات .

(٦) أصول النحو لابن السراج ٦٣/١ تحقيق د / عبد الحسين
الفتلى ط بغداد .

(٧) ينظر همع ٨/٢ والتبيين ص ٢٣٠ والمساعد لابن عقيل ٢٠٥/١

(٨) ينظر التبيين ص ٢٣٠

هذا عن مذهب الأخفش فى هذه المسألة .

أما سيبويه فيرى أن الخبر مرفوع بالمبتدأ ، لأنه مبنى عليه ، فارتفع به كما ارتفع هو بالابتداء ، وينسب هذا الراى للجمهور (٩) أيضا .

يقول سيبويه : « والعلم أن المبتدأ لابد له من أن يكون المبنى عليه شيئا هو هو ، أو يكون فى مكان أو زمان . وهذه الثلاثة يذكر كل واحد منها بعدما يبتدأ . »

فأما الذى يبنى عليه شئ هو هو ، فإن المبنى عليه يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء وذلك قولك : عبد الله منطلق ، ارتفع عبد الله ، لأنه ذكر ليبنى عليه المنطلق ، وارتفع المنطلق لأن المبنى على المبتدأ بمنزلته « (١٠) أ هـ

ويقول فى موضع آخر : « فأما المبنى على الأسماء المبهمة فقولك : هذا عبد الله منطلقا ، وهؤلاء قومك منطلقين ، وذلك عبد الله ذاهبا ، وهذا عبد الله معروفا ، فهذا اسم مبتدأ يبنى عليه ما بعده وهو عبد الله ، ولم يكن ليكون هذا كلاما حتى يبنى عليه ، أو يبنى على ما قبله . فالمبتدأ مسند ، والمبنى

(٩) ينظر الجمع ٨/٢ وارتشاف الضرب لأبى حيان ٢٨/٢ تحقيق د/مصطفى النحاس ط المبنى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧ م
(١٠) الكتاب ١٢٧/٢ تحقيق عبد السلام هارون .

عليه مسند إليه ، فقد عمل هذا فيما بعده ، كما يعمل الجار والفعل فيما بعده ، (١١) أ هـ

وضعف هذا الرأى - أى رأى سيبويه - بأن المبتدأ ، قد يرفع فاعلا نحو : التائم أبوه ضاحك ، غلو كان رافعا للخبر ، لأدى إلى اعمال واحد رفيعين ، ولا نظير له (١٢)

ويجاب عن هذا بأنه يحذر ذلك ، إذا اتحدت الجهة ، وهى هنا مختلفة ، وبأنه قد يكون جامدا أو ضميرا ، وهما لا يعملان .

كما يجاب بأن ذلك إنما يؤثر فيما يعمل بطريق التشبه بالفعل ، وعمل المبتدأ ليس به ، بل بطريق الأصالة (١٣) .

هذا وفى المسألة آراء أخرى منسوبة لبعض النحاة وهى :

أولا : رأى المبرد وابن السراج فى أحد قوليه كما ذكرت سابقا وهو أن الخبر مرفوع بالابتداء والمبتدأ مجرور ، وينسب هذا الرأى إلى الزجاج وأصحابه أيضا (١٤) .

(١١) الكتاب ٧٨/٢ تحقيق عبد السلام هارون .

(١٢) ينظر الهمع ٨/٢

(١٣) السابق نفسه .

(١٤) ينظر المستاعد لابن عقيل ٢٠٦/١

يقول المبرد : « والابتداء والمبتدأ يرفعان الخبر » (١٥) أه
ومما يذكر هنا أن ابن جنى يقول بهذا الرأي فى
الخصائص حيث جاء فيه :

« فأما خبر المبتدأ ، فلم يتقدم عندنا على رافعه ، لأن
رافعه ليس المبتدأ وحده ، إنما الرافع له : المبتدأ والابتداء
جميعا » (١٦) أ ه .

والمشهور فى كتب النحو كما يذكر النحاة أن ابن جنى
يسير على رأى سيبويه تابعا أستاذه أبا على الفارسى فى
ذلك حيث يريان - كما يذكر بعض النحاة - أن الخبر
مرفوع بالمبتدأ .

يقول أبو البقاء : « خبر المبتدأ يرتفع بالابتداء عند ابن
السراج وجماعة » .

وقال أبو على وابن جنى يرتفع بالمبتدأ « (١٧) أ ه .

(١٥) المقتضب ١٢٦/٤ تحقيق الشيخ عضيمة
(١٦) الخصائص لابن جنى ٢٨٥/٢ تحقيق الأستاذ محمد على
النجار ط بيروت .
(١٧) التبيين للعكرى ص ٢٢٩ وينظر شرح الرضى على الكافية
٨٧/١ وشرح الفية ابن معطى لابن القواس ٨١٧/٢ تحقيق د/على موسى
الشمولى ط مكتبة الخريجي الرياض ١٤٠٥ ه - ١٩٨٥ م والايضاح
العضدى ص ٥٦ تحقيق د/حسن شاذلى فرهود ط مطبعة دار التأليف
بمصر ١٣٨٩ ه - ١٩٦٩ م .

وينسب أبو حيان إلى ابن جنى أنه يقول برأى الكوفيين وهو أن كلا من المبتدأ والخبر يرفع كل منهما الآخر وهو أيضاً اختياره يقول : وأقول : الذى نختاره من هذه المذاهب هو مذهب الكوفيين ، وهو انهما يرفع كل منهما الآخر ، وهو اختيار ابن جنى « (١٨) أ هـ

وتحقيق رأى ابن جنى هو أنه قال بالرأيين حيث ذكر كما رأينا فى الخصائص أن الخبر مرفوع بالمبتدأ والابتداء . بينما ذكر فى اللمع أن المبتدأ مرفوع بالابتداء ، ولم يتطرق إلى رافع الخبر : يقول : « تقول زيد أخوه منطلق ، فزيد مرفوع بالابتداء والجملة بعده خبر عنه » (١٩) أ هـ فاعليه قال بذلك فى كتاب آخر له .

وعلى أية حال فقد ضعف رأى المبرد ومن وافقه بأن المبتدأ اسم ، والأصل فى الأسماء أن لا تعمل ، وإذا لم يكن له تأثير فى العمل ، والابتداء له تأثير ، فإضافة ما لا تأثير له إلى ما له تأثير لا تأثير له (٢٠) .

كما ضعف ، بأن ذلك يقتضى منع تقديم الخبر ، لأنه لا يتقدم إذا كان العامل غير لفظ متصرف (٢١) .

(١٨) ارتشاد الضرب لأبى حيان ٢٩/٢

(١٩) ينظر اللمع ص ٧٢ تحقيق حامد المؤمن ط بيروت ١٤٠ هـ -

١٠٨ م .

(٢٠) ينظر الانصاف ٤٦/١

(٢١) ينظر المساعد ٢٠٦/١

ثانيا : رأى الزمخشري : وهو أن العامل فى الخبر هو تجرده للاسناد ، وهذا رأيه أيضا فى رافع المبتدأ .

يقول : « وكونهما مجردين للاسناد هو رافعهما » (٢٢) أهـ

ثالثا : رأى الانبارى وهو أن رافع الخبر هو الابتداء بواسطة المبتدأ .

يقول وهو يتحثبت عن هذه المسألة : « والتحقيق عندى أن يقال : ان الابتداء هو العامل فى الخبر بواسطة المبتدأ ، لأنه لا ينفك عنه ، ورتبته أن لا يقع إلا بعده ، فالابتداء يعمل فى الخبر عند وجود المبتدأ لا به » (٢٣) أهـ

وقد بين ابن عقيل أن مذهب سيبويه أعدل المذاهب كلها .

يقول : « وأعدل هذه المذاهب مذهب سيبويه » (٢٤) أهـ

وهذا ما أميل اليه فى هذه المسألة .

(٢٢) شرح الفصل لابن يعيش ٨٣/١
(٢٣) الانصاف للانبارى ٤٦/١ - ٤٧
(٢٤) شرح ابن عقيل ٢٠١/١ تحقيق الشيخ محمد محيى الدين
ط دار مصر للطباعة ١٤٠٠ هـ - ١٠٨٠ م .

المسألة السابعة :

الخلاف فى جواز وقوع الحال السادة مسد الخبر فعلا

يذكر النحاة هذه المسألة ضمن مواضع حذف الخبر وجوبا

وأصل هذا الموضع انه يجب حذف خبر المبتدأ وجوبا إذا وقع المبتدأ قبل حال لا تصلح خبرا ، وبعبارة أوضح : أن يكون المبتدأ مصدرا ، وبعده حال سدت مسد الخبر ، وهى لا تصلح أن تكون خبرا ، وحينئذ يحذف الخبر وجوبا لمسد الحال مسده نحو : « ضربى العبد مسيئا »

ويفسر النحاة ذلك أيضا بقولهم : أن يكون المبتدأ مصدرا عاملا فى اسم مفسر لضمير ذى حال بعده لا تصلح لأن تكون خبرا عن ذلك المبتدأ ، أو اسم تفضيل مضافا إلى المصدر المذكور أو إلى مؤول به ، وقد مثلوا للأول بالمثال السابق وللثانى يعنى لاسم التفضيل المضاف إلى المصدر المذكور بقولهم : أتم تبينيى الحق منوطا بالحكم ، إذا جعل « منوطا » جاريا على الحق لا على المبتدأ .

ومثلا لثالث أى لاسم التفضيل المضاف إلى المصدر الأول بقوائم : أخطب ما يكون الأمير قائما . والتقدير فى

الأمثلة المذكورة : إذا كان أو إذ كان مسيئاً ومنوطاً وقائماً ،
يعنى على إرادة الاستقبال أو المعنى :

والشاهد فى ذلك كله أن الكلمات «مسيئاً ومنوطاً وقائماً»
منصوبة هنا على الحال والضمير فى كان ، وحذفت جملة
كان التى هى الخبر للعلم بها ، وسد الحال مسدها . وتقول :
سد الحال مسدها ، لأن الحال هنا لا تصلح أن تكون خبراً
لمباينتها للمبتدأ ، إذ الضرب مثلاً لا يصلح أن يخبر عنه
بالإساءة (١) .

وما ذكرناه فى هذه المسألة فيما سبق ليس فيه خلاف
بين الأخفش وسيبويه لكن الخلاف الواقع بينهما فى هذه
المسألة هو فى مجيء هذه الحال السادة مسد الخبر فعلاً .
فالأخفش يرى أن ذلك جائز ، ويوافقه الكسائى
وهشام وابن مالك .

ويستدلون على ذلك بما سمع من قول الشاعر :

ورأى عيسى الفتى أباكاً
يعطى الجزيل فطيك ذاكاً (٢)

(١) ينظر الهمع ٤٤/٢ - ٤٠ وشرح ابن عقيل ٢٣/١ - ٢٥٤ -
وشرح الأشموني ٢١٧/١ - ٢١٩ بحاشية الصبان وابن يعيش ٩٦/١ - ١٠٧
(٢) البيت من الرجز وهو لرؤبة بن العجاج وينظر فى ملحقات
ديوانه ص ١٨١ برواية «أياك» بدلا من «أباكاً» والكتاب ١٩١/١ برواية
«أخفاك» بدلا من «أباكاً» والأشموني ٢٢٠/١ بحاشية الصبان والهمع
٤٩/٢ وشفاء العليل ٢٧٨/١ وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢٩٨/١

وقوله :

عهدى بها فى الحى قد سربلت
بيضاء مثل المهرة الضامر (٣)

حيث وقعت جملة « يعطى الجزيل » - وهى جملة فعلية -
حالا سحت مسد الخبر وكذلك جملة « قد سربلت »

ويرى سيبويه أن ذلك ممتنع ويوافقه فى هذا الفراء

ومما هو لافى للنظر فى هذه المسألة أن بعض النحاة
بنسب هذا الرأى إلى سيبويه وبعضهم ينسبه إلى الفراء .

ولعل الذى جعلهم يتخبطون فى ذلك هو أن سيبويه لم
يذكر ذلك فى كتابه صراحة ولكنه تحدث عنه ضمنا وهو
يتكلم عن عمل المصدر غير المنون ، واستشهد بذلك بالبيت
الأول ، لكن محقق كتاب سيبويه وهو الشيخ هارون ذكر
أثناء تعليقه على البيت أن الجملة الفعلية « يعطى الجزيل »
حال سحت مسد خبر « رأى » وهو المصدر غير المنون ،
ويهمنا أن نذكر نص سيبويه هنا لنؤكد ما قلناه :

يقول سيبويه : « ومما جاء لا ينون - يقصد المصدر -
قول لبيد

(٣) البيت من السريع وهو للأعشى ويظهر فى ديوانه ص ١٠٤ برواية
« هيفاء » بدلا من « بيضاء » والانصاف ٧٧٨/٢ والهمع ٤٩/٢

عهدي بها الحى الجميع وفيهم
قبل التفرق ميسر وندام (٤)

ومنه قولهم : « سمع أذننى زيدا يقول ذاك » قال رؤبة (٥)

ورأى عيني الفتى أخاك
يعطى الجزيل فعليك ذاك » (٦) أه

ولأن النحاة قد اختلفوا فى نسبة هذا الرأى القائل
بالمنع هنا إلى سيبويه ، حيث نسبه بعضهم كما بينت إلى
الفراء نذكر من نسب الرأى الى سيبويه والفراء معا ومن
نسبه الى الفراء فقط ، وهذا على قدر المستطاع .

فمن نسب الرأى إلى سيبويه والفراء ابن عقيل والسيوطى

فقد علق ابن عقيل على قول ابن مالك « ولا يمتنع وقوع
الحال المذكورة نعلا خلافا للفراء » بقوله : « والجواز مذهب
الأخفش وهشام ، ونقل عن سيبويه المنع كالفراء » (٧) أه

وعبارة ابن عقيل هنا تبين أنه لم يتحقق من رأى
سيبويه ، وإنما ذلك منقول عنه .

(٤) البيت من الكامل وهو فى ديوان لبدي ٢٨٨ وابن يعيش ٦٢/٦
واللسان (حضر) والكتاب ٩٨/١ ط الأميرية

(٥) سبق تخريجه

(٦) الكتاب ١٩٠/١ - ١٩١

(٧) المساعد لابن عقيل ٢١٢/١ - ٢١٤

أما السيوطي فإنه ينسب الرأي إلى سيبويه ويجعل
الفراء تابعاً له في ذلك بذليل قوله وهو يذكر بعض المسائل
في كتبه الهمع :

« الثالثة : في جواز وقوع هذه الحال فعلاً أقوال

أحدها : وعليه سيبويه والفراء المنع ،

والثاني : الجواز ، وعليه الأخفش والكسائي وهشام
وابن مالك . . . الخ (٨) أ هـ

وإذا كان بعض النحاة قد اختلف في نسبة المنع إلى
سيبويه فإن الأشموني نسب صراحة الجواز إلى سيبويه وهو
بذلك يجعل رأي الأخفش موافقاً لرأي سيبويه وإن كان لم
يذكر الأخفش في كلامه .

يقول الأشموني : « وقد منع الفراء وقوع هذه الحال
فعلاً مضارعاً ، وأجازه سيبويه ومنه قوله :

ورأى عيني الفتى أبابا

يعطى الجزيل فعليك ذاكا » (٩)

(٨) همع الهوامع للسيوطي ٤٨/٢ تحقيق عبد الغال سالم مكرم
(٩) شرح الأشموني بحاشية الصبان ٢٢٠/٩

ويستشف من كلام الصبان موافقته لما قاله الأشمونى من نسبة الجواز إلى سيبويه حيث علق على البيت الذى أورده الأشمونى السابق فقال : « ويعطى الجزيل » جملة فعلية وقعت حالا ، وسدت مسد الخبر للمبتدأ ، وهو الشاهد ، وهو حجة على الفراء فى منعه الجملة الحالية أن تسد مسد الخبر ، (١٠) أهـ

ولعل الذى جعل الأشمونى ينسب الجواز إلى سيبويه ، هو أن سيبويه ذكر البيت فى كتابه كما رأينا قبل ذلك ، لكن ذلك لا يجعل نسبة الجواز إلى سيبويه موثوقا بها ، لأن سيبويه كما نبهت قبل ذلك لم يصرح بشئ من هذا ، لكنه ذكر البيت فى معرض حديثه عن إعمال المصدر غير المنون ، وعبر عن ذلك بقوله : « ومنه قولهم : سمع أذننى زيدا يقول ذلك ... الخ » (١١)

لكنه فى الوقت نفسه لا ينفى نسبة الجواز إليه ، أعنى أن عدم تصريح سيبويه بجواز مجيء هذه الحال فعلا ، واستشهاده بالبيت السابق على عمل المصدر نير المنون لا ينفى أنه يجوز مجيء هذه الحال فعلا

وبناء على هذا رأى تخرج هذه المسألة من المسائل الخلافية التى نحن بصدد الحديث عنها .

(١٠) حاشية الصبان على شرح الأشمونى ٢٢٠/١
(١١) الكتاب ١٩١/١ تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون

ويذكر أبو حيان رأياً يخالف ما سبق من النحاة في بعضه ، حيث نسب الجواز إلى الأخفش ، وهشام ، ونسب المنع إلى سيبويه ، ونسب إلى الكسائي والفراء ، القول بالوجهين ، أغنى الجواز والمنع (١٢) .

وفى رأيي أن ما ذكره أبو حيان هو أصح الأقوال في هذه المسألة ، لأن تحفظ النحاة في نسبة المنع إلى سيبويه مرة وإلى الفراء مرة أخرى ، يجعلنا نجزم بأن الفراء ، يقول بالوجهين .

أما بالنسبة لرأى سيبويه في هذه المسألة فأرجح الأقوال فيه ما قاله الأسموني وهو نسبة الجواز إليه . وأقول ذلك لأن سيبويه قد مثل المصدر غير المنون بقولهم : سمع أذنى يقول ذلك ، ويقول الشاعر فيما سبق :

ورأى عيني الفتى أخاك

يعطى الجزيل فعليك ذاكا

حيث إن المصدر فيهما واقع مبتدأ ، ولا خبر له إلا الجملة الفعلية بعده ، الواقعة حالا ، والتي سدت مسد الخبر .

(١٢) ينظر ارتشاف الضرب لأبي حيان ٢٥/٢ تحقيق د/مصطفى النحاس .

وبناء على هذا الرأي يمكن إخراج هذه المسألة من
المسائل الخلافية التي نحن بصدد الحديث عنها .

ولكن لأن سيبويه لم يصرح بالجواز ولا بالمنع فذكرناها
ضمن هذه المسائل تبعاً لمن نسب المنع إلى سيبويه ، وإن
كنت أرى خلاف ذلك كما بينت .

المسألة الثامنة :

الخلاف في « لات » وفي عملها

يختلف سيبويه والأخفش في « لات » من حيث تركيبها
كما يختلفان فيها من حيث عملها أو عدمه

فبالنسبة للنقطة الأولى يرى سيبويه أن « لات » مركبة
من « لا » والتاء مثل « إنما » ولهذا تحكى عند التسمية بها
كما تحكى لو سميت بـ « إنما »

ويرى الأخفش أنها « لا » زيدت عليها تاء التانيث
الكلمة كما زيدت على ثم ورب فقيل : ثمت وربت ، ويوافق
الجمهور الأخفش على رأيه .

وبناء على ذلك فهي مركبة عند سيبويه وعند الأخفش ،
لكن الخلاف فيما ركبت منه .

والحق أن سيبويه أو الأخفش لم يصرحا بذلك أعنى
بـ « لات » مركبة فقد رجعت إلى كتاب سيبويه وإلى معاني

القرآن للأخفش فلم أر فيهما ما يفيد ذلك ، لكن نقل ذلك
بعض النحاة كالسيوطي وابن هشام وأبو حيان .

كما نقلوا آراء أخرى فيها مثل رأى ابن الطراوة حيث
يرى أن التاء زائدة عليها لكنها لم تزد للتأنيث وإنما زيدت
كما زيدت على الحين في قول الشاعر (٢) :

العاطفون تحين ما من عاطف
والمسبغون يدا إذا ما أنعموا

أى : حين ما من عاطف

ويذهب ابن أبي الربيع إلى أن « لات » بسيطة وليست
درية لكنه يرى أن الأصل فيها « ليس » أبدلت سينها تاء
كما فى « ست » وأصلها « سدس » ثم عادت الياء ألفا ، لأن
الأصل فى ليس كما يرى « لاس » ، لأنها فعل (٣) .

أما بالنسبة للنقطة الثانية وهى خلافهما فى عملها

فسيبويه والجمهور يرون أنها تعمل عمل « ليس » ولكن
فى لفظ الحين خاصة .

(١) ينظر الهمع ١٢٠/٢ - ١٢١ والمغنى ص ٣٣٤ - ٤٣٥ والارتشاف
١١١/٢

(٢) ينسب البيت الى أبى وجزه كما فى اللسان (حين) وينظر
للهمع ١٢١/٢ والدرر ٩٨/١ ورواية اللسان « والمفضـلون » مكان
« والمسبغون » والبيت من الكامل
(٣) ينظر الهمع ١٢١/٢

ويرى الأخفش أنها لا تعمل شيئا ، بل الاسم الواقع بعدما إن كان مرفوعا فلأنه مبتدأ ، وإن كان منصوبا فعلى إضمار فعل ، والتقدير على ذلك : فى قوله تعالى : « ولات حين مناص » (٤) ولات أرى حين مناص .

وقد نقل هذا الراى عن الأخفش ابن عصفور ، ونقله صاحب البسيط عن السيرافى واختاره أبو حيان كما ذكره ابن هشام فى المغنى .

ونسب إلى الأخفش قول آخر يرى فيه أنها تعمل عمل « إن » وهى للنفى العام ، وعلى ذلك يكون « ولات حين مناص » بالنصب اسمها مثل لا غلام سفر ، ويكون الخبر محذوفا أى : لهم (٥) .

وهناك رأى آخر للفراء يرى فيه أن « لات » حرف جر تخفض أسماء الزمان (٦) ومن الضرورى هنا أن نذكر ما قاله كل من سيديويه والأخفش فى « لات » ليتبين لنا صحة هذه الآراء التى نسبت إليهما .

يقول سيديويه وهو يتحدث عن « ما » وأما أهل الحجاز

(٤) ص ٣ /
 (٥) الهمع ١٢٢/٢ - ١٢٤ تحقيق د/عبد العال سالم مكرم ومغنى
 اللبيب لابن هشام ص ٣٣٥ تحقيق د/مازن المبارك وشرح الاشمونى
 بحاشية الصبان ٢٥٤/١ - ٢٥٥ والارتشاف ١١١/٢
 (٦) الهمع ١٢٤/٢

فشبّهونها بليس إذ كان معناهما كمعناها ، كما شبّهوا بها
لات فى بعض المواضع ، وذلك مع الحين خاصة ، لا تكون
« لات » إلا مع الحين ، تضر فيها مرفوعا وتنصب الحين ،
لأنه مفعول به ، ولم تمكن تمكّنها ، ولم تستعمل إلا مضمرا
فيها ، لأنها ليست كليس فى المخاطبة والإخبار عن غائب ،
تقول : لست ولست وليسوا ، وعبد الله ليس ذاهبا فتبنى
على المبتدأ وتضم فيه ، ولا يكون هذا فى لات ، لا تقول :
عبد الله لات منطلقا ، ولا قومك لاتوا منطلقين (٧) . وزعموا
أن بعضهم قرأ : « ولات حين مناص » وهى قليلة ، (٨) أم

ويقول الأخفش مبينا الآراء فى « لات » من حيث العمل :

« وقال : (ولات حين مناص) (٩) فشبهوا « لات »
و « ليس » ، وأضمروا فيها اسم الفاعل ، ولا تكون « لات »
إلا مع « حين » .

ورفع بعضهم : « ولات حين مناص » فجعله فى قوله
مثل : « ليس » كأنه قال : ليس أحد ، وأضمر الخبر .
وفى الشعر :

(٧) ينظر البحر المحيط ٢٨٢/٧ ، ٢٨٤
(٨) الكتاب لسيدويه ٥٧/١ تحقيق الشيخ هارون وينظر أيضا
ج ٢ / ٢٧٥
(٩) ص ٢

طلبوا صلحنا ولات أوان

فأجبنا ان ليس حين بقاء (١٠)

فجر « أوان » وحذف وأضمر الحين ، وأضافه إلى « أوان »
لأن « لات » لا تكون إلا مع الحين » (١١) أ هـ

ويمكننا هنا أن نبين أن التقدير في الرأي الأول الذي
ذكره الأخفش في الآية هنا هو : ولات حين مناص كائن لهم .

لكننا نلاحظ أن الأخفش هنا لم يصرح ولم يذكر هذا
الرأي الآخر الذي نسب إليه وهو أن « لات » تعمل على « إن »
فتنصب الاسم وترفع الخبر . فلعله ذكر ذلك في كتاب آخر
من كتبه وذلك لأن أغلب هذه المسائل الخلافية التي هي موضوع
هذا البحث - إن لم تكن كلها - ليست موجودة في معاني
القرآن ، وقد أشار محقق معاني القرآن للأخفش إلى ذلك
فقال :

« وإيما عن النظر في الآراء المتناثرة في « معاني القرآن »
وجدتها غير بعيدة في أصولها عن آراء شيوخ البصرة . وأرد
هذا التقارب إلى أن الأخفش قد ألف كتابه هذا بعد اتصاله

(١٠) البيت لأبي زيد الطائي وهو من الخفيف وينظر في ديوانه ص ٣٠ ومعاني القرآن
للأخفش ٢/٤٣ والأصول لابن السراج ٢/١٤٣ والخصائص ٢/٣٧٧
والانصاف ١/١٠٩ وابن يعيش ٩/٣٢ والمغنى ص ٣٣٦ تحقيق د/مازن
المبارك والعيني ٢/١٧ وخزانة الأدب ١/١١٢
(١١) معاني القرآن للأخفش ٢/٤٥٣ - ٤٥٤

بشيوخ الكوفة بفترة وجيزة . أما الخلافات العديدة التي
تنسب إليه وتملا كتب النحو ، فأظنها تعود إلى وقت لاحق
بعد تأليف كتابه في المعاني . وهو في ذلك لا يسير وراء
الكوفيين ، ولكنني أرى أن الكوفيين يسبقون وراءه ويرون
آراءه « (١٢) » اهـ

وإذا كان سيبويه والأخفش قد ذكرا - كما رأينا - في
نصيتهما السابقين أن « لات » لا تعمل إلا في الحين خاصة ،
فهذا بيان لمعولها .

وطالما أنهما صرحا بذلك فلا بد أن نبين هنا آراء النحاة
في معولها حيث إن المقام أصبح يحتم علينا ذلك ، ولبيان
ذاك نقول بإيجاز :

لقد اختلف النحاة في معول « لات » فالفراء يرى أنها
لا تعمل إلا في لفظ الحين وهذا ظاهر قول سيبويه والأخفش

ويرى الفارسي وجماعة أنها تعمل في الحين وما
رادفه (١٣) ، معرفة كان أو نكرة ، ويزعم الفراء أن « لات »
يخفض بها أسماء الزمان كما في قول الشاعر (١٤) .

(١٢) مقدمة معاني القرآن قسم الدراسة ١/١٣٥ د/فائز فارس

ط دار البشير والأمل .

(١٣) ينظر مغنى اللبيب لابن هشام ص ٢٣٦ تحقيق د/مازن المبارك

(١٤) هو أبو زيد الطائي وينظر معاني القرآن للفراء ٢/٣٩٨

والارتشاف ١١٢/٢

طلبوا صلحنا ولات أوان
فاجبنا أن ليس حين بقاء

وقرىء شاذاً : « ولات حين مناص » بخفض « حين » (١٥)
والبصريون لا يعرفون ذلك ولا يقولون به (١٦) .

وقد جاءت « لات » فى الشعر مضافاً إليها الحين فى قول
الطرمح :

وذلك حين لات أوان حلم
ولكن قبلها اجتنبوا أذاتى (١٧)

كما جاءت غير مضاف إليها لفظ حين ، ولا مذكور بعدها
هو أو ما رادفه كما فى قول الأفوه (١٨) :

ترك لناس لنا اكتافهم
وتولوا لات لم يغن الفرار (١٩)

- (١٥) ينظر البحر المحيط ٣٨٤/٧ وفيه أن هذه القراءة لعيسى بن عمر
(١٦) ينظر الارتشاف لأبى حيان ١١١/٢ - ١١٢
(١٧) البيت من الوافر وهو فى الخزانة ١٤٨/٢ والتذييل والتكميل
لأبى حيان ١٦٧/٢ والارتشاف ١١٢/٢
(١٨) البيت من الرمل وينظر ديوان الأفوه ص ٩ والتذييل ١٦٨/٢
والخزانة ١٤٧/٢ والارتشاف ١١٣/٢
(١٩) ينظر الارتشاف ١١٢/٢ - ١١٣

المسألة التاسعة :

الخلاف في « عسى » إذا اتصل بها ضمير

يختلف سيبويه والأخفش في عمل « عسى » حال اتصالها بضمير فسيبويه يعكس عملها بمعنى أنها تكون عنده حينئذ ناصبة للاسم رافعة للخبر حملا لها على « لعل » وقد صرح بذلك في كتابه حيث قال :

« وأما قولهم : « عساك » فالكاف منصوبة . قال الراجز وهو رؤية (١) :

يا أبتسا عك أو عساكا

والدليل على أنها منصوبة أنك إذا غنيت نفسك كانت علامتك « نى » قال عمران بن حطان (٢) :

ولى نفس أقول لها إذا ما
تنازعنى لعلى أو عسانى

(١) البيت في ملحقات ديوان رؤية ص ١٨١ والكتاب ٢/٢٧٥ والامالى الشجرية ٢/٧٦ ، ١٠٤ والخصائص ٢/٩٦ والانصاف ١/٢٢٢ وابن يعيش ٢/١٢ ، ٣/١٢٠ ، ٧/١٣٢ والخزانة ٢/٤٤١ والتصريح ١/٢١٢
(٢) البيت من الوافر وهو فى الكتاب ٢/٢٧٥ والخصائص ٣/٢٥ وابن يعيش ٣/٩٠ و ١١٨ ، ١٢٠ ، ٢٢٢ ، ٧/١٢٣ والخزانة ٢/٤٣٥ والعينى ٢/٢٢٩

فلو كانت الكيف مجرورة لقال : عساي ، ولكنهم جعلوها
بمنزلة « لعل » في هذا الموضع » (٣) أ هـ

وسيبويه بهذا يقر المخبر عنه والخبر على حاليهما من
الإسناد السابق إلا أنه يعكس العمل فقط كما رأينا

والأخفش لا يختلف معه في إقرار المخبر عنه والخبر على
حاليهما من الإسناد السابق ، إلا أنه يختلف معه في عمل
« عسى » في هذه الحالة ، لأنه يقر الأمرين معا ، أى أنه يقر
العمل والإسناد ، لكنه يتجاوز في الضمير ، فيجعل ضمير
النصب مكان ضمير الرفع ، ويجعل ضمير النصب في محل
رفع نيابة عن المرفوع ، كما ناب ضمير الرفع عن ضمير
النصب والجر في قولهم : أكرمك أنت ، وأنا كأنت (٤)

وقد أيد ابن مالك رأى الأخفش .

ويرى المبرد أن الضمير المتصل بعسى في هذه الحالة
يكون خبرا مقدما ووافقه على ذلك الفارسي (٥)

-
- (٢) الكتاب لسبويه ٣٧٤/٢ - ٣٧٥ تحقيق مارون
(٤) ينظر مع الهوامع لسبويه ١٤٥/٢ - ١٤٦ وشفاء ظعليل
للسلسلي ٣٤٨/١ وشرح الكافية للرضي ٢١/١ ط بيروت والمدارس النحوية
ص ١٠٣ د/شوقه ضيف .
(٥) ينظر المقتضب للمبرد ٧٢/٢ وابن يعيش ١٢٢/٣ ومغنى اللبيب
ص ٢٠٤ تحقيق د/مازن المبارك .

ومما هو جدير بالذكر هنا أن ابن هشام رد رأى الأخفش
بأن إنابة الضمير عن ضمير آخر ثبت في الضمير المنفصل
فقط ، والضمير هنا وكما نرى متصل بعسى .

ثانيا : ظهور الخبر مرفوعا في قول الشاعر (٦) :

فقلت عساها نثار كأس وعليها
تشكى فأتى نحوها فأعوذها

يقول ابن هشام معلقا على رأى الأخفش : « ويرده
أمران :

أحدهما أن إنابة ضمير عن ضمير إنما ثبت في المنفصل،
نحو : « ما أنا كأنت ولا أنت كأنا ، وأما قوله :

يا ابن الزبير طالما عصيكا (٧)

فالكاف بدل من التاء بدلا تصريفيًا ، لا من إنابة ضمير
عن ضمير كما ظن ابن مالك .

(٦) البيت لصخر بن جعد وهو من الطويل وينظر في المغنى ص ٢٠٤
تحقيق د/مازن المبارك والهمع ١٤٦/٢ تحقيق د/عبد العال سالم مكرم
والدرر ١١٠/١
(٧) رجز لأعرابي من حمير وبعده : « وطالما عنيتنا اليكا » وهو في
المغنى ص ٢٠٤ والخزانة ٢٥٧/٢

والثانى : أن الخبر قد ظهر مرفوعاً في قوله :

فقلت عساها نار كأس وعلها

تشكى فأتى نحوها فأعودها ، (٨) اهـ

ونشير هنا إلى أن اتصال « عسى » بهذه الضمائر ، أى
أن يقال : عساي ، وعساك ، وعساها قليلاً كما ذكر ابن
هشام (٩) والسيوطي ، لأن حق « عسى » إذا اتصل بها ضمير
أن لا يكون إلا بصورة المرفوع ، ولا يكون بصورة المنصوب
كما في الأمثلة السابقة .

(٨) مغنى اللبيب لابن هشام ص ٢٠٣ ٢٠٤ تحقيق د/حازن المبارك

(٩) مغنى اللبيب ص ٢٠٣ - ٢٠٤ والهمع ١٤٥/٢ .

المسألة العاشرة :

الخلاف فى عمل « لا » النافية للجنس فى الخبر

يختلفان فى عمل « لا » النافية للجنس فى الخبر إذا كان اسمها نكرة ، أى مركبا معها .

فسيبويه يرى أنها واسمها فى محل رفع بالابتداء ولا عمل لها فى الخبر ، وأن الخبر مرفوع على أنه خبر المبتدأ (١) وصحح ذلك أبو حنبل (٢)

ويرى الأخفش أنها هى التى عملت الرفع فى الخبر سواء أكانت مركبة مع الاسم أم غير مركبة (٣) .

ويوافق الأخفش على رأيه المازنى والمبرد والسيديرافى وجماعة ، وصححه ابن مالك إجراء لـ « لا » مجرى « إن » (٤)

(١) ينظر الكتاب لسيبويه ٢٧٥/٢ تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون والمسائل المنثورة للفارسي ص ٨٦ .

(٢) ينظر الارتشاف ١٦٥/٢ لأبى حيان تحقيق د/مصطفى النحاس .

(٣) ينظر معاني القرآن للأخفش ٢٣/١ تحقيق د/فائز فارس والمسائل

المنثورة للفارسي ص ٨٦

(٤) ينظر مغنى اللبيب لابن هشام ص ٢١٣ تحقيق د/مازن المبارك

وهمع الهوامع ٢٠٢/٢ تحقيق د/عبد العال سالم مكرم وشفاء العليل فى

ايضاح التسهيل للسلسلة ٢٨٠/١ - ٢٨١

ولتأكيد ذلك نعرض ما قاله كل من سيبويه والأخفش في
« لا » وفي خبرها ليتبين لنا مذهب كل منهما .

يقول سيبويه : « وأعلم أن « لا » وما عملت فيه في
موضع ابتداء ، كما أنك إذا قلت : هل من رجل ، فالكلام بمنزلة
اسم مرفوع مبتدأ . وكذلك : ما من رجل ، وما من شيء ،
والذي يبني عليه في زمان أو في مكان ، ولكنك تضمنه ،
وإن شئت أظهرته . وكذلك لا رجل ولا شيء ، إنما تريد لا رجل
في مكان ، ولا شيء في زمان .

والدليل على أن لا رجل في موضع اسم مبتدأ ، وما من
رجل في موضع اسم مبتدأ في لغة بني تميم قول العرب من
أهل الحجاز : لا رجل أفضل منك ، (٥) أ هـ

ويقول الأخفش مبيناً عمل « لا » وهو يتحدث عن قوله
تعالى : « لا ريب فيه » (٦) ، وقوله تعالى : « فلا إثم عليه » (٧)
« وقال : لا ريب فيه هدى للمتقين » وقال : « فلا إثم عليه »
فنصبهما بغير تنوين ، وذلك أن كل اسم منكور نفيت به « لا »
وجعلت « لا » إلى جنب الاسم ، فهو مفتوح بغير تنوين ،
لأن « لا » مشبهة بالفعل ، كما شبهت « إن » و « ما » بالفعل .
و « فيه » في موضع خبرها ، وخبرها رفع وهو بمنزلة الفاعل ،

(٥) الكتاب السيبويه ٢/ ٢٧٥ - ٢٧٦ تحقيق الأستاذ هارون

(٦) البقرة / ٢

(٧) البقرة / ١٧٣ ، ١٨٢

وصار المنصوب بمنزلة المفعول به ، و « لا » بمنزلة
الفعل « (٨) أه

ولعلنا نستشف مذهب الأخفش هنا من جعله « لا »
لمنزلة الفعل وجعله الخبر بمنزلة الفاعل والمنصوب وهو
الاسم بمنزلة المفعول ، والمعنى المراد من ذلك أن « لا » عملت
في الاسم والخبر معا « كما يعمل الفعل المتعدى فيرفع الفاعل
وينصب المفعول . وقد بين العكبري ذلك فقال : « وشبهه
أبى الحسن أن « لا » تقتضى اسمين ، وقد عملت في أحدهما
فتعمل في الآخر كإن « (٩) أه

ونشير إلى أنه قد نص كثير من النحاة على هذا الخلاف
بين سيبويه والأخفش في هذه المسألة .

فقد ذكر الفارسي في المسائل المنثورة له ما نصه :

« قال الشيخ : اختلف الأخفش وسيبويه في « لا » فقال
سيبويه : إذا قلت : « لا رجل أفضل » و « أفضل » رفع لأنه
خبر الابتداء ، ولأن « لا » مع ما بعدها بمنزلة اسم واحد ،
بدلالة أنه يدخل على الجملة الباء ، وإذا دخلت الباء عليها
صارت بمنزلة اسم واحد . وألزمه الأخفش أن كل موضع نصب
شيئا فلا بد من رفع ، فلما كانت « لا » قد نصبت ، وجب أن

(٨) معاني القرآن للأخفش ٢٥/١ تحقيق د/فائز فارس .
(٩) التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين للعكبري ص
٣٦٨ تحقيق د/عبد الرحمن العيثمين .

يكون لها مرفوع ، لأنها قد دخلت على المبتدأ والخبر كما دخلت « إن » على المبتدأ والخبر .

فقال المخالف : لا يلزم سيبويه هذا ، لأنه قال : قد وقع الفصل بين « إن » وبينها من حيث إن الباء تدخل على « لا » مع ما بعدها ، ولا تدخل على « إن » فوقع الفصل .

فقال الأخفش : دخول الباء عليها وبنائها ، لا يمنع من أن تكون قد كانت عاملة في الحقيقة ، وإذا كانت عاملة فلا بد من خبر ، إذ هي عاملة في الحقيقة ، وقد بنيت مع ما بعدها « (١٠) أ هـ

كما نص على هذا الخلاف أيضا الزركشي في كتابه معنى لا إله إلا الله . فقال : إذا عرف أن « لا » في كلمة الإخلاص نافية للجنس ف « إله » اسمها ، ومذهب سيبويه أنها واسمها في محل رفع بالابتداء ، ولا عمل لها في الخبر ، ومذهب الأخفش أن اسمها في محل رفع ، وهي عاملة في الخبر « (١١) أ هـ

ويذكر ابن هشام هذا الخلاف في كتابه المغنى فيقول : « والثالث : أن ارتفاع خبرها عند إفراد اسمها نحو : « لا رجل قائم » بما كان مرفوعا به قبل دخولها ، لا بها .

(١٠) المسائل المنثورة لأبي على الفارسي ص ٨٦ - ٨٧ تحقيق مصطفى الخديري مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق .
(١١) معنى لا إله إلا الله للزركشي ص ٧٣ تحقيق على محي الدين داغي ط دار البعث للنشر الإسلامية .

وهذا القول لسيبويه ، وخالفه الأخفش ،
والأكثرودن ، (١٢) أ هـ

هذا وقد بين أبو حيان ثمرة هذا الخلاف بين الأخفش
وسيبيويه ، فأوضح أنه لا يجوز العطف على الاسم والإخبار
عنهما بخبر واحد على مذهب الأخفش فلا يقال : لا رجل ولا
امراة قائمان . أما على قول سيبويه فيجوز ذلك .

يقول أبو حيان بعد أن بين رأى سيبويه والأخفش
« وثمره الخلاف تظهر في نحو قولك : لا رجل ولا امراة قائمان »
فعلى مذهب الأخفش لا يجوز ذلك ، وعلى قول الآخرين
يجوز ، وقوله (١٣) :

فلا لغو ولا تأثيم فيها

على قول الأخفش لا يكون فيها إلا خبرا عن أحدهما ،
وخبر الآخر محذوف . وعلى القول الآخر يصلح أن يكون
فيها خبرا عنهما « (١٤) أ هـ

(١٢) مغنى اللبيب لابن هشام ص ٣١٤ تحقيق د/مازن المبارك والهمع
٢٠٢/٢ تحقيق د/عبد العال سالم مكرم والأرثشاف لأبى حيان ١٦٥/٢
حقيق د/مصطفى النماس . والتبيين عن مذاهب التصويين البصريين
والكوفيين للعكبرى ص ٣٦٨ تحقيق د/عبد الرحمن العيثمين .
(١٣) صدر بيت من الوافر لامية بن أبي الصلت وعجزه : «وما فاهو به أبدا
مقيم » وينظر في الأشموني ١١/٢ والتبصرة للصيمري ٢٨٩/١ تحقيق
د/فتحي على الدين ، والخزانة ٢٨٣/٢ والعيني ص ٢٤١
(١٤) الأرثشاف ١٦٥/٢ - ١٦٦

ومما يجدر ذكره هنا هو أن الجميع متفقون على أن « لا » هي الرافعة للخبر عند عدم تركيبها مع الاسم أما الخلاف بين سيبويه والأخفش فهو كما رأينا يكون حال تركيبها مع اسمها . ويمكننا أن نستدل على ذلك بما ذكره كل من سيبويه والأخفش أنفسهما حيث بينا أن ترك التنوين لما تعمل فيه لازم ، وعلا ذلك بأنها تجعل مع ما عملت فيه بمنزلة اسم واحد نحو : خمسة عشر .

يقول سيبويه : « و « لا » تعمل فيما بعدها فتنصبه بغير تنوين ، ونصبها لما بعدها كنصب « إن » لما بعدها . »

وترك التنوين لما تعمل فيه لازم ، لأنها جعلت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد نحو : خمسة عشر ، وذلك لأنها لا تشبه سائر ما ينصب مما ليس باسم ، وهو الفعل ، وما أجرى مجراه ، لأنها لا تعمل إلا في نكرة ، ولا وما تعمل فيه في موضع ابتداء « (١٥) أه

ويقول الأخفش معللا لحذف التنوين من اسم « لا »

« وإنما حذف التنوين منه ، لأنك جعلته و « لا » اسما واحدا ، وكل شيئين جعلنا اسما لم يصرفا ، والفتحة التي فيه لجميع الاسم ، بنى عليها وجعل غير متمكن ، والاسم الذي بعد « لا » في محل نصب ، عملت فيه « لا » (١٦) أه

(١٥) الكتاب ٢/٢٧٤ تحقيق الأستاذ هارون

(١٦) معاني القرآن للأخفش ١/٢٢

فقد نص سيبويه على أن « لا » تتركب مع اسمها فهما
بمنزلة اسم واحد مبتدأ وعلى ذلك فالخير مرفوع بهذا المبتدأ
وليس « بلا » .

والأخفش وإن كان كما رأينا بين أن « لا » مركبة مع
اسمها ، إلا أنه كما ثقل النحاة عنه يجعل « لا » عاملة نى
الخبر حال التركيب كما صرح هنا أو عند عدم التركيب كما
نقل عنه العلماء (١٧) .

بقى لنا أن نختتم الكلام عن هذه المسألة بأن بعض النحاة
يرى أن « لا » عند التركيب لم تعمل فى الاسم أيضا ، لأنها
صارت بمنزلة الجزء ، وجزء الكلمة لا يعمل فيها (١٨) .

(١٧) ينظر مع الهوامع للسيوطى ٢٠٢/٢ والمغنى ص ٣١٤ تحقيق
د/مازن المبارك .
(١٨) ينظر الهمع ٢٠٢/٢ .

المسألة الحادية عشرة :

« الخلاف فى إعراب الاسم المشغول المفصول من
همزة الاستفهام بغير ظرف »

يخالف الأخفش سيبويه فى إعراب الاسم المشغول
المفصول من همزة الاستفهام بغير ظرف أو شبهه ، حيث إنه
يرجح فيه النصب ، كما فى قولنا : « أنت زيدا ضربته » ،

أما سيبويه فإنه يرحج فيه الرفع بناء على أن الاستفهام
بطل حكمه ، لبعده من الفعل (١) .

يقول سيبويه : « وتقول : أنت عبد الله ضربته » تجريه
ها هنا مجرى أنا زيد ضربته ، لأن الذى يلى حرف الاستفهام
« أنت » ، ثم ابتدأت هذا ، وليس قبله حرف استفهام ،
ولا شئ هو بالفعل وتقديمه أولى . إلا أنك إن شئت نصبت
كما تنصب زيدا ضربته ، فهو عربى جيد ، وأمره ها هنا على
قولك : زيد ضربته ، (٢) أ هـ

(١) ينظر المسائل المنشورة للفارسي ص ٢٩٥ وشفاء العليل ٤٢٨/١
والمساعد ٤١٩/١ - ٤٢٠ والهمع ١٥٥/٥
(٢) الكتاب لسيبويه ١٠٤/١ تحقيق الأستاذ هارون

ويقول الأخفش فيما نقله عنه الأستاذ هارون في هامش الكتاب لسيبويه :

« أبو الحسن : أنت عبد الله ضربته النصب أجود ، لأن أنت ينبغي أن ترفع بفعل مضمر إذا كان له فعل في آخر الكلام ، وينبغي أن يكون الفعل الذي يرتفع به أنت سائطا على عبد الله ، (٣) أ هـ »

وقد ذكر كثير من النحاة كلا من هذين الرأيين للأخفش وسيبويه في هذه المسألة وخرجهما على أن الاسم المشغول مرفوع عند سيبويه على أنه مبتدأ ثان والفعل الواقع بعده خبره والمبتدأ الثاني وخبره خبر « أنت » الواقع بعد الهمزة على أنه مبتدأ أول .

أما الأخفش فيرى أن « أنت » في المثال الذي مثلوا به فاعل بضرب مقفرا ، وزيدا منصوب به لوجود الاستفهام أول الكلام والفعل آخره (٤) .

ولتوضيح ذلك نذكر بعضا مما وجه به النحاة هذين الرأيين لسيبويه والأخفش .

(٣) الكتاب لسيبويه ١٠٤/١ هامش رقم (١) تحقيق الأستاذ هارون
(٤) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ١٤٤/٢ والمساعد لابن عقيل
٤١٩/١ - ٤٢٠ وشفاء العليل ٤٢٨/١ للسبكي

يقول الفارسي : « قال سيبويه : أزيد أنت تضربه » قال
لا يجوز النصب . قال أبو الحسن : لا يجوز الرفع .

وجه قول سيبويه أن تضربه ليس لإنشاء الاستفهام
فأنصبه ، وإنما « أذت » رفع بالابتداء ، و « تضربه » الخبر ،
وشئ آخر وهو أن « تضربه » قد بعد عن الألف ، وتضربه هو
الذي يفسر المضمر ، فلا يجوز إضماره لتأخر المفسر .

وجه قول أبي الحسن قال : إن « زيدا » هو في الحقيقة
مفعول ، وإذا كان مفعولا وجب أن أضمر واستعمل أبو الحسن
الظاهر « (٥) أ هـ

والذي خرج به الفارس هنا رأى سيبويه هو نفسه
ما أوضح به سيبويه كلامه السابق حيث عقب على هذا
الكلام بقوله :

« ونقول : أعبد الله أخوه تضربه ، كما تقول : أنت زيد
ضربته ، لأن الاسم ها هنا بمنزلة مبتدأ ليس قبله شيء ، وإن
نصبته على قولك : زيدا تضربه قلت : أزيدا أخاه تضربه ، لأنك
نصبت الذي من سببه بفعل هذا تفسيره » (٦) أ هـ

(٥) المسائل المنثورة للفارسي من ٢٩٥ وينظر شرح التسهيل لابن مالك
١٤٤/٢ والمساعد ٤١٩/١
(٦) الكتاب لسيبويه ١٠٥/١ تحقيق الأستاذ هارون

كما أن تخريجه لرأى الأعفش مطابق لما ذكره الأستاذ هارون من كلام الأعفش فى ذلك وهو « أزيذا أخاه تضربه ، الوجه النصب ، لأن زيذا ينبغى أن يرتفع بفعل مضمر ، وذلك الفعل يقع على أخيه . واما أزيذا أخوه يضربه فليس الفعل من زيد فى شيء ، لأنه إنما وقع على الأخ . وليس الفعل لزيد ، إلا فى قول من قال : زيذا ضربته ، وأما من يقول : أزيذا أخاه يضربه ، فينصب الأخ بفعل مضمر ، وينصب زيذا بفعل آخر هذا فى المضمر تفسيره .

وقد قال قوم : لا نقول فى زيد إلا الرفع ، وإن نصبنا الأخ ، لأن الذى يقع على الأخ مضمر ، فيكون تفسيراً للمضمر يقع على زيد ، فنقول : أليس المضمر الذى وقع على الأخ قد فسر به الفعل الآخر الظاهر ، وقد استبان حتى صار كالأظاهر ، فكيف لا يفسر المضمر الأول ، وكيف لا يكون الفعل الظاهر تفسيراً لهما جميعاً إذ كانا فعلين ، وكانا فى معنى هذا الظاهر » (٧) ا هـ

والراجع هنا هو رأى سيديويه ، لأن الفصل بين الهمزة وبين الاسم المبتدأ أبعد من طائب الفعل ، فبقى كما هو لم تخرج الهمزة ، والمختار فى زيد ضربته ونحوه الرفع ، وكذلك هنا (٨) .

(٧) الكتاب ١٠٥/١ هامش رقم (١) تحقيق الأستاذ هارون
(٨) ينظر المساعذ لابن عقيل ٤٢٠/١ تحقيق د/محمد كامل بركات

ولعل مما هو واضح هنا أنهما - الأخفش وسيبويه -
متفقتان في ترجيح النصب في الاسم المشغول إذا كان الفاصل
ظارفا أو شبهه ، لأنه يتوسع في الظروف والجار والمجرور ما لم
يتوسع في غيرهما .

وقد نص سيبويه على ذلك فقال : « فإن قلت : أكل يوم
زيدا تضربه ، فهو نصب ، كقولك : أزيدا تضربه كل يوم ،
لأن الظرف لا يفصل في قولك : ما اليوم زيد ذاهبا ، وإن
اليوم عمرا منطلق ، فلا يحجز هنا كما لا يحجز ثمة ، (٩) »

المسألة الثانية عشرة :

« الخلاف فى التعدى بالهمزة من حيث السماع أو القياس »

يختلفان فى التعدى بالهمزة هل هو سماعى أو قياسى ؟
فسيبويه كما يذكر النحاة عنه يرى أنه قياسى فى اللازم
سماعى فى المتعدى .

أما الأخفش فيرى أنه قياسى فى اللازم والمتعدى معا (١)

ويهمنى فى هذه المسألة أن أبين أنى ذكرتها ضمن مسائل
الخلاف بناء على ما ذكره النحاة عن رأى سيبويه فيها ، وذلك
لأنى لم أعتز على نص صريح لسيبويه يوضح رأيه فيها ،
ولذا عبر بعض النحاة عن رأى سيبويه هنا بقوله : وظاهر
مذهب سيبويه أن التعدية بالهمزة قياسى فى اللازم سماعى
فى المتعدى (٢) .

(١) ينظر الكتاب لسيبويه ٥٥/٤ والهمع ١٤/٥ والبسيط لابن أبى
الربيع ٤١٦/١ .
(٢) ينظر مغنى اللبيب لابن هشام ص ٦٧٨ تحقيق د/مازن المبارك
والارتشاف لأبى حيان ٥٤/٢ تحقيق د/مصطفى النحاس والسماح
لابن عقيل ٤٤٦/١

ولعل أقرب النصوص التي استتف منها النحاة رأى
سببويه هنا هو قوله : هذا باب افتراق فعلت وأفعلت في
الفعل للمعنى ، تقول : دخل وخروج وجلس ، فإذا أخبرت أن
غيره صيره إلى شيء من هذا قلت : أخرجته وأدخله وأجلسه .

وتقول : فزع وأفزعته ، وخاف وأخفته ، وجال وأجطته ،
وجال وأجالاته ، فأكثر ما يكون على فعل إذا أردت
أن غيره أدخله في ذلك يبنى الفعل منه على أفعلت ، ومن ذلك
أيضا مكث وأمكثته .

وقد يجيء الشيء على فعلت فيشرك أفعلت ، كما أنهما
قد يشتركان في غير هذا ، وذلك قولك : فرح وفرحته ، وإن
سئلت قلت أفرحته ، وغرم وغرمته وأغرمته إن سئلت ، كما
تقول : فزعته وأفزعته .

وتقول : ملح وملحته ، وسمعنا من العرب من يقول :
أملحته ، كما تقول : أفزعته .

وقالوا : ظرف وظرفته ، وذبل وذباته ، ولا يسمون
أفعلت فيهما ، ولكن هذا أكثر واستغنى به ، (٣) أ هـ

وعلى الرغم من أنني ذكرت هذا النص لسببويه على

أساس انه أقرب النصوص التي توضح رأيه ، إلا أذى
أرى أنه لا يعبر عن مذهبه فى هذه المسألة صراحة ولعل ذلك
هو الذى جعل بعض النحاة - كما قلت - يعبر عن مذهب
سيبويه بقوله : وظاهر مذهب سيبويه ، وقد نص على ذلك
ابن هشام فقال وهو يتحدث عن التعدى بالهمزة : « وقيل -
النقل بالهمزة كله سماعى ، وقيل : قياسى فى القاصر والمتعدى
إلى واحد . والحق أنه قياسى فى القاصر ، سماعى فى غيره ،
وهو ظاهر مذهب سيبويه » (٤) ١ هـ

كما نص على ذلك أبو حيان فى كتابه الارتشاف فقال :
وفى التعدى بالهمزة مذاهب . أحدها : أنه سماع فى اللزوم
والتعدى وهو مذهب المبرد .

والثانى : أنه قياسى فيهما ، وهو مذهب أبى الحسن ،
وظاهر مذهب أبى على .

الثالث : أنه سماعى متى لم تدخل عليه الهمزة
لمعنى آخر ، سماع فى التعدى ، وهو ظاهر مذهب
سيبويه ، (٥) ١ هـ

ثم يذكر أبو حيان بعد ذلك أن السهيلي يقول : إن مذهب

(٤) معنى اللبيب لابن هشام ص ٦٧٨ تحقيق د/مازن المبارك

(٥) ارتشاف الضرب لأبى حيان ٥٤/٢

ســـــــــــــــــيبيويه هو أن النقل بالهمزة سماعى عنده قياسى
عند غيره فى اللازم .

يقول أبو حيان : وقال السهيلي وقد ذكر الفعل اللازم :
النقل بالهمزة ، مذهب سيبيويه أنه مسموع ، ومذهب غيره
أنه مقيس على الاطلاق ، (٦) أ هـ

وهذا الرأى كما نرى يخالف ما ذكره النحاة عن
مذهب ســـــــــــــــــيبيويه .

ولابن الحاجب والرضى رأى يريان فيه أن النقل
بالهمزة سماعى كله ، يعنى فى اللازم والمتعدى ، وهذا الرأى
موافق لرأى المبرد .

يقول ابن الحاجب : « وليست هذه الزيادات قياسا
مطردا ، فليس لك أن تقول مثلا فى ظرف : أظرف ، وفى نصر :
أنصر ، بل يحتاج فى كل باب الى سماع استعمال اللفظ
المعين ، وكذا استعماله فى المعنى المعين ، فكما أن لفظ أذهب
وأدخل يحتاج فيه الى سماع ، فكذا معناه الذى هو النقل مثلا ،
فليس لك أن تستعمل أذهب بمعنى أزال الذهاب ، أو عرض
لإذهاب ، أو نحو ذلك » (٧) أ هـ

ولعل ما ذكره المبرد والسهيلي وابن الحاجب والرضي هنا
يؤيد ما ذهبنا إليه من أن كلام سيبويه ليس فيه ما يدل
صراحة على مذهبه الذي نسبه بعض النحاة إليه في هذه
المسألة .

بقى لنا أن نبين أن في المسألة مذهباً رابعاً لأبي
عمرو ، وهو أن النقل بالهمزة مقيس في كل فعل إلا في
باب علم (٨) .

المسألة الثالثة عشرة :

الخلاف فى ناصب الظرف المختص المتعدى إليه الفعل بدون واسطة

يختلف سيبويه والأخفش فى الظرف المختص المنصوب
بدون واسطة يتعدى الفعل بها إليه ، مثل الأماكن المختصة
الواقعة بعد الفعل « دخل » نحو : دخلت الدار والمسجد .

فمذهب سيبويه والمحققين أنه منصوب على الظرف ،
تشبيهاً للمختص بغير المختص ، وينسب بعضهم إليه
القول بأن الاسم منصوب على إسقاط حرف الجر وهنا شاذ
عنده .

يقول سيبويه فى « باب الفاعل الذى يتعداه فعله إلى
مفعول : » وقد قال بعضهم : ذهبت الشام يشبهه بالمهم ،
إذ كان مكاناً يقع عليه المكان والمذهب . وهذا شاذ ، لأنه ليس
فى ذهب دليل على الشام ، وفيه دليل على المذهب والمكان .
ومثل ذهبت الشام : دخلت البيت ، (١) أ هـ

ويتول فى موضع آخر موضعا مذهبه فى هذه المسألة
كما بيناه :

« هذا باب من الفعل يبدل فيه الآخر من الأول ، ويجرى
على الاسم ، كما يجرى أجمعون على الاسم ، وينصب بالفعل
لأنه مفعول .

فإن ابل ان تقول : ضرب عبد الله ظهره وبطنه ، وضرب
زيد الظهر والبطن ، وقلب عمرو ظهره وبطنه ، ومطرنا سهلنا
وجبلنا ، ومطرنا السهل والجبل ، وإن شئت كان الاسم
بمنزلة أجمعين توكيدا ، وإن شئت نصبت تقول : ضرب زيد
الظهر والبطن ، ومطرنا السهل والجبل ، وقلب زيد ظهره
وبطنه ، فالمعنى أنهم مطروا فى السهل والجبل ، وقلب على
الظهر والبطن ، ولكنهم أجازوا هذا ، كما أجازوا قولهم : دخلت
البيت وإنما معناه دخلت فى البيت ، والعامل فيه الفعل ،
وإيس المنتصب ههنا بمنزلة الظرف ، لأنك لو قلت : قلب هو
ظهره وبطنه وأنت تعنى على ظهره لم يجز ، (٢) أ هـ

ويرى الأخفش وجماعة أن الفعل « دخل » مما يتعدى
بنفسه ، فالظرف بعده منصوب على أنه مفعول به على الأصل
لا على الاتساع (٢) .

(٢) الكتاب للسيوطي ١٥٨/١ - ١٥٩ تحقيق الأستاذ هارون
(٣) ينظر الهمع ١٥٣/٣ والبسيط لابن أبى الزبيع ٤٦٠/١ - ٤٦١
والاصول لابن السراج ٢٠٤/١ والأمالى الشجرية ٣٦٨/١ والإيضاح
لفارسي ١٧١/١ والمدارس النحوية ص ١٠٤ والارتشاف ٢٥٣/٢

يقول في معاني القرآن له معلقا على قوله تعالى : « إلا من
سفه نفسه » (٤) فزعم أهل التأويل أنه في معنى « سفه
نفسه » ، وقال يونس : أراها لغة ، ويجوز في هذا القول :
سفهت زيدا ، وهو يشبهه غبن رأيه ، وخسر نفسه ، إلا أن
هذا كثير ، ولهذا معنى ليس لذاك ، تقول : غبن في رأيه ،
وخسر في أهله ، وخسر في بيعه ، وقد جاء لهذا نظير ، قال :
ضرب عبد الله الظهر والبطن كما قالوا : دخلت البيت ، وإنما
هو دخلت في البيت وقوله : توجه مكة والكوفة ، وإنما هو :
إلى مكة وإلى الكوفة ، (٥) أ هـ

ويقول معلقا على قوله تعالى : « ولن يترككم أعمالكم » (٦) :
« أي في أعمالكم ، كما تقول : دخلت البيت وأنت تريد في
البيت » (٧) أ هـ

هذا وللفارسي رأى في هذه المسألة قريب من رأى الأخفش ،
وإن كان بعض النحاة ينسب رأى سيبويه إلى الفارسي
أيضا ، إلا أن ما ذكره الفارسي نفسه يبين أن هناك شبهة بين
رأيه وبين رأى الأخفش ، فالفارسي يرى أن المنصوب بعد
« دخل » منصوب على المفعول به ، وأنه مما حذف منه حرف
الجر « في » اتساعا (٨) .

(٤) البقرة / ١٣٠

(٥) معاني القرآن للأخفش ١٤٨/١ تحقيق د/فائز فارس

(٦) محمد / ٣

(٧) معاني القرآن للأخفش ٤٨٠/٢ تحقيق د/فائز فارس

(٨) ينظر الايضاح للفارسي ١٩٧/١ والهمع ١٥٣/٣

وللجرمى رأى آخر غير هذه الآراء يقف فيه موقفا وسطا ،
فهو يرى أن دخلت الدار ، ودخلت فى الدار أصلا ، وأن
« دخلت » بمنزلة « جاء » ، تتعدى تارة بنفسها ، وتارة بحرف
الجر ، وليس أحدهما بأصل للآخر (٩) .

وقد رد أبو على الفارسي هذا الرأى ، واستدل على أن
الأصل حرف الجر بأدلة منها :

١ - أن دخلت بمعنى « غرت » ، و « غار » لا يتعدى
إلا بحرف الجر ، فيجب لما هو بمعناها ألا يتعدى إلا بذلك
الحرف .

٢ - أن دخل ضد « خرج » والشئ يجب أن يجرى على
قياس ضده ، وخرج لا يتعدى إلا بحرف جر ، فيجب لدخل
أن يكون كذلك ، لأن الضد والمثل سواء فى هذا النوع (١٠)

وبعد عرض هذه الآراء نستطيع أن نقرر بناء على ما ذكره
سيبويه فى كتابه أن تعدى الفعل « دخل » إلى بعض الأماكن
المختصة دون حرف جر شاذ عنده كما صرح هو بذلك . وهذا
ما فسر به السيرافى رأى سيبويه حيث قال : « فكان من حكم

(٩) ينظر البسيط شرح جميل الزجاجى لابن أبى الربيع ٤٦١/٢

تحقيق د/غياث الشيبى .

(١٠) ينظر البسيط لابن أبى الربيع ٤٦١/١ والايضاح للفارسي

١٩٧/١ - ١٩٨ تحقيق د/حسن شاذلى

الشام أن لا يستعمل ظرفا ، لأنه اسم لبقاع بعينها ، فلما
قالت العرب : ذهبت الشام ، حذفوا حرف الجر وهو في علمنا
أن ذلك شاذ خارج عن التيقن الذي ذكرناه إذ كان حكمه أن
نقول : ذهبت إلى الشام وهو الأكثر في كلامهم « (١١) » هـ

كما نستطيع أن نقول : أن سيبويه يجعل المنصوب بعد
الفعل « دخل » وما أشبهه منصوبا أيضا على الظرف تشبيها
لامختص بغير المختص ، بناء على قوله فيما سبق : « وقد قال
بعضهم : ذهبت الشام يشبهه بالمهم ٠٠ الخ » (١٢) أ هـ

وهذا ما نقله الرضى والسيوطى عن سيبويه .

يقول الرضى : اعلم أن دخلت الدار وسكنت ونزلت تنصب
على الظرفية كل مكان دخلت عليه مبهما كان أو لا ٠٠ إلى أن
قال : « وانتصاب ما بعدها على الظرفية عند سيبويه » (١٣) هـ

وليسهيلي رأى فى هذه المسألة يختلف عن الآراء
السابقة فيها .

فهو يرى أن الحول فيه إن اتسع ، حتى يكون كالبلد

(١١) شرح السيرافى على كتاب سيبويه ص ٢٧٦ مخطوط رقم ١٢٧
وينظر ظاهرة الشذوذ فى النحو العربى ص ١٧٥ د / فتحى الدجنى .
(١٢) الكتاب ٣٤/١ وينظر أيضا ص ١٥٨ - ١٥٩ من الجزء نفسه
(١٣) شرح الكافية للرضى ١٨٦/١ ، وينظر الهمع ١٥٢/٢ تحقيق
د / عبد المال سالم مكرم .

العظيم ، كان النصب لازماً ، كدخلت العراق ، حيث يقبح أن
يقال كما يرى : دخلت في العراق ، وإن ضاق المدخول فيه بعد
النصب جداً ، لأن المدخول قد صار ولوجاً وتفتحاً ، كدخلت
في البئر ، وأدخلت إصبعي في الحلقة (١٤) .

ولبعض المحدثين رأى آخر ربما يكون قد بناه على رأى
السهيلى السابق حيث يقول فيه :

« أرى الفعل « دخل » يتعدى إلى مفعوله بحرف الجر
« فى » إذا كان هذ المفعول معنويا ، أما إذا كان المفعول
محسوساً ، فإن الفعل يتعدى من غير حرف الجر « فى » قال
تعالى : « ياأيها النفس المطمئنة ارجعى إلى ربك راضية
مرضية ، فادخلى فى عبادى وادخلى (١٥) جنتى » (١٦) أهـ

وفى نهاية هذه المسألة أستطيع أن أقول إن
رأى الأخفش فيها هو الرأى الأسهل ، حيث لا تشبيه فيه
لظرف المختص بغير المختص كما يرى سيبويه ولا هو مما
محذوف منه حرف الجر اتساعاً كما يرى الفارسى ، لأن ما لا
يحتاج إلى مثل هذه الأشياء أوئى مما يحتاج إليها طالما أن
الكلام مستقيم فى الحاليتين .

(١٤) ينظر الهمع ١٥٣/٣ تحقيق د/ عبد العال سالم مكرم والارتشاف
٢٥٣ / ٢ .

(١٥) الفجر / ٢٧ ، ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٠ .

(١٦) ينظر معانى القرآن للأخفش ٤٨٠/٢ حاشية رقم ١ د / فائز

فارس .

المسألة الرابعة عشرة :

الخالاف في إذا الفجائية
من حيث كونها ظرفا أو حرفا

يختلف سيبويه والأخفش في « إذا » الفجائية من حيث
كونها ظرفا أو حرفا .

فسيبويه يرى أنها ظرف سواء كان زمانيا أم مكانيا .

ويحكي عن الأخفش أنه يرى أنها حرف (١) .

يقول سيبويه : « وأما إذا » فلما يستقبل من الدهر ،
وفيها مجازاة ، وهي ظرف ، وتكون للشيء توافقه في حال
أنت فيها ، وذلك قولك : مررت فإذا زيدا قائم « (٢) أ هـ

وقد ذكر ابن هشام رأى الأخفش ورجحه فقال : « إذا »
على وجهين : أحدهما أن تكون للمفاجأة ، فتختص بالجملة
الاسمية ، ولا تحتاج إلى جواب ، ولا تقع في الابتداء ، ومعناها

(١) ينظر الكتاب لسيبويه ٢٣٢/٤ تحقيق الشيخ هارون والجنى
الداني للمرادي ص ٣٧٥ والارتشاف ٢/٢٤٠
(٢) الكتاب ٤ / ٢٣٢

الحال لا الاستقبال ، نحو : خرجت فإذا الأسد بالباب ، ومنه
« فإذا هي حية تسعى » (٣) ، « إذا لهم مكر » (٤)

وهي حرف عند الأخفش ، ويرجحه قولهم : خرجت فإذا
إن زيدا بالباب ، بكسر « إن » ، لأن « أن » لا يعمل ما بعدها
فيما قبلها ، وظرف مكان عند المبرد ، وظرف زمان عند الزجاج ،
واختار الأول ابن مالك ، والثاني ابن عصفور ، والثالث
الزهري . (٥) هـ

وإذا كان ابن هشام قد بين أن « إذا » ظرف مكان عند
المبرد ، وظرف زمان عند الزجاج (٦) فإننا نستشف من كلام
سيبويه السابق أنها عنده ظرف زمان ، وإن لم يصرح بذلك ،
لأنه عبر عن « إذا » بقوله : وتكون للشيء توافقه في حال
انت فيها . والحال تكون في زمان .

ثم إن سيبويه عبر عن « إذا » بصفة عامة أعنى سرطية
كانت أم للمفاجأة بأنها لما يستقبل من الدهر ، وهذا يؤيد
ما ذهب إليه . وهذا على الرغم من أن أبا حيان قد صرح في

(٣) طه / ٢٠

(٤) يونس / ٢١

(٥) مغنى اللبيب لابن هشام ص ١٢٠ تحقيق د / مازن المبارك

(٦) ينظر اعراب القرآن المنسوب الى الزجاجي ٢/ ٨٩٠ والارتشاف

٢/ ٢٤٠ وقد نسب أبو حيان فيه الى المبرد أنه قال بالرايين يعنى أنها ظرف
زمان وظرف مكان .

الارتشاف بأنه قد عزى إلى سيبويه القول بأنها ظرف مكان (٧)

وينسب السيوطي رأى الأخفش في « إذا » الفجائية هنا إلى الكوفيين أيضا فيقول وهو يتحدث عن « إذا » الفجائية : « وهى حينئذ حرف عند الكوفيين والأخفش » (٨) أ هـ

وقد أطل الزجاج في إعراب القرآن المنسوب إليه رأى الأخفش وأثبت أن إذا اسم لا حرف فقال : وقال بعضهم : « إذا » ها هنا حرف وليس باسم ، واحتج بأنه ناب عن الفاء شى جواب الشرط ، وأغنى غناه ، فيكون حرفا كالفاء ، والليل على ذا قوله تعالى : « وإن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم إذاهم يقنطون » (٩) .

المعنى : قنطوا ، ولا يلزم أن الحرف لا يركب مع الاسم فيكرن كلاما ، ولو قلت : فإذا زيد ، كان كلاما ، فثبت أنه اسم ، لأننا نقول : فإذا زيد ، ليس بكلام ، لأن تمامه محذوف ، أى إذا زيد بالحضرة ، أو فى الوجود ، فلا يكون صحيحا إلا بتقدير الخبر ؟

قلنا إنه اسم لأنها كلمة تركبت مع الاسم ليس فيها علامات الحرف ، فوجب أن يكون اسما قياسا على قولنا : زيد

(٧) ينظر الكتاب ٢٣٢/٤ والارتشاف ٢/٢٤٠

(٨) مع الهوامع للسيوطي ١٨٢/٣ تحقيق عبد العال سالم مكرم

(٩) الروم / ٣٦

قائم ، وهذا ، لأن التركيب إنما يكون منه كلام إذا كان اسماً
مع اسم ، أو فعلاً مع اسم ، فأما الحرف مع الاسم فأليس بكلام
إلا غي الخداء ، (١٠) أهـ

وإذا كان الزجاج قد رد رأى الأخفش كما رأينا ، فقد
ذكر أبو حيان أن الأستاذ أبا علي الفارسي قد اختار رأى
الأخفش في أحد قوليه ، وكذا ابن مالك (١١) .

ونشير إلى أنه ينبغي على هذا الخلاف الواقع بين
النحاة في كون « إذا » ظرف زمان أو مكان أو كونها حرفاً .
اننا إذا قلنا : « خرجت فإذا الأسد » صح كونها عند المبرد خبراً ،
والتقدير : فبالحضر الأسد ، ولم يصح عند الزجاج ولا عند
الأخفش ، لأن الزمان لا يخبر به عن الجثة ، ولأن الحرف
لا يخبر به ولا عنه ، فإذا قلنا : « خرجت فإذا القتال » صحت
خبريتها عند الجميع ما عدا الأخفش (١٢) .

(١٠) إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج ٢/ ٨٩٠ - ٨٩١
(١١) ينظر الارتشاف ٢/ ٢٤٠
(١٢) ينظر مغنى اللبيب لابن هشام ص ١٢١ تحقيق د/مازن المبارك

المسألة الخامسة عشرة :

« الخلاف في « مذ ومنذ » إذا وليتهما جملة

لسيبويه والأخفش رأيان مختلفان في « مذ ومنذ » إذا وليتهما جملة .

فرأى سيبويه ومن وافقه أنه إذا وليتهما الجملة الاسمية أو الفعلية يكونان ظرفين مضافين إلى هذه الجملة .

ورأى الأخفش أن « مذ ومنذ » حينئذ يكونان مضافين إلى زمان مضاف إلى الجملة مقدر ، وهذا الزمان المقدر هو الخبر ، لأنهما كما يرى يكونان حينئذ مبتدئين (١) .

ولنعرض أولاً ما قاله سيبويه في هذه المسألة لنوثق به رأيه .

(١) ينظر الكتاب لسيبويه ١١٧/٢ ، ٢٨٨ - ٢٨٩ ومعاني القرآن للأخفش ٩٣/١ ، ٣٣٧/٢ والارتشاف لأبي حيان ٢٤٢/٢ ومعنى اللبيب لابن هشام ص ٤٤٢ تحقيق د/مازن المبارك والهبع ٢٢٢/٣ - ٢٢٣

يقول : « ومما يضاف إلى الفعل أيضا قولك : ما رأيته
بمذ كان عندي ، ومذ جئني ، (٢) أ هـ

ويقول : « وسألت الخليل عن قولهم : مذ عام أول ،
ومذ عام أول فقال : « أول » ههنا صفة ، وهو أفعل من عامك ،
ولكنهم ألزموه هنا الحذف استخفافا ، فجعلوا هذا الحرف
بمنزلة أفضل منك ، (٣) أ هـ

ويقول : « وسألته عن قول بعض العرب وهو قليل : مذ
عام أول ؟

فقال : جعلوه ظرفا في هذا الموضع ، فكانه قال : مذ عام
قبل عامك « (٤) أ هـ

وقد وافق سيبويه على رأيه هذا الفارسي والسسيرافي
وابن مالك (٥) .

وبالرجوع إلى كتاب معاني القرآن للأخفش وجدت أنه

-
- (٢) الكتاب ١١٧/٣
(٣) الكتاب لسيبويه ٢٨٨/٣
(٤) الكتاب لسيبويه ٢٨٩/٣
(٥) ينظر الارتشاف ٢٤٢/٢ والجمع ٢٢٢/٣ والمساعد على تسهيل
الفوائد ٥١٢/١ وشفاء العليل في إيضاح التسهيل ٤٧٤/١ والإيضاح
القصدي للفارسي ص ٢٧٤ - ٢٧٥ تحقيق د/حسن شاذلي

تكلم عن « مذ ومنذ » عرضاً ضمن حديثه عن قوله تعالى : « وإذ
واعدنا موسى أربعين ليلة » (٦) فقال : « أى : وعدناه انقضاء
أربعين ليلة ، أى : رأس الأربعين كما قال : « وأسأل
القرية » (٧) ، وهذا مثل قولهم : اليوم أربعون يوماً منذ خرج ،
واليوم يومان ، أى اليوم تمام الأربعين وتمام يومين » (٨) اهـ

ويقول : « وقال : « أسس على التقوى من أول يوم
أحق » (٩) » .

يريد : منذ أول يوم ، لأن من العرب من يقول : لم أره من
يوم كذا ، يريد منذ ، ومن أول يوم ، يريد به أول
الأيام ، (١٠) أ هـ

وهكذا نجد أنه لم يصرح بإضافتها إلى زمان مضاف إلى
الجملة ، لكنه أتى بعدها فى النص الأول بالجملة الفعلية .

ولا ينفى عدم تصريحه هنا بإضافتها إلى زمان مضاف
إلى الجملة نفى مذهبه فى مذ ومنذ ، فقد نص النحاة على أن
الزمان الذى يحتّم الأخفش إضافة مذ ومنذ إليه قد يكون ملفوظاً به
وقد يكون مقدرًا .

(٦) الآية رقم ٥١ من سورة البقرة

(٧) الآية رقم ٨٢ من سورة يوسف

(٨) معانى القرآن للأخفش ٩٢/١

(٩) التيسية / ١٠٨

(١٠) معانى القرآن للأخفش ٢٣٧/٢

يقول أبو حيان بعد أن ذكر رأى الأخفش في مذ ومنذ من حيث إضافتهما إلى زمان مضاف إلى الجملة الواقعة بعدهما :

« ولا يدخلان عنده إلا على اسم الزمان ملفوظ به أو مقدر ، واختاره ابن السراج وابن عصفور (١١) ، فإذا قلت : ما رأيته مذ زيد قائم ، أو مذ قدم زيد ، فالتقدير : مذ زمان زيد قام ، أو مذ زمان قدم زيد » (١٢) هـ

وعلى ذلك فالتقدير في كلام الأخفش في قوله : اليوم أربعون يوماً مذ خرج : اليوم أربعون يوماً منذ زمان خرج . الخ .

وعلى رأى الأخفش الذى يقدر فيه - كما رأينا - إضافتهما إلى زمان تكون « مذ ومنذ » مبتدأين خبرهما هذا الزمان المقدر ، أما على رأى سيبويه فهما ظرفان منصوبان على الظرفية .

وقد جاءت مذ ومنذ مضافتين إلى الجملة في الشعر ، فمن إضافتهما إلى الجملة الاسمية قول الأعشى (١٣) :

(١١) ينظر شرح الجمل لابن عصفور ٥٩/٢

(١٢) الارتشاف لأبي حيان ٢٤٢/٢ - ٢٤٣

(١٣) البيت من الطويل وينظر ديوان الأعشى ص ١٠٢ والجنى الدانى ص ٥٠٤ والمغنى لابن هشام ص ٤٤٢ تحقيق د/مازن المبارك والارتشاف ٢٤٢/٢ والهمع ٢٢٢/٣

وما زلت أبغى المال مذ أنا يافع
وليدا وكهلا حين شبت وأمردا

ومن إضافتهما الى الجملة قول الفرزدق (١٤) :

ما زال مذ عقدت يداه إزاره
فسما فأدرك خمسة الأشبار

وقول أبى ذؤيب (١٥) :

قالت أميمة ما لجسمك شاحبا
منذ ابتذلت ومثل ذلك ينفع

ونشير كما بين النحاة الى أن إضافة « مذ ومنذ » الى الجملة الفعلية أكثر من إضافتهما الى الجملة الاسمية (١٦)، ونلاحظ هنا أن ما مثل به من جمل أضيفت فيه مذ ومنذ إليها ، كان كما رأينا مصرحا فيه بجزأى الجملة اسمية كانت أو فعلية وهذا ما ذكره معظم النحاة .

لكن ابن مالك يرى أنه يجوز أن يكون فعل الجملة الفعلية محذوفا بشرط كون الفاعل وقتا يجاب به متى أو كم ،

(١٤) ينظر ديوان الفرزدق ص ٣٧٨ والمغنى لابن هشام ص ٤٤٢ تحقيق د/مازن المبارك وشرح شواهده للسيوطى ص ٢٥٦ والهمع ٢٢٣/٣ وشفاء العليل ٤٧٣/١ والبيت من الكامل
(١٥) ينظر ديوان الهذليين ٢/١ والهمع ٢٢٣/٣ والبيت من الكامل
(١٦) ينظر المساعد لابن عقيل ٥١٢/١ وشفاء العليل للسلسلي ٤٧٣/١

ومثل للأول بقولهم : ما رأيته منذ يوم الجمعة ، ولثانى
بقولهم : ما رأيته مذ يومان (١٧) •

وقد جعل غيره ذلك مذهب الكوفيين والسهيلي وابن
مضاء أيضا وذكروا ان للناحاة فى هذه الحالة - أى عند إيلاء
دذ ومنذ اسم مرفوع - مذاهب مختلفة •

١ - فالبرد وابن السراج والفارسي يرون أن مذ ومنذ
حينئذ يكونان مبتدأين والاسم الواقع بعدهما هو الخبر ،
وليس فاعلا لفعل محذوف كما يرى ابن مالك فيما سبق •

٢ - ويرى الأخفش والزجاج والزجاجي أن المرفوع
بعدهما مبتدأ ومذ ومنذ ظرفان خبر له •

٣ - يرى بعض الكوفيين أن الاسم المرفوع الواقع بعدهما
خبر لمبتدأ محذوف بناء على أنهما مركبان من « من » و « ذو »
الطائية (١٨) •

والذى أرجحه من هذه الآراء هو رأى المبرد وابن السراج

(١٧) ينظر المساعد على تسهيل الفوائد ٥١٣/١ وشفاء العليل ٤٧٣/١
(١٨) ينظر الارتشاف ٤٤٣/٢ والهمع ٢٢٣/٣ - ٢٢٤ والمغنى لابن
مشام ص ٤٤١ - ٤٤٢ تحقيق د/مازن المبارك ، والانصاف ٢٨٢/١ - ٢٩٣
والايضاح العضدى للفارسي ص ٢٧٥ تحقيق د/حسن شاذلى فرهود •

والفارسي لأنه أوضح الآراء ، ولأن رأى الأخفش والـزجاج
والزجاجي فيه تعسف . كما ذكر ابن هشام والسيوطي إذ
التقدير على رأيهم في قولنا : « ما لقيته مذ يومان » بينى
وبين لقائه يومان ، ثم إن رأى الكوفيين وابن مالك فيه حذف
الفعل والفعل يطرد حذفه في مواضع معروفة ، كأن يكون
مفسرا ، أو يكون في جواب الاستفهام (١٩) الخ ولا حاجة
إذا هنا إلى ذلك ، ثم إن إضمار الفعل ليس بقياس (٢٠) .

(١٩) ينظر المفتى لابن هشام ص ٨٢٧ تحقيق د/مازن المبارك
(٢٠) ينظر الهمع ٢٢٤/٣

المسألة السادسة عشرة :

« الخلاف فى حركة « مع » إذا كانت غير مضافة »

يختلف سيبويه والأخفش فى حركة « مع » ، إذا كانت غير مضافة هل حركتها حركة إعراب أو أن الحركة الواقعة على العين ليست هى علامة الإعراب على أساسه بأن هناك حرفا محذوفا من الكلمة ، فالعين إذن ليست لام الكلمة (١) .

فمذهب سيبويه فى ذلك هو أن الفتحة الموجودة على العين فى « مع » فتحة إعراب مثلها فى ذلك مثلما تكون مضافة ، والكامة على رأيه ثنائية اللفظ حال الإفراد وحال الإضافة ، وهذا رأى الخليل أيضا .

يقول سيبويه : « وسألت الخليل عن « معكم » و « مع » ، لآى شئ نصبتها ؟

فقال : لأنها استعملت غير مضافة اسما كجميع ، ووقعت

ينظر الكتاب لسيبويه ٢/٢٨٦ والارتشاف ٢/٢٦٧ - ٢٦٨ والتصريح ٢/٤٨ والهمع ٣/٢٢٨ والمساعد ١/٥٣٦ وشفاء العليل ١/٤٨٧ ويونس البصرى ص ٢١٤ - ٢١٥ د . أحمد مكى الأنصارى .

نكرة ، وذلك قولك : جاءا معا ، وذهبا معا ، وقد ذهب معه ،
ومن معه ، صارت ظرفا ، فجعلوها بمنزلة أمام ،
وقدام ، (٢) أ هـ .

ويرى الأخفش أن فتحها كفتحة تاء « فتى » وأنها
حين أُفردت أى جاءت غير مضافة رد إليها المحذوف وهو لام
الكلمة فصارت اسما مقصورا منقوصا فى الإضافة تاما فى
الإفراد ، وحذفت أنفها فى الوصل كما حذفت ألف فتى ، وهذا
راى يونس أيضا (٣) .

وقد صحح ابن مالك رأى الأخفش ورد رأى الخليل
وسيبويه بأنهم يقولون : الزيدان والزيدون معا ، فيوقعون
معا فى موضع رفع كما يرفع المقصور

يقول : « ولو كان باقيا على النقص ل قيل : الزيدان أو
الزيدون مع ، كما يقال : هم يد » (٤) أ هـ

وأبطل بعض النحويين رأى ابن مالك الذى رد به رأى
سيبويه بأن « مع » باق حينئذ على ما استقر له من الظرفية ،
وعدم التصرف ، فهو منصوب فى موضع الخبر ، نحو :
وأيضا

(٢) الكتاب لسيبويه ٢٨٦/٣

(٣) ينظر الارتشاف ٢٦٧/٢ والتصريح ٤٨/٢ والهمع ٢٢٨/٣

(٤) المساعد على تسهيل الفوائد ٥٣٦/١ - ٥٣٧ وشفاء

العليل ٤٨٧/١ والتصريح ٤٨/٢ - ٤٩

الزيدان عندك ، وليس هو نفس الخبر ، فيكون مرفوعا كما زعم ، وعلى ذلك لا يلزم ما قاله (٥) .

وإذا كان ابن مالك قد صحح رأى الأخفش كما رأينا ، فقد صحح أبو حيان رأى سيبويه فقال : « والصحيح عندي مذهب الخليل وسيبويه ، والأكثر فى « معا » النصب على الحال ، ووقعها خبرا للمبتدأ قليل » (٦) أهـ

ومما يجدر ذكره هنا أن « مع » فى هذه الحالة - أى حالة أفرادها ومجيئها غير مضافة - أجاز النحاة فيها أن تكون منصوبة على الحال وهذا هو الأكثر فيها نحو : جاء زيد وبكر معا .

ويجوز أن تكون فى موضع رفع على أنها خبر وهـذا قليل ، وجاء عليه قول جندل بن عمرو (٧) :

أفبقوا بنى حرب وأهواؤنا معا
وأرحامنا موصولة لم تقضب

وهى فى الحالتين تساوى « جميعا » معنى ، وليس كما قل ثعلب أن فعلهما فى وقت أو وقتين ، فإذا قلنا : قام زيد وبكر معا ، كان القيام فى وقت واحد كما نص على ذلك بقية

(٥) المساعد ٥٢٦/١ - ٥٢٧ والتصريح ٤٨/٢ - ٤٩

(٦) الارتشاف لأبى حيان ٢٦٨/٢

(٧) البيت من الطويل وينظر فى الهمع ٢٢٨/٣ وشواهد المغنى

للسيوطى ص ٧٤٦

• النحاة غير ثعلب (٨) •

ومما هو واضح هنا أنها حالة أفرادها هذه جاءت منوذة ، وهذا التنوين كما ذكر النحاة دليل على اسميتها ولكن هل معنى ذلك أنها تكون فى حالا الإضافة غير اسم ؟

الاجابة عن ذلك : لا ، لأن إضافتها إلى ما بعدها لا يخرجها عن الاسمية بدليل دخول حرف الجر عليها فى نحو قولهم : ذهبت من معه ، كما جاء فى نص سيبويه السابق ، حيث ضبط بعضهم كابن مالك « من » فيه أى فى قوله : « وقد ذهب معه ومن معه » ضبط كلمة « من » فيه بكسر الميم على أنها حرف جر (٩) •

ولا يرد ذلك ما زعمه أبو جعفر النحاس من أن الإجماع منعقد على حرفية « مع » اذا سكنت عينها ، لأن ذلك لغة اربيعه (١٠) ، أو أنه ضرورة كما نص على ذلك سيبويه حيث قال وهو يتحدث عن « مع »

-
- (٨) ينظر المساعد ٥٣٦/١ وشفاء العليل ٤٨٧/١ والارتشاف ٢٦٧/٢ والتصريح ٤٨/٢
 (٩) ينظر المساعد لابن عقيل ٥٣٥/١ والارتشاف ٢٦٧/٢ والهمع ٢٢٧/٢
 (١٠) ينظر المساعد ٥٣٥/١ والارتشاف ٢٦٧/٢ والتصريح ٤٨/٢

« قال الشاعر فجعلها كهل حين اضطر وهو الراعى (١١)

وريشى منكم وهواى معكم
وإن كانت زيارتكم لئاما ، (١٢) ٢ هـ

بقى لنا أن نبين أن « معا » حينما تكون منصوبة على
الحال وهى مفردة ، فإنها تكون من الاثنين نحو : جاء معا ،
أو من الجماعة كما فى قول الشاعر (١٣) :

وأفنى رجالى فبادوا معا
فأصبح قلبى بهم مستقرا (١٤)

(١١) صغح الأستاذ هارون نسبة البيت فنذكر أنه لجريز وأنه فى
ديوانه ٥٠٦ ، وينظر فيه أيضا الأمالى الشجرية ٢٤٥/١ ، ٢٥٤/٢ وابن
يعيش ١٢٨/٢ ، ١٢٨/٥ والعينى ٤٣٢/٣ وللتصريح ٤٨/٢ والارتشاف
٢٦٧/٢ والأشعرونى ٢٥٦/٢ والكتاب ٢٨٧/٣
(١٢) الكتاب لسيبويه ٢٨٧/٣
(١٣) البيت للخنساء وهو من المتقارب وينظر فى التصريح ٤٨/٢
وديانها ص ٨١
(١٤) ينظر التصريح ٤٨/٢

المسألة السابعة عشرة :

الخلافاً في إضافة الظروف المبهمة إلى ما بعدها من الجمل

يختلفان - أي سيديويه والأخفش - في إضافة الظروف المبهمة إلى ما بعدها من الجمل والمراد بأنظر المبهمة هو ما لا يختص بوجه نحو : حين ومدة ووقت وزمن ، وما يختص بوجه دون وجه كنهار وصباح ومساء وغداة وعشية (١) .

والاختلاف الواقع بين سيديويه والأخفش هنا فيما لو كان المبهمة بمعنى المستقبل ، أما إذا كان بمعنى الماضي فلا خلاف بينهما .

فسيديويه يرى أن الظرف إذا كان بمعنى المستقبل يتعين إضافته للمجمل الفعلية ، ولا يجوز إضافته إلى الاسمية ، ويعال ذلك بأن الظرف حينئذ يكون بمعنى « إذا » وهي لا تصاف إلى الاسمية ، فلا يقال : أتيت حين زيد ذاهب ، بخلاف الظرف إذا كان بمعنى الماضي ، فإنه يكون بمعنى « إذ » فيضاف إلى الاسمية والفعلية كما تصاف « إذ » .

(١) ينظر الجمع ٢٢٩/٣ تحقيق د/عبد العال سالم مكرم

يقول سيبيويه في باب هذا ما يضاف الى الأفعال من
الأسماء :

« وسألته عن قوله في الأزمنة كان ذاك زمن زيد أمير ؟
فقال : لما كانت في معنى « إذ » أضافوها الى ما قد عمل
بعضه في بعض ، كما يخلون « إذ » على ما قد عمل بعضه
في بعض ، ولا يغيرونه ، فشبها هذا بذلك ، ولا يجوز هذا
في الأزمنة حتى تكون بمنزلة « إذ » ، فإن قلت : يكون هذا
يوم زيد أمير ، كان خطأ . حدثنا بذلك يونس عن العرب ،
لأنك لا تقول : يكون هذا إذا زيد أمير . »

جملة هذا الباب أن الزمان إذا كان ماضيا أضيف الى
الفعل ، وإلى الابتداء والخبر ، لأنه في معنى « إذا » فأضيف
الى ما يضاف إليه « إذ » . وإذا كان لما لم يتقاع لم يضاف
الا الى الأفعال ، لأنه في معنى « إذا » ، وإذا هذه لا تضاف
الا الى الأفعال ، (٢) أهـ

ويرى الأخفش جواز إضافة الظروف المبهمة إذا كانت
بمعنى المستقبل الى الجملة الاسمية أيضا (٣) .

وقد جعل ابن مالك إضافة الزمان إليهم الى الجملة

(٢) الكتاب ١١٩/٣ تحقيق الأستاذ هارون
(٣) ينظر شفاء العليل ٧١٨/٢ والهمع ٢٣٢/٣

الاسمية قليلا ، واستدل على ذلك بقوله تعالى : « يوم هم بارزون لا يخفى على الله منهم شيء » ، (٤)

يقول : « ولا يضاف اسم زمان الى جملة اسمية غير ماضية المعنى إلا قليلا » ويقول أيضا والصحيح جواز الاسمية لكن على قلة ، (٥) ١ هـ

ومما هو جدير بالذكر هنا أن الأخفش بنى رأيه هنا على معنى فى جواز إضافة الظروف المبهمة التى بمعنى المستقبل الى الجملة الاسمية ، على رأيه فى « إذا » الشرطية حيث يجيز فيها أن تضاف الى الجملة الاسمية نحو : إذا زيد قائم فقم معه .

يقول أبو حيان مبينا رأى الأخفش فى جواز إضافته إذا الشرطية الى الجملة الاسمية : « وأجاز الأخفش مجيء الجملة الابتدائية المصرح بجزائها اسمين بعد « إذا » التى فيها معنى الشرط ، وأجازه ابن مالك ، (٦) ١ هـ

ولذلك وجدنا أبا حيان يعلق على رأى الأخفش هنا أى فى إضافة الظروف المبهمة بقوله : « إنما أجاز الأخفش ذلك ،

(٤) غافر / ١٦

(٥) المساعد على تسهيل الفوائد ٢٥٧/٢ وشفاء العليل ٧١٨/٢

(٦) الارشاف ٢٣٩/٢

لأنه يجيز في « إذا » أن تضاف إلى الاسمية ، فكذا ما هو
بمعناها ، (٧) أهـ

ونخلص من هذا إلى أن الظرف المبهم إذا كان بمعنى
الماضي جاز إضافته للجملة الاسمية والفعلية على السواء
سواء أكان ذلك على رأى سيديويه أم على رأى الأخفش ، لأن
الظرف في هذه الحالة يكون بمعنى « إذ » ولا خلاف في
إضافة « إذ » إلى الجملة الاسمية أو الفعلية فكذلك ما هو
بمعناها (٨) .

المسألة الثامنة عشرة :

الخلافاً في كيف

يخالف الأخفش سيديويه في « كيف » من حيث ظرفيتها أو اسميتها ، وما يترتب على ذلك من حيث موضعها وتقديرها

الأخفش يرى أنها اسم غير ظرف ، وأنها في موضع رفع مع المبتدأ وفي موضع نصب مع غيره . وهذا رأى السيرافي أيضاً .

أما سيديويه فيرى أن « كيف » ظرف ، وأن موضعها نصب دائماً ، لأن تقديرها عنده على أى حال ، أو على أى حال

أما تقديرها عند الأخفش في نحو : « كيف زيد » أى مع المبتدأ ، أصحیح زيد ، وفى نحو : كيف جاء زيد ؟ - أى مع غير المبتدأ - راجعاً جاء زيد (١) ؟

يقول سيديويه : « وكيف : على أى حال ؟ وأين : أى

(١) ينظر الكتاب ٢٢٣/٤ تحقيق الأستاذ هارون ومغنى اللبيب ص ٢٧٢ تحقيق د/مازن المبارك

مكان ، ومتى : أى حين ، وأما حيث فمكان بمنزلة قولك : هو
فى المكان الذى فيه زيد . وهذه الأسماء تكون ظروفًا ، (٢) أه

« ويترتب على هذا الخلاف أن الجواب المطابق عند
سيبويه أن يقال : على خير ، ونحوه ، ولهذا قال رؤية - وقد
قيل له : كيف أصبحت ؟ - خير عافاك الله ، أى على خير ،
فحذف الجار وأبقى عمله ، فإن أجيب على المعنى دون اللفظ
قيل : صحيح أو سقيم ، وعند الأخفش العكس (٣) » أه

ويؤيد ابن مالك القول باسمية « كيف » وهو رأى الأخفش
ويستحل بأمور فيقول : « من الأسماء المبنية « كيف » ، وتدل
على اسميتها أمور :

أحدها : انتفاء أن تكون حرفًا ، للاكتفاء بها مع الاسم
المفرد ، نحو : كيف أنت ؟ وانتفاء أن تكون فعلاً ، لدخولها على
الأفعال واتصالها بها ، نحو : « كيف فعل ربك » (٤) والفعل
لا يدخل على الفعل إلا مفضولاً عنه فى النية بضمير التفاعل
المستكن ، كما فى قولك : إن تقم أقم . فلما انتفى أن تكون
حرفًا ، وإن تكون فعلاً تعين أن تكون اسماً .

(٢) الكتاب ٢٢٣/٤ تحقيق الأستاذ هارون وينظر الجزء الثالث
من الكتاب / ٦٠ أيضا .
(٣) مغنى اللبيب لابن هشام ص ٢٧٢ تحقيق د/مازن المبارك .
(٤) الفج ٦/ والفيل ١/

الثانى : جواز إبدال الاسم منها ، كما فى قولك : كيف زيد ؟ أفارغ أم مشغول ؟ وكيف سرت ؟ أراكبا أم ماشيا ؟ فلولاً أن كيف اسم لما أبدل منها الاسم .

الثالث : دخول حرف الجر عليها فى قول بعضهم : على كيف تببيع الأحمرين (٥) ؟ وهى اسم مبنى لشبهها بالحرف فى المعنى ، لتضمنها معنى همزة الاستفهام ، بدليل وجوب اقتران الهمزة بإبدل منها نحو : كيف زيد ؟ أصحیح أم سقیم ؟ وبنيت على حركة فرارا من التقاء الساكنين ، وكانت الحركة فتحة ، لأنها أخف والنطق بها بعد الياء الساكنة أسهل ، (٦) أ هـ

وقد استحسّن ابن هشام كلام ابن مالك الذى أيد فيه القول باسمية كيف لما رأينا فقال : وقال ابن مالك ما معناه : لم يقل أحد إن كيف ظرف إذ ليست زمانا ولا مكانا ، ولكنها لما كانت تفسر بقولك : على أى حال ؟ لكوفها سؤالا عن الأحوال العامة سميت ظرفا ، لأنها فى تأويل الجار والمجرور ، واسم الظرف يطلق عليها مجازا « وهو حسن ويؤيده الإجماع على أنه يقال فى البذل : كيف أنت ؟ أصحیح أم سقیم بالرفع ، ولا يبذل المرفوع من المنصوب ، (٧) أ هـ

وما أميل إليه فى هذه المسألة هو رأى الأخفش ، لأنه كما قال ابن هشام يبذل منها المرفوع ولا يبذل المرفوع من منصوب ، لأن موضعها كما رأينا نصب عند سبويه .

(٥) الأحمران : اللحم والخمر .
(٦) شرح التسهيل لابن مالك ١٠٤/٤ تحقيق د/ عبد الرحمن السيد
(٧) معنى اللبيب ص ٢٧٢ تحقيق د/ ملائذ المبارك

المسألة التاسعة عشرة :

« الخلاف في ناصب المفعول معه »

هذه المسألة من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين بصفة عامة كما سنبين فيما بعد إن شاء الله ، لكنها في الوقت نفسه مسألة خلاف بين سيبويه والأخفش ، لأن سيبويه يتفق مع البصريين الذين يرون أن المفعول معه منصوب بما تقدمه من فعل أو شبهه ، غير أنه يختلف معهم في أن المفعول معه لا ينتصب بعامل معنوي كحرف التشبيه واسم الإشارة والظرف والجار والمجرور ، فهو إذن صاحب رأى مستقل وإن كان هذا الرأى منبثقاً من رأى البصريين .

وهذا ما جعلنى أخرج هذه المسألة ضمن مسائل الخلاف هنا بين الأخفش وسيبويه .

ويبين رأى سيبويه هنا ما جاء فى كتابه حيث قال :

« هذا باب ما يظهر فيه الفعل ، وينتصب فيه الاسم ، لأنه مفعول معه ومفعول به ، كما انتصب نفسه فى قولك : امرأ ونفسه ، وذلك قولك : ما صنعت وأباك ، ولو تركت الناقعة ونصبتها لرضعها ، إنما أردت : ما صنعت مع أبيك ، ولو

تركت الناقاة مع فصيلها ، فأنفصل مفعول معه ، والآب كذلك ،
والواو لم تغير المعنى ، ولكنها تعمل فى الاسم ما قبلها ، ومثل
ذلك : ما زلت وزيدا حتى فعل ، أى وما زلت بزيد حتى فعل ،
فهو مفعول به ، وما زلت أسير والنيل ، أى : مع النيل ،
واستوى الماء والخشبة ، أى : بالخشبة . وجاء البرد
والطيالية ، أى مع الطيالة . وقال (١) :

فكونو أنتم وبنى أبيكم
مكان الكليتين من الطحال (٢) « أ هـ

وقد أوضح السيرافى مذهب سيبويه هنا فقال :

« مذهب سيبويه أن ما بعد الواو منصوب بالفعل ،
لأنها بمعنى مع ، وهى الواو يتقاربان ، فإنهما جميعا
يفيدان الانضمام ، فأقاموا الواو مقام « مع » لأنها أخف فى
اللفظ ، وجعلوا الإعراب الذى كان فى « مع » فى الاسم
الذى بعد الواو ، لأنها حرف ، كما فعلوا فى المستثنى بإلا
فاظهروا الإعراب فيما بعدها » (٣) أ هـ

وهن خلال ما أوضح به السيرافى مذهب سيبويه نجد
أن مذهبه لا يختلف عن مذهب البصريين عامة ، إلا أنه يزيد

(١) لم يعرف القائل البيت من الوافر وهو فى ابن يعيش ٤٨/٢ ومجالس ثعلب
ص ١٢٥ والهمع ٢٣٨/٣ تحقيق د/ عبد العال سالم مكرم والعينى ١٠٢/٣
والكتاب ٢٩٨/١
(٢) الكتاب لسيبويه ٢٩٧/١ - ٢٩٨ تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون
(٣) الكتاب لسيبويه ٢٩٧/١ هامش رقم (٢)

عليهم كما بينت فيما سبق أنه لا يجوز انتصاب المفعول معه
بمعامل معنوي ، فهو إذن يختلف مع الأخفش في هذه المسألة
من هذه الزاوية .

حيث إن الأخفش يرى أن المفعول معه ينتصب انتصاب
الظرف وأن الواو مهيئة لما بعدها ان ينتصب انتصاب الظروف
فهو يرى أن أصل : جاء البرد والطيالة : مع الطيالة ، فلما
حذفت « مع » وجيء بالواو موضعها ، وكانت مع منتصبة على
الظرف ، انتصب ما بعد الواو التي وقعت الواو موقعها
انتصاب الظرف ، إذ لا يصح انتصاب الحروف (٤)

ونلاحظ من خلال رأي سيبويه والأخفش أنهما يتفقان
في أن الواو في هذا الباب بمعنى « مع » وليس الخلاف
بينهما إلا في الاسم الواقع بعد الواو من حيث الاعراب
وعامل نصب فيه .

وقد صرح الأخفش نفسه بذلك وهو يعلق على قوله
تعالى : « خطبوا عملا صالحا وآخر سيئا » (٥) حيث قال :
« ويجوز في العربية أن يكون « بآخر » ، كما تقول : « استوى
الماء والخشبة ، أي : بالخشبة » (٦) ١ هـ

(٤) ينظر الارتشاف لأبي حيان ٢٨٦/٢ والهمع ٢٢٩/٣ والتبيين
عن مذاهب النحويين للعكبري ص ٢٧٩ وأتلاف النصرة ص ٢٦
(٥) التوبة / ١٠٢
(٦) معاني القرآن للأخفش ٢٣٦/٢ تحقيق د/فائز فارس

ومن الواضح فى نص الأخفش الذى ذكرناه أنه لم يتكلم عن العامل فى المفعول معه ، لكن نقل كثير من النحاة عنه هذا الرأى الذى نسبناه إليه فقد ذكر العكبرى فى كتابه التبيين مذهب الأخفش فقال :

« المنتصب فى المفعول معه ينتصب بالفعل الذى قبله بواسطة الواو ، وقال الأخفش : ينتصب انتصاب الظرف ، كما ينتصب « مع » (٧) أ هـ

ويقول أبو حيان : « وذهب الأخفش ، ومعظم الكوفيين إلى أن الواو مهيئة لما بعدها ان ينتصب انتصاب الظرف » (٨) أ هـ

ويقول صاحب ائتلاف النصرة : « وذهب الأخفش إلى أن ما بعد الواو ينتصب انتصاب « مع » نحو : جئت معه .

ثم ضعف هذا الرأى فقال : وهو ضعيف ودعوى لا دليل عليها ، (٩) أ هـ

كما ضعفه صاحب الانصاف فقال : « وأما ما ذهب إليه

(٧) التبيين عن مذاهب النحويين ص ٣٧٩ تحقيق د/عبد الرحمن العثيمين .

(٨) الارتشاف لأبى حيان ٢/٢٨٦ وينظر شرح هيون الاعراب ص ٨٤ للمجاشعى تحقيق د/جنا حداد

(٩) ائتلاف النصرة للزبيدي ص ٣٦

الأخفش من أنه ينتصب انتصاب « مع » فضعيف أيضا ، لأن « مع » ظرف ، والمفعول معه فى نحو : استوى الماء والخشبة ، وجاء البرد والطياسة ، ليس بظرف ولا يجوز أن يجعل منصوبا على الظرف « (١٠) » أه

والحق أن كثيرا من النحويين ضعف رأى الأخفش فى هذه المسألة (١١) .

وفى المسألة آراء أخرى لبعض النحويين نذكرها تكميلا للفائدة .

فالفارسي يرى : أنه يجوز نصب المفعول معه بالعامل المعنوى ، وهو بذلك يخالف سيبويه ، فيجوز على رايه أن يقال : هذا لك وأبام

ويرى الجرجاني أن المفعول معه منصوب بالواو ، لاختصاصها لما دخلت عليه من الاسم فعملت فيه .

ورد هذا بأنه لو كان كذلك لاتصل الضمير معها ، كما يتصل بيان وأخواتها ، وبأنه لا نظير لها ، إذ لا يعمل الحرف نصبا ، إلا وهو مشبه بالفعل .

(١٠) الانصاف فى مسائل الخلاف ٢٤٩/١
(١١) ينظر التبیین للعكرى ص ٢٨١ وابن يعيش ٤٩/٢ حيث قال :
« وأما ما ذهب اليه الأخفش فضعيف » .

ويرى الزجاج أن ناصب المفعول معه فعل مضمر بعد الواو ، ورد هذا الرأي أيضا بأن ما ذكره إحالة للباب ، إذ يصير منصوبا على أنه مفعول به لا مفعول معه ، كما عورض هذا الرأي أيضا بالعطف ، فإن فصل الواو فيه لم يمنع من تسلط العامل .

وآخر هذه الآراء للكوفيين حيث يرون أنه منصوب بالخلاف ، ورد بين الخلاف معنى من المعانى ، ولم يثبت النصب بالمعنى المجردة من اللفاظ .

وأرى أن أصح هذه الآراء هو رأى البصريين لخلوه من هذه الاعتراضات الواردة على الآراء الأخرى ، ولأنه أوضحها (١٢).

(١٢) ينظر الهمع ٢٣٨/٣ - ٢٣٩ تحقيق د/عبد العال سالم مكرم والانصاف ٢٤٨/١ - ٢٥٠ ومنه اللبيب لابن هشام ص ٤٧١ تحقيق د / مازن المبارك .

المسألة العشرون :

« الخلاف فى حاشا وخلا وعدا »

يختلف سيبويه والأخفش فى هذه الأدوات من حيث فعليتها ، أو حرفيتها ، فسيبويه وأكثر البصريين يفكرون فعليتها « حاشا » ويرون أنها حرف دائما بمنزلة « لا » ، لكنها تجر المستثنى .

كما ينكرون حرفية « خلا » و « عدا » ويرون أنهم ما فعلان بمعنى المفارقة ، والمجازة ضمنا معنى الاستثناء .

أما الأخفش فيجيز فى كل هذه الأدوات أن تكون أفعالا ، أو أن تكون حروفا حيث نزل النصب بحاشا والجر بـ « عدا » (١)

واتوضيح رأى سيبويه نذكر أولا ما قاله فى هذه المسألة :

(١) ينظر الكتاب لسيبويه ٢/٢٤٨ - ٢٤٩ تحقيق الأستاذ هارون والبيوط لابن أبى الربيع ٢/٨٥٣ - ٨٥٤ تحقيق د/ عياد الثبتي والانصاف ١/٢٧٨ والجنى الدانى ص ٥٦١ والتبيين للعكبرى ص ٤١٠ وعلاقة بعض المسائل الخلاقية بكتاب سيبويه ص ١٠٦ ، ١٠٧ د/ عبد الكريم جراد كاظم والهمع ٣/٢٨٦ تحقيق د/ عبد العال سالم مكرم .

يقول : وأما عدا وخلا ، فلا يكونان صفة ، ولكن فيهما إضمار كما كان في ليس ولا يكون ، وهو إضمار قصته فيهما قصته في لا يكون وليس ، وذلك قولك : ما أتاني أحد خلا زيدا ، وأتاني القوم عدا عمرا ، كأنك قلت : جاوز بعضهم زيدا ، إلا أن خلا وعدا فيهما معنى الاستثناء ، ولكني ذكرت جاوز ، لأمثل لك به ، وإن كان لا يستعمل في هذا الموضع .

وتقول : أتاني القوم ما عدا زيدا ، وأتوني ما خلا زيدا ، فما هنا اسم ، وخلا وعدا صلة له ، كأنه قال : أتوني ما جاوز بعضهم زيدا ، وما هم فيها عدا زيدا ، كأنه قال : ما هم فيها ما جاوز بعضهم زيدا ، وكأنه قال : إذا مثلت ما خلا وما عدا فجعلته اسما غير موصول قلت : أتوني مجاوزتهم زيدا ، مشتة بمصدر ما هو في معناه ، كما فعلته فيما مضى ، إلا أن جاوز لا يقع في الاستثناء « (٢) أ هـ

ويقول : « وأما » حاشا « فليس بإسم ، ولكنه حرف يجر ما بعده ، كما تجر حتى ما بعدها ، وفيه معنى الاستثناء » (٣) أ هـ

وقد ذكر صاحب الانصاف مسألة « حاشا » منسوبة إلى البصريين عامة وهذا تجوز منه حيث ان المسألة في ذلك منسوبة الى سيبويه وأكثر البصريين ، بدليل أن الانباري

(٢) الكتاب لسيدويه ٢/ ٢٤١ - ٢٤٩

(٣) الكتاب لسيدويه ٢/ ٢٤٩ تحقيق الأستاذ هارون

نفسه ذكر رأيا منفردا للمبرد فى « حاشا » يرى فيه أنه يكون فعلا ويكون حرفا (٤) .

والحققون من النحاة ينسب الرأى إلى سيبويه وأكثر البصريين ومن هؤلاء الذين نسبوا الرأى إلى سيبويه ابن أبى الربيع فى كتابه البسيط حيث قال : « وأما « حاشا » فلا تكون إلا خافضة ، ولا تكون إلا حرفا ، ولا تكون زائدة ، هذا مذهب سيبويه وأكثر البصريين » (٥) أ هـ

ومنهم أيضا ابن هشام فى المغنى ، حيث قال وهو يتحدث عن « حاشا » فذهب سيبويه وأكثر البصريين إلى أنها حرف دائما بمنزلة « إلا » لكنها تجزأ المستثنى (٦) .

وكذلك ذكرها أبو حيان منسوب إلى سيبويه فقال : « ومذهب سيبويه وأكثر البصريين أنها حرف خافض دال على الاستثناء كإلا » (٧) أ هـ

ويقول السيوطى : « وأنكر سيبويه وأكثر البصريين فعليتها ، وقالوا : إنها حرف دائما بمنزلة « لا » لكنها تجزأ المستثنى » (٨)

(٤) الاتصاف فى مسائل الخلاف ٢٧٨/١

(٥) البسيط شرح جمل الزجاجى لابن أبى الربيع ٨٥٣/٢ - ٨٥٤

تحقيق د/ عياد الثببتي

(٦) مغنى اللبيب لابن هشام ص ١٦٥ تحقيق د/ مازن المبارك

(٧) الارتشاف لأبى حيان ٣١٧/٢ تحقيق د/ مصطفى الفماس

(٨) هجع الهوامع للسيوطى ٢٨٦/٣ تحقيق د/ عبد العال سالم مكرم

ويظهر أيضا المساعدا لابن عقيل ٥٨٤/١ - ٥٨٥

ولعل كل هذا يبين لنا أن المسألة ليست خلافا بين البصريين والكوفيين بقدر ما هي مسألة خلاف بين سيبويه والأخفش ، وذلك لأن سيبويه كما رأينا من خلال ما سبق على رأس القائلين بحرفية حاشا ، وفعلية خلا وعدا ، والأخفش صاحب الرأي القائل إنها تكون أفعالا وتكون حروفا .

وعلى ذلك فأرى أن إطلاق القول فى المسألة كما ذكر الانبارى ، وجعلها مسألة خلاف بين البصريين والكوفيين عامة ليس صحيحا .

ولعل مما يبين لنا جوهر هذا الخلاف ، وأنه فى الأساس بين سيبويه والأخفش ، ما قاله الزمخشري وهو يتحدث عن الاستثناء حيث قال : « وبعضهم يجر بخلا ، وقيل بهما - يقصد خلا وعدا - ولم يورد هذا القول سيبويه ولا المبرد » (٩) أ هـ .

وكذلك ما علق به ابن عقيل على قول ابن مالك فى التسهيل : « والتزم سيبويه فعلية عدا ، وحرفية حاشا » حيث قال : « فلم يعرف سيبويه الجر بعدا ، وكذا خلا ، وإنما نقل الجر بهما الأخفش ، وكذا لم يحفظ سيبويه النصب بعد حاشا ، وأجازة الأخفش والجرمى والمازنى والمبرد والزجاج وحكى بالنقل الصحيح عن العرب » (١٠) أ هـ .

(٩) التخمير شرح المفصل لصدر الأفاضل الخوارزمي ٤٥٧/١

(١٠) المساعد لابن عقيل ٥٨٤/١ - ٥٨٥

ولعلنا نستشف تأييد ابن عقيل لرأى الأخفش من خلال قوله : « وحكى بالنقل الصحيح عن العرب » يعنى النصب بعد حاشا وهو محق فى هذا فقد حكى أبو زيد أنه سمع أعرابيا يقول : اللهم اغفر لى ولن سمع ، حاشا الشيطان وأبا الأصبح ، بالنصب (١١)

ولهذا وجدنا أن السيوطى يلتزم العذر لسيبويه الذى ينكر النصب « بحاشا » بأنه لم يحفظ ذلك .

يقول السيوطى : « والعذر لسيبويه ، أنه لم يحفظ النصب « بحاشا » ولا الجرب « عدا » ، لتلقته ، وإنما نقله الاخفش والفراء » (١٢) أ هـ

وهو بذلك يؤيد على ما يبدو لنا رأى سيبويه مستدلا على عدم حفظ سيبويه للنصب بحاشا والجرب « عدا » بقلة ذلك .

وأرى أن مثل ذلك لا يخفى على سيبويه ، وهو من هو ، إمام فى مدرسته ، عبقرى من عباقرة البصرة ، لكن الأمر انه يقول بخلاف هذا الرأى . لئیس لأنه لا يحفظه ، ولا نقله هذا المسموع ، وإكن لأنه - كما قلت - يرى غير ذلك ، ولأن رأيه مؤيد بالسماع والقياس كما يذكر بعض النحاة .

(١١) ينظر شرح عيون الاعراب للمجاشعى ص ١٨٠ ومغنى اللبيب ص ١٦٥ تحقيق د/مازن المبارك
(١٢) مع الهوامع للسيوطى ٢٨٦/٣ تحقيق د/عبدالمعالم مكرم

أما السماع فقول الشاعر :

حاشى أبى ثوبان أن أبدا
ثوبان ليس ببكمة قدم

حيث جر الشاعر بحاشا قوله : « أبى ثوبان » وأصله
أبو ثوبان .

وأما القياس : فلأننا نقول : « حاشى » ، ولا نقول :
« حاشانى » ، ولو كان فعلا لقلناه كما نقول : رامانى ،
وعاطانى .

كذلك لا يجوز أن يكون حاشا صلة « ما » ، المصرية ،
فلا يقال : قام القوم حاشا زيدا ، كما نقول : قاموا ما خلا
زيدا ، وهذا يدل على أنه حرف .

كذلك أيضا أنه ليس له فاعل ، ولو كان فعلا لكان له
فاعل (١٣) .

هذا ما ذكره مؤيدو رأى سيبويه .

ونختتم حديثنا عن هذه المسألة ببيان رأى بقية النحاة
فيها غير الأخفش وسيبويه وهو :

(١٣) ينظر التبيين عن مذاهب النحويين للعكبري ص ٤١٠ - ٤١١
تحقيق د/عبد الرحمن العثيمين والانصاف ١/ ٢٨٠ - ٢٨١ تحقيق الشيخ
محمد محيي الدين عبد الحميد .

يرى بعض الكوفيين والمبرد والفراء أن حاشا فعل ناصب
للإسم بعدها بمنزلة عدا زيدا وخلا زيدا ، وجوز المبرد في
الاستثناء الوجهين ، ويرى بعض الكوفيين أنها فعل استعمل
استعمال الحروف فحذف فاعلها .

أما بالنسبة لإخلا وعدا فالجمهور على وجوب النصب بعدها
إذا جاء قبلهما « ما » وزيادة « ما » قبل « حاشا » قليلة ، وأجاز
الكسائي : قام القوم ما حاشا زيد ويرى الجرمي والفارسي
والربيعي أن الجر بعد « ما عدا وما خلا » جائز ، وعلى ذلك
تكون « ما » زائدة (١٤) .

(١٤) ينظر ارتشاف للضرب لأبي حيان ٢/٢١٨ والمساعد على تسهيل
الفولند لأبي حيان ١/٥٨٤

المسألة الحادية والعشرون :

الخلاف فى إعراب « كلمته فاه إلى فى »

يختلفان - سيبويه والأخفش - فى إعراب « كلمته فاه إلى فى » أى فيما كان الحال فيه غير مشتق ، وأغنى عن اشتقاقه دلالة على المفاعلة .

فسيبويه يرى أنه منصوب على الحائية ، على أساس أنه اسم وضع موضع المصدر « مثافهة » الموضوع موضع الحال « مثافها »

ويرى الأخفش أنه منصوب على حذف الجار - أى على نزع الخافض - وأصله على ذلك كما يرى « من فيه إلى فى » كقوله تعالى : ولا تعزموا عقدة النكاح (١) أى على عقده (٢) .

ويهمنا هنا أن نذكر ما قاله سيبويه فى هذه المسألة ليتبين لنا مذهبه فيها .

(١) البقرة / ٢٣٥ ويستشهد بالآية أيضا على تضمين «تعزموا » معنى « تنووا » ينظر المغنى ٨٩٨

(٢) ينظر الارتشاف ٢/ ٢٢٥ وشفاء العليل للسلسبلى ٥٢٣/٢ والمساعد لابن عقيل ٨/٢ - ١٠ والأمالى الشجرية ١٥٤/١ والهمع ١٠/٤ تحقيق د/عبد العال سالم مكرم . وشرح الكافية للرضى ١٨٥/١

يقول : « هذا باب ما ينتصب من الأسماء التي ليست
بصفة ، ولا مصادر ، لأنه حال يقع فيه الأمر ، فينتصب لأنه
مفعول به ، وذلك قولك : كلمته ناه إلى في ، وبإيعته يدا بيد ،
كأنه قال : كلمته مشافهة ، وبإيعته نقدا ، أي : كلمته في
هذا الحال .

وبعض العرب يقول : كلمته فوه إلى في ، كأنه يقول :
كلمته وفوه إلى في ، أي كلمته وهذه حاله ، فالرفع على قوله :
كلمته وهذه حاله ، والنصب على قوله : كلمته في هذه
الحال ، فانصب لأنه حال وقع فيه الفعل « (٣) أ هـ

ويقول في موضع آخر : « هذا باب ما ينتصب فيه الصفة
لأنه حال وقع فيه الألف واللام ، شبهوه بما يشبهه من
الأسماء بالمصادر ، نحو قولك : « فاه إلى في » (٤) أ هـ

وفى المسألة آراء أخرى غير هذين الرأيين ، فالفارسي
يرى أن قواهم : « كلمته فاه إلى في » منصوب على أنه حال
ناتبة مناب « جاعلا » ، ثم حذف « جاعلا » وصار العامل
كلمته . وزعم الفارسي أن هذا مذهب سيبويه (٥) ، ولعله زعم
ذلك بناء على أن سيبويه يعربها منصوبة على الحالية
مثلا أعربها هو ، لكن هناك فرقا بين الرأيين كما هو واضح

(٣) الكتاب لسيبويه ٣٩١/١ تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون

(٤) الكتاب ٣٩٧/١

(٥) ينظر الارتشاف لأبي حيان ٣٣٥/٢ والهمع ١١/٤

من كلام سيبويه السابق ومن كلام الفارسي هنا ، فسيبويه يرى أنه منصوب كما بينا على الحالية على أساس أنه اسم وضع موضع المصدر « مشافهة » الموضوع موضع الحال « مشافها » بخلاف ما يراه الفارسي من أنه منصوب على أنه حال نائبة من « جاعلا » ، ثم حذف « جاعلا » ، وصار العامل « كلمته » ، فهو في الأصل عنده مفعول به .

ويرى الكوفيون أن « كلمته فاه إلى شيء » منصوب على أنه مفعول به ، والتقدير عندهم : كلمته جاعلا فاه إلى شيء ،

ويعترض على مذهب سيبويه هنا بأن الاسم الذي تنقله العرب إلى المصدر لا بد أن يكون نكرة ، ولا بد أن يكون له مصدر من لفظة ، كالدهن والعطاء ، « وفاه إلى شيء » ليس كذلك

كما يعترض على مذهب الأخفش : بأنه لا يعهد حذف الجر ملتزما ، وبأن مجازاً غاية المتكلم فمه ، لا فم المتكلم ، ولو كان معنى « من » مقصودا ، لقليل : « من فيه إلى فيه » إذا أظهرت ، و « في إلى فيه » إذا قدرت (٦) .

ويعترض الجبر على رأي الأخفش ، بأنه لا يعقل ، لأن الإنسان لا يتكلم من شيء غيره ، ويرى أنه كان الوجه أن يقال : كلمته في إلى فيه (٧) .

(٦) ينظر الهمع ١٠/٤

(٧) ينظر المقتضب ٢٣٦/٣ والمساعد ١٠/٢

وقد رجح ابن مالك مذهب سيبويه في هذه المسألة وجعله
الأولى فقال : « وجعل فاه من كلمته فاه إلى في ، حالا أولى
من أن يكون أصله : جاعلا فاه إلى في ، ومن فيهِ إلى
في ، (أ) هـ

ونشير إلى أن الجمهور يرى أنه لا يقاس على هذا
التركيب ، فلا يقال « كلمته وجهه إلى وجهي ولا ماشيته قدمه
إلى قحمي ، لأن فيه إيقاع جامد موقع مشتق ، ومعرفة موقع
نكرة ، ومركب مفرد ، ويقتصر في ذلك على المسموع .

ويجيز هشام القياس عليه ، فهو يجيز : ماشيته قدمه
إلى قحمي ، وكافحته وجهه إلى وجهي ، وصارحته جبهته
على جبهتي ، وجاورته بيته إلى بيتي وهكذا (٩) .

(٨) المساعد على تسهيل الفوائد ١٠/٢

(٩) المساعد ١٠/٢ والهمع ١١/٤ تحقيق د/عبد العال مسالم

مكرم وشفاء العليل ٥٢٣/٢ والارتشاف ٢٣٦/٢

المسألة الثانية والعشرون :

الخلاف فيما تزداد فيه « من »

يختلفان فيما تزداد فيه « من » الجارة من الكلام
فسيدويه يرى أنها لا تزداد إلا فى كلام منفى أو منهى
نحو : لا تضرب من رجل ، وما كان من رجل (١)

أما الأخفش فيجيز زيادتها فى الإثبات ، واستدل على
ذلك بقوله تعالى : « يغفر لكم من ذنوبكم » (٢) المعنى يغفر
لكم ذنوبكم ، كما استدل بما حكى من قولهم : قد كان من
مطر ، والأصل كم يبرى قد كان مطر

وعلى ذلك يذكر الأخفش أن التقدير شى قوله تعالى :
« وينزل من السماء من جبال فيها من برد » (٣) وينزل من
السماء جبالا فيها بردا ،

ويوافق الأخفش فى ذلك الكسائى والفسارى وابن
ملايك (٤)

(١) ينظر الكتاب ٣١٥/٢ - ٣١٦ ، ٢٢٥/٤ تحقيق الأستاذ هارون

(٢) الأحقاف / ٣١

(٣) النور / ٤٣

(٤) ينظر اعراب القرآن المنسوب الى الزجاج ٤١٦/٢ - ٤١٩ وابن
يعيش ١٠/٨ وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٧٩٨/٢ - ٧٩٩ وشرح
الكافية للرضى ٥٨/٢ ومعنى اللبيب ص ٤٢٨ تحقيق د/مازن المبارك

ويخرج جمهور النحاة الآية الأولى وهى قوله تعالى :
« ويغفر لكم من ذنوبكم » على أن الفعل « يغفر » ضمن معنى
« يخلص » ، لأنه إذا غفر الذنب فقد خلص صاحبه منه ، فعدى
الفعل يغفر بـ « من » كما يعدى الفعل « يخلص »

وأما ما استدلل به من قولهم : « قد كان من مطر » فخرجه
على أنه على حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه ، والتقدير
قد كان شيء من مطر (٥) .

ويذكر بعض النحاة أن سيبويه يشترط لزيادة « من »
فى النفى أو النهى ثلاثة شروط :

أحدها : أن تدخل على نكرة

الثانى : أن تكون النكرة يراد بها استغراق الجنس

الثالث : أن تكون بعد غير الواجب

ويذكر بعضهم الآخر أنه اشترط هذه الشروط الثلاثة فى
غير التمييز ، وأما التمييز فتزاد فيه من غير شرط كما فى
قولهم : لله درك من رجل ، والأصل : لله درك رجلا ، ثم زيدت
« من » على جهة التوكيد .

وقد علق ابن أبى الربيع على ذلك بقوله : وهذا يظهر من كلام سيديويه فى مواضع من الكتاب (٦) .

وما قاله سيديويه فى هذه المسألة هو قوله فى باب ما حمل على موضع العامل فى الاسم : « وذلك قولك : ما أتانى من أحد إلا زيد ، وما رأيت من أحد إلا زيدا ، وإنما منعك أن تحمل الكلام على من أنه خلف أن تقول : ما أتانى إلا من زيد ، فإما كان كذلك حمله على الموضع ، فجعله بدلا منه ، كأنه قال : ما أتانى أحد إلا فلان ، لأن معنى ما أتانى أحد وما أتانى من أحد واحد ، ولكن « من » دخلت هنا لتوكيدا ، كما تدخل الباء فى قولك كفى بالشيب والإسلام ، وفى ما أنت بفاعل ، ولست بفاعل » (٧) أ هـ

وقوله : « وقد تدخل فى موضع لو لم تدخل فيه كان الكلام مستقيما ، ولكنها توكيد بمنزلة « ما » إلا أنها تجر ، لأنها حرف إضافة ، وذلك قولك : ما أتانى من رجل ، وما رأيت من أحد ، ولو أخرجت من كان الكلام حسنا ، ولكن أكد بمن ، لأن هذا موضع تبغيض » (٨) أ هـ

وقوله فى باب الفاعل الذى يتعداه فعله إلى مفعولين : « وليست عن وعلى ههنا بمنزلة الباء فى قوله « كفى بالله

(٦) البسيط لابن أبى الربيع ٨٤١/٢ - ٨٤٢

(٧) الكتاب ٣١٥/٢ - ٣١٦ تحقيق الأستاذ هارون

(٨) الكتاب لسيديويه ٢٢٥/٤

شهيذا ، (٩) ، وليس بزيد ، لأن عن وعلى لا يفعل بها ذاك ولا بمن فى الواجب ، (١٠) أه !

والذى يظهر من كلام سيبويه فى هذه النصوص التى ذكرناها له ، أنه لم يصرح فى زيادة « من » ، إلا بشرط واحد وهو أنها لا تزداد فى كلام واجب .

ولعل هؤلاء النحاة الذين ذكروا هذه الشروط لزيادة « من » عند سيبويه أخذوها مما مثل به لزيادة من ، ولذلك كان ابن ابي الربيع دقيقا فى تعبيره حين عاق على كلام من ذكر هذه الشروط ، بقوله : وهذا يظهر من كلام سيبويه فى مواضع من الكتاب (١١) .

ومما يجدر ذكره هنا أن الزجاج فى كتابه إعراب القرآن المنسوب إليه أيد رأى سيبويه بقوله : « إن من » لا تزداد فى الواجب عندنا ، وقال الأخفش تجر زياتتها فى الواجب ، كما جازت زيادتها فى النفى (١٢) ٠٠ الخ .

وعلى الرغم من ذلك لم يدفع رأى الأخفش أو يرده ، بل قال عنه :

(٩) الآية ٧٩ ، ١٦٦ من سورة النساء ، والآية ٤٨ من سورة الفتح
(١٠) الكتاب ٢٨/١ تحقيق الأستاذ هارون
(١١) ينظر البسيط لابن ابي الربيع ٨٤٢/٢ تحقيق د/ عياد الشبثي
(١٢) إعراب القرآن المنسوب الى الزجاج ٤١٦/٢

« وإذا ثبت رأى ثقة بما لا يحفعه قياس لزم قبوله واستعماله ، ولم يجب دفعه » (١٣) أ هـ

وأحيل إلى ما ذهب إليه الزجاج فى هذه المسألة ، فعلى الرغم من تأييدى مذهب سيئويه هنا حيث إنه طالما أن هناك وجها يخرج الكلام عليه (اعنى مما استشهد به الأخفش) فلا داعى للقول بالزيادة فى الإيجاب ، على الرغم من ذلك لا يجب دفع كلام الأخفش لأنه ثقة ، وليس هناك قياس يدفعه ، كما ذكر الزجاج ، ولأن هناك شواهد على ذلك ذكرها النحاة فقول الشاعر (١٤) :

وكنت أرى كالموت من بين ساعة

فكيف ببين كان موعده الحشر

وكقول الآخر (١٥) :

يظل به الحرباء يمثل قائما

ويكثر فيه من حنين الأبعاد

أراد (ويكثر فيه حنين الأبعاد ، فزاد من مع الفاعل) دون نفى ولا ما يشبهه (١٦)

(١٣) اعراب القرآن المنسوب الى الزجاج ٤١٩/٢

(١٤) البيت من الطويل وهو لسلمة بن يزيد بن مجمع الجعفى وينظر فى شرح الكافية الشافية لابن مالك ٧٩٨/٢ والأمالى لأبى على القالى ٧٢/٢ برواية : « فهذا البين قد علمنا اياه » فى الشطر الأول ولا شاهد فى البيت على هذه الرواية .

(١٥) لم يعلم القائل والبيت من الطويل وهو فى شرح الكافية الشافية لابن مالك ٧٩٩/٢ والعينى ٢٧٥/٣

(١٦) ينظر شرح الكافية الشافية لابن مالك ٧٩٨/٢ - ٧٩٩ تحقيق د/عبد المنعم مريدى

المسألة الثالثة والعشرون :

« الخلاف فى وقوع الكاف لاسما مرادفة لمثل »

يختلفان - الأخفش وسيبويه - فى وقوع الكاف اسما مرادفة لمثل جارة • فسيبويه يمنع وقوعها كذلك إلا فى ضرورة الشعر وهو مذهب المحققين أيضا •

أما الأخفش فيرى أنها تتمتع كذلك - أى اسما جارة مرادفة لمثل - فى الاختصار (١) •

يقول سيبويه مبينا رأيه فى ذلك وهو يتحدث فى باب ما ينتصب من الأماكن والوقت ، وذلك لأنها ظروف تقع فيها الأشياء ، وتكون فيها « (٢) »

« ومثل ذلك : أنت كعبد الله ، كأنه يقول : أنت كعبد الله ، أى أنت فى حال كعبد الله ، فأجرى مجرى بعبد الله • إلا أن ناسا من العرب إذا اضطروا فى الشعر جعلوها بمنزلة « مثل » ، قال الراجز وهو حميد الأرقط :

(١) ينظر مغنى اللبيب لابن هشام ص ٢٢٨ - ٢٢٩ تحقيق د/مازن المبارك والجنى الدانى ص ٧٨ - ٧٩ والارتشاف ٤٣٥/٢ والهمع ١٩٧/٤ - ١٩٩
(٢) الكتاب ٤٠٣/١ تحقيق الأستاذ هارون

فصروا مثل كعصف مأكول (٣)

وقال : خطام المجاشعي

وصاليات ككما يؤثفين (٤)

ويدلك على أن سواء ك وكزيد بمنزلة الظروف ، أنك
تقول : مررت بمن سواءك ، وعلى من سواءك ، والذي كزيد ،
فحسن هذا كحسن من فيها والذي فيها ، ولا تحسن الأسماء
ههنا ، ولا تكثر في الكلام . لو قلت : مررت بمن فاضل ، أو
الذي صالح ، كان قبيحا . فهكذا مجرى كزيد وسواءك ، (٥) أه

وقد نص كثير من النحاة على مذهب الأخفش في هذه
المسألة كأبي حيان وابن هشام والمرادى والسيوطي .

يقول أبو حيان : « الكاف حرف جر لا خلاف فاعلمه شئ
ذلك إلا ما ذهب إليه صاحب المشرق ، أنها تكون اسما أيذا ،
لأنها بمعنى « مثل » وبيأتى خلاف الأخفش في كونها تخرج
من الحرفية إلى الاسمية في الكلام لا في الضرورة » (٦) أه

(٣) ينظر الرجز في المغني ص ٢٢٨ . والارتشاف ٤٣٩/٢ والخزانة
٢٧٠/٤ والغيني ٤٠٢/٢ وهو أيضا في ملحقات ديوان رؤية ص ١٨١
وينظر معاني القرآن للأخفش ٣٠٣/٢

(٤) ينظر الرجز أيضا في الارتشاف ٤٤٠/٢ والخصائص ٣٦٨/٢
ومجالس ثعلبي ٣٩ والجنى الثاني ص ٨٠ والمغني ص ٢٣٩ ومعاني
القرآن للأخفش ٣٠٣/٢

(٥) الكتاب ٤٠٨/١ ٤٠٩

(٦) الارتشاف ٤٢٥/٢

ويقول ابن هشام فى المغنى « وأما الكاف الاسمية الجارة : فمرافقة لمثل ، ولا تقع كذلك عند سيبويه والمحققين إلا فى الضرورة كقوله (٧) :

يضحكن عن كالبرد المنهم

وقال كثير منهم الأخنس والفارسى : يجوز فى الاختيار، فجوزوا فى نحو « زيد كالأسد » أن تكون الكاف فى موضع رفع ، والأسد مخفوضا بالاضافة « (٨) أ هـ

ويقول المرادى : ومذهب سيبويه أن كاف التشبيه لا تكون اسما إلا فى ضرورة الشعر كقوله (٩) :

يضحكن عن كالبرد المنهم

أى : من مثل البرد ، فالكاف هنا اسم بمعنى مثل : لدخول حرف الجر عليه .

ومذهب الأخنس والفارسى وكثير من النحويين أنه يجوز أن تكون حرفا واسما فى الاختيار فإذا شئت : زيد كالأسد ، احتمل الأمرين (١٠) « أ هـ

-
- (٧) رجز للمعجاج وهو فى ديوانه ٢٢٨/٢ والمغنى ص ٢٢٩ والجنى الدانى ص ٧٩ والخزانة ٤٦٢/٤ ، والمنهم : الذائب .
 (٨) مغنى اللبيب لابن هشام ص ٢٢٨ - ٢٢٩ تحقيق د/مازن المبارك (٩) مسبق تخريجه .
 (١٠) الجنى الدانى للمرادى ص ٧٨ - ٧٩ تحقيق د/فخر الدين قبادة وينظر مع الهوامع للسيوطى ١٩٧/٤ - ١٩٩ .

وقد رد ابن هشام رأى الأخصس هنا فقال معلقا عليه :
« ولو كان كما زعموا لسمع فى الكلام مثل « مررت
بكالأسد » (١١) أ هـ

كما رده ابن أبى الربيع ، وعال ذلك بوضعها على حرف
واحد ، وهذا يقتضى ألا تكون اسما .

يقول : « واما كاف التشبيه ، فلا تكون إلا خافضة ،
وتكون اسما وغير اسم ، وتكون زائدة وغية زائدة ، ثم ان
النحويين اختلفوا فى استعمالها اسما ، فذهب مذهبهم الى
أنها لا تكون اسما إلا فى الشعر ، ونقل عن أبى الحسن أنها
تكون اسما فى الكلام ، والذي يظهر أنها لا تكون اسما إلا فى
الضرورة ، لأن وضعها على حرف واحد يقتضى ألا تكون
اسما ، لأن الاسم الظاهر لا يوجد على حرف واحد وإن كان
مبنيا ، وإنما يوجد من الأسماء على حرف واحد المضممر
المتصل ، وليست الكاف التى للتشبيه بمضممر ، فإذا اقتضى
وضعها على حرف واحد أن تكون حرفا ، فمضى وجدت اسما
فذلك خروج عن قياسها ، واستعمال لها فى غير موضعها ،
فيجب ألا يستعمل ذلك إلا حيث سمع ، ولم يسمع إلا فى
الضرورة فلا يتعدى » (١٢) أ هـ

وعلى الرغم من نسبة القول باسمية الكاف إلى الأخصس

(١١) المغنى لابن هشام ص ٢٣٩

(١٢) البسيط لابن أبى الربيع ٢/ ٨٥٠ - ٨٥١

إلا أنه قد بين في معاني القرآن له أنها في الأبيات السابقة التي ذكرت زائدة ، ومعنى ذلك فهو يرى أنها حرف وليست اسما .

يقول : فالكاف تزداد في الكلام . . ومثلها في القرآن « ليس كمثله شيء » (١٣) والمعنى ليس مثله شيء ، لأنه ليس لله مثل ، وقال الشاعر (١٤) :

فصيروا كعصف ما كول

والمعنى : صيروا مثل عصف ، والكاف زائدة ، وقال الآخر (١٥) :

وصاليات ككما يؤثفين
إحدى الكافين زائدة « (١٦) أ هـ

وما ذكره الأخفش هنا لا ينفي كون هذه المسألة من مسائل الخلاف الذي نحن بصددنا ، لأن هذه المسائل - إن لم تكن كلها فجعلها ليست موجودة في معاني القرآن كما بينت قبل ذلك ، ولعل الأخفش قال بالرايين كما بين المرادى فيما سبق حين قال : ومذهب الأخفش والفارسي وكثير من النحويين أنه يجوز أن تكون حرفا واسما في الاختيار « (١٧) أ هـ

وفي رأيي أن هذا هو الصحيح .

(١٣) الشورى / ١١

(١٤) سبق تخريجه في ص ١٥٢

(١٥) سبق تخريجه في ص ١٥٢

(١٦) معاني القرآن للأخفش ٢/٣٠٣ تحقيق د/فائز فارس

(١٧) الجنى الدانى ص ٧٩ تحقيق د/فخر الدين قباوة

المسألة الرابعة والعشرون :

الخلاف فى حذف الجار والمجرور إذا كان المجرور ضميرا متصلا

يختلف سيبويه والأخفش فى طريقة حذف الجار والمجرور ، إذا كان هذا الجار داخلا على ضمير متصل به ، كما فى قوله تعالى : « واتقوا يوما لا تجزى نفس عن نفس شيئا » (١) وقوله تعالى : « فسبحان الله حينما تمسون وحينما تصبحون » (٢) على قراءة الأعمش ، بمعنى هل حذف حرف الجر مع الضمير دفعة واحدة ، لأن الأصل كما يقول النحاة « لا تجزى فيه » وحينما تمسون فيه وتصبحون فيه

أو أن الحذف تم تدجيا بمعنى أن حرف الجر حذف أولا فصار تجزيه ، ثم حذف الضمير فصار تجزى كما فى الآية الأولى ؟

فسيبويه يرى أن الحذف تم دفعة واحدة ، ويرى الأخفش أنه تم تدجيا .

(١) البقرة ٤٨/٢

(٢) القراءة المشهورة « فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون » الآية من سورة الروم / ١٧ ، وفى المختص لابن جنى أن قراءة « جينا » هى قراءة عكرمة . ينظر المختص ١٦٣/٢

يقول سيبويه وهو يتحدث عن المصدر المعرف الواقع بعد
« أما ، من حيث إعرابه » . وأما بنو تميم فيرفعون لما ذكرت
ك ، فيقولون : أما العلم فعالم ، كأنه قال : فأنا أو فهو
عالم به . وكان إضمار هذا أحسن عندهم من أن يدخلوا فيه
ما لا يجوز ، كما قال سبحانه : « يوما لا تجزى نفس » ،
أضمر فيه ، أ هـ

وقد نص كثير من النحاة على مذهب الأخفش في هذه
المسألة ، غير أن بعضهم يذكر أنه يوافق سيبويه ليهسا
وبعضهم الآخر يذكر أنه يخالفه .

فمن ذكرها على أنهما يختلفان فيها ابن جنى وابن هشام
والزركشى (٣) وغيرهم .

يقول ابن جنى في الخصائص : « ومن ذلك مذهب أبى
الحسن في قوله تعالى : « واتقوا يوما لا تجزى نفس عن
نفس شيئا » (٤) ، لأنه ذهب إلى أنه حذف حرف الجر فصار
تجزيه ، ثم حذف الضمير فصار تجزى ، فهذه ملاطفة من
الصنعة . ومذهب سيبويه أنه حذف « فيه » دفعاً
واحدة ، (٥) أ هـ

(٢) ينظر الخصائص ٤٧٣/٢ والمعتصم ١٦٣/٢ - ١٦٤ والمغازي
ص ٦٥٣ - ٦٥٤ تحقيق د/مازن المبارك والبرهان في علوم القرآن
للزركشى ١٦٠/٣

(٤) البقرة / ٤٨

(٥) الخصائص لابن جنى ٤٧٣/٢

ويقول في المحتسب مؤيداً رأى الأخفش أيضاً « ومن
ذاك قراءة عكرمة « حيناً تمسون » (٦) ، قال أبو الفتح : أراد
حيناً تمسون فيه ، فحذف (فيه) تخفيفاً . هذا مذهب صاحب
الكتاب شى نحوه ، وهو قوله سبحانه : « واتقوا يوماً لا تجزى
نفس عن نفس شيئاً » (٧) . أى لا تجزى فيه ، ثم حذف فيه
معتبلاً لحذف الجر والضمير لدلالة الفعل عليهما .

وقال أبو الحسن : حذف (فى) فبقتى (تجزيه) ، لأنه
أوصل إليه الفعل ، ثم حذف الضمير من بعد ، ففيه حذفان
متتاليان شيئاً على شىء ، وهذا أرفق والنفس به أبسأ
دن أن يعتبط الحرفان معاً فى وقت واحد » (٨) أهـ

ويؤيد أبو حيان رأى الأخفش من خلال اختيار أبى على
الفارسي له .

كما أيده أيضاً السيوطى فى الأشباه والنظائر (٩)

يقول أبو حيان فى تفسيره لقوله تعالى : « واتقوا يوماً
لا تجزى نفس عن نفس شيئاً » (١٠) وقرأ ابن السماك العدوى
لا تجزى ، من أجزأ أى : أغنى ، وقيل جزأ

(٦) الروم / ١٧

(٧) البقرة / ٤٨

(٨) انحتسب لابن جنى ١٦٣/٢ - ١٦٤ تحقيق على النجدي

ناصر وآخرون . ومعنى أبسأ : أتس

(٩) ينظر الأشباه والنظائر ١/ ١٣٩

(١٠) البقرة / ٤٨

وأجزأ بمعنى واحد ، وهذه الجملة صفة لليوم والرابط محذوف
 فيجوز أن يكون التقدير لا تجزى فيه ، فحذف حرف الجر
 فاتصل الضمير بالفعل ، ثم حذف الضمير فيكون الحذف
 بتدريج أو عداة الى الضمير أولاً اتساعاً . وهذا اختيار
 أبى على ، وإياه نختار « (١١) أ هـ

ثم يذكر أبو حيان بعد ذلك أن بعضهم وهو المهدوى يقول
 إن الوجهين جائزان عند سيبويه والأخفش والزجاج ، ثم يبين
 أن الكسائى يرى أن المحذوف هو الهاء ليس إلا

يقول : « قال المهدوى : والوجهان يعنى تقديره لا تجزى
 فيه ولا تجزيه جائزان عند سيبويه والأخفش والزجاج ، وقال
 الكسائى : لا يكون المحذوف إلا الهاء ، قال : لا يجوز أن
 تقول : هذا رجل قصدت ، ولا رأيت رجلاً أرغب ، وأنت تريد
 قصدت إليه وأرغب فيه » (١٢) أ هـ

وقد فسر ابن السجى رأى الكسائى بما يتفق
 مع رأى الأخفش ، حيث علق على قول الكسائى : لا يجوز
 أن يكون المحذوف إلا الهاء « بقوله : « أى أن الجار حذف
 أولاً ، ثم حذف الضمير » (١٣) .

(١١) البحر المحيط لأبى حيان ١٨٩/١ ط بيروت

(١٢) البحر المحيط ١٨٩/١ - ١٩٠

(١٣) ينظر الأمالى الشجرية ٢٢٦/١ وما لم ينشر من الأمالى الشجرية

ص ١٠٦ - ١٠٧ تحقيق د/حاتم الضامن ط بيروت وينظر مغنى اللبيب لأبن

هشام ص ٦٥٤ .

لكن ابن الشجرى يعود فيذكر كما ذكر المهدي فيما نقله عنه أبو حيان أن أكثر النحويين ومنهم سيبويه والأخفش يجيز الأمرين ، وفي النهاية يؤيد ابن الشجرى رأى الكمائى بأنه هو الأقيس (١٤) .

وما ذكره المهدي وابن الشجرى من اتفاق سيبويه والأخفش هو نفسه ما ذكره الرضى فى شرح الكافية له (١٥)

وقد رفض ابن هشام ما نقله ابن الشجرى من اتفاق سيبويه والأخفش فقال : « وهو مخالف لما نقل غيره » (١٦) أهـ

ولعل ابن الشجرى بنى رأيه هنا على ما ذكره الأخفش فى كتابه معانى القرآن حيث إن ما جاء فيه يبين موافقته لـ سيبويه .

يقول الأخفش (١٧) : « قال : « واتقوا يوما لا تجزى نفس عن نفس شيئا » فنون اليوم ، لأنه جعل « فيه » مضمرًا ، وجعله من صفة اليوم ، كأنه قال : يوما لا تجزى نفس عن نفس فيه شيئا ، وإنما جاز إضمار « فيه » كما جاز إضافته إلى الفعل ، تقول : هذا يوم يفعل زيد ، وليس من الأسماء

(١٤) ينظر مغنى اللبيب ص ٦٥٤ تحقيق د/مازن المبارك .

(١٥) ينظر شرح الكافية لـ الرضى ٤٣/٢

(١٦) مغنى اللبيب ص ٦٥٤

(١٧) معانى القرآن للأخفش ٨٨/١ تحقيق د/فائز فارس .

شيء يضاف إلى الفعل غير أسماء الزمان ، ولذلك جاز إضماره فيه .

وقال قوم : إنما أضمر الهاء ، أراد « لا تجزيه » وجعل هذه الهاء اسما لليوم منعولا ، كما تقول : رايت رجلا يحب زيد ، تريد « يحبه زيد » أهـ

ولعل ذلك أيضا هو الذى جعل الرضى فى شرح الكافية يذكر أن الأخفش وسيبويه متفقان فى هذه المسألة ، أى فى أن الحذف تم دفعة واحدة (١٨) .

وقد سبق أن بينت أن كتاب معانى القرآن للأخفش لا يمثل آراءه التى اختلف فيها مع سيبويه ، وبناء عليه فإن ما ذكره النحاة غير الكمائى والمهدوى وابن السجرى والرضى من أن المسألة فيها خلاف بين سيبويه والأخفش هو الأرجح .

المسألة الخامسة والعشرون :

الخلاف فى القياس على ما سمع من جر « رب »
المضاف إلى ضمير مجرورها المعطوف بالواو خاصة

يختلف سيبويه والأخفش فى جواز القياس على ما سمع
من جر « رب » للمضاف إلى ضمير مجرورها المعطوف بالواو
خاصة نحو : رب رجل وأخيه .

بمعنى هل يجوز جرهما لكل مضاف إلى ضمير مجرورها
إذا كان معطوفا بالواو ؟ أو أن ذلك مقصور على ما سمع
عن العرب ؟

فسيبويه يرى أن ذلك يقتصر فيه على المسموع فقط ،
ولا يجوز القياس عليه .

يقول : « وأما رب رجل وأخيه منطلقين ، ففيها تبحر
حتى نقول : وأخ له .

والمنطلقان عندنا مجروران من قبل أن يتوليه وأخيه فى
موضع نكرة ، لأن المعنى إنما هو وأخ له .

فإن قيل : أضافة إلى معرفة أو نكرة ، فإنك قائل إلى معرفة ، ولكنها أجريت مجرى النكرة ، كما أن مثلك مضافة إلى معرفة ، وهى توصف بها النكرة ، وتقع مواقعها ، ألا ترى أنك تقول : رب مثك . ويديك على أنها نكرة أنه لا يجوز لك أن تقول : رب رجل وزيد ، ولا يجوز لك أن تقول : رب أخيه حتى تكون قد ذكرت قبل ذلك نكرة « (١) أه

أما الأخفش فيجيز القياس على ما سمع ، واختار رأيه ابن مالك وأبو حيان (٢) وقد بين المرادى سبب تجويزهم جر « رب » للمعطوف بالواو ، بأن رب لم تباشره .

يقول : وقد يعطف على مجرورها مضاف إلى ضميره ، نحو : رب رجل وأخيه ، وإنما اغتفر ذلك فى المعطوف ، لأنها لم تباشره ، قيل : وشرط ذلك أن يكون العطف بالواو « (٣) أه

ومما هو غواضح من خلال ما مثل به لهذه المسألة أن «رب» دخلت على اسم نكرة ، وقد بين النحاة أنه لا يجوز الفصل بينها وبين هذه النكرة إلا فى الشعر خلافا لأبى على بن المبارك الأحمر الذى أجاز الفصل بينهما بالقسم .

(١) الكتاب لسيبويه ٥٤/٢ - ٥٥ تحقيق الأستاذ هارون
(٢) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ١٨٤/٢ تحقيق الدكتور
عبد الرحمن السيد والمساعد لابن عقيل ٢٨٨/٢ - ٢٨٩ والهمع ١٧٩/٤
تحقيق د/عبد العال سالم مكرم والارتشاف ٤٥٦/٢
(٣) الجنى الدانى فى حروف المعانى للمرادى ص ٤٤٩ تحقيق
د/فخر الدين تيساوه

يقول أبو حيان مبينا ذلك ومؤيدا رأى الاخفش فى هذه المسألة :

« وتجر مضافا إلى ضمير مجرورها معطوفا عليه بالووَ ، ويقاس على ذلك وفاقا للأخفش نحو : رب رجل وأخيه يقولان ذلك ، ويقاس على ما سمع من ذلك ، وشذ رب أبيه ورب أخيه ، ورب واحد امه ، ولا يجوز الفصل بينها وبين النكرة ، وأجاز أبو على بن المبارك الأحمر الفصل بينهما بالقسم فنقول : رب والله رجل صالح صحبته ٠٠ وجاء فى الشعر اللتصل بينهما بالجار والمجرور ولا يقاس عليه » (٤) أ هـ

وقد نص أبو حيان كما رأينا من خلال هذا النص على شذوذ نحو : رب أبيه ورب أخيه وهذا يعنى أن « رب » لا تبشر المضاف إلى الضمير ، ولهذا وجدنا أنهم يخرجون ما حكاه الأصمعى من قوله : رب أخيه ، ورب أبيه ، على أنه على نية الانفصال وأنه من النادر ، أو من الشاذ كما بين أبو حيان فيما سبق .

يقول المرادى : « وحكى الأصمعى : رب أبيه ورب أخيه ، على نية الانفصال وهو نادر » (٥) أ هـ

ويقول السيوطى : « أما ما حكاه الأصمعى من مباشرة « رب » للمضاف إلى الضمير ، حيث قال لأعرابية : أفلان

(٤) ارتشاف الضرب لأبى حيان ٤٥٦/٢ - ٤٥٧

(٥) الجنى الدانى للمرادى ص ٤٤٩

أب أو أخ ، فقالت : رب أبيه ، ورب أخيه ، تريد : رب
أب له ، ورب أخ له تقديرا للانفصال ، لكون أب وأخ من
الأسماء التي يجوز الوصف بها ، فلا يقاس عليه اتفاقا « (٦) اهـ

ويجدر هنا أن نبين أنهم على الرغم من جعلهم مباشرة
رب لما اضيف إلى ضمير ، شاذ أو نادرا ، إلا أنهم أجازوا
جرها للضمير وأوجبوا فيه أن يكون مفردا مذكرا مفسرا ببنكرة
منصوبة مطابقة للمعنى الذى يقصده المتكلم بشرط كونها غير
مفصولة عنه نحو : ربه رجلا ، ورب رجلا ، ورب رجلا ،
وربه امرأة ، ورب امرأتين ورب نساء (٧) .

ويذكر أبو حيان أن مفسر الضمير جاء فى الشعر مجرورا
كما فى قول الشاعر (٨) :

وربه عطب أنقذت من عطبة

وبين أنه لا يجوز ذلك فى سعة الكلام (٩) .

(٦) هم الهوامع للسيوطى ١٧٩/٤

(٧) ينظر الهمع ١٧٩/٤

(٨) عجز بيت من البسيط وصدره : واه رأيت وشبكاً صدع أعظمه
ويروى : ربه « عطبا » ولا شاهد على هذه الرواية لما ذكره

أبو حيان والبيت مجهول القائل
وينظر الأشموني ٢٠٨/٢ والهمع ١٨٠/٤ والارتشاف ٤٦٢/٢ برواية
« عطبا » وهو مخالف لما جاء فى كلامه حينئذ على أن المفسر جاء فى الشعر
بمجرورا ، وقد أورد السيوطى فى الهمع رأى أبى حيان وروى البيت بجر
« عطبا » وهو الصحيح .

(٩) ينظر الارتشاف لأبى حيان ٤٦٢/٢

المسألة السادسة والعشرون :

الخلاف فى عامل الجر فى المضاف إليه

يختلفان فى عامل الجر فى المضاف إليه

فالأخفش يرى أن المضاف إليه مجرور بالإضافة
المعنوية .

وقد نسب ذلك إليه السيوطى فى الهمع وهو يتحجج
عن العامل فى المضاف إليه فقال : « وقال الأخفش بالإضافة
المعنوية » (١) أ هـ

ويوافق الأخفش فى ذلك السهيلي وأبو حيان فى النكت
الحسان له (٢) .

وقد رد الرضى هذا المذهب وأبطله فقال : وقال بعضهم :
العامل معنى الإضافة وليس بشئ ، لأنه إن أراد بالإضافة
كون الاسم مضافا إليه ، فهذا هو المعنى المقضى ، والعامل
ما به يقتوم المعنى ، وإن أراد بها النسبة التى بين المضاف

(١) هـ مع الهوامع للسيوطى ٢٦٥/٤ تحقيق د/عبد العال سالم مكرم
(٢) شرح التصريح للزهري ٢٥/٢ والنكت الحسان ص ١١٧

والمضاف إليه فينبغي أن يكون العامل فى الفاعل والمفعول
أيضا النسبة التى بينهما وبين الفعل كما قال خلف : العامل
فى الفاعل هو الإسناد لا الفعل « (٣) ٦ هـ

ويرى سيبويه أن عامل الجر فى المضاف إليه هو —
المضاف نفسه .

يقول : « واعلم أن المضاف إليه ينجر بثلاثة أشياء :
بشيء ليس باسم ولا ظرف ، وبشيء يكون ظرفا ، وباسم
لا يكون ظرفا » (٤) ١ هـ

ويصحح هذا المذهب — أعنى مذهب سيبويه — باتصال
الضمير بالمضاف ، والضمير لا يتصل إلا بعامله .

ويؤيد هذا المذهب أيضا كثير من النحاة كالرضى وابن
مالك وابن عقيل والسيوطى والأشمونى والشيخ خالد الأزهرى
وغيرهم من النحاة (٥)

ونعرض بعضا من أقوالهم هنا توثيقا لما قلناه .

(٣) شرح الكافية للرضى ٢٥/١

(٤) الكتاب ٤١٩/١

(٥) ينظر شرح الكافية للرضى ٢٥/١ وشرح التسهيل لأبن مالك ٢٢١/٣

والمساعد ٢٣٩/٢ والأشمونى ٢٢٧/٢ بحاشية الصبان وشرح التصريح
٢٥/٢ .

يقول الرضى : « ومن قال إن عامل الجر هو المضاف ، وهو الأولي ، قال إن حرف الجر شريعة منسوخة ، والمضاف مفيد معناه ، ولو كان مقدرا لكان علام زيد نكرة ، كغلام لزيد ، فمعنى كون الثانى مضافا إليه حاصل له بوساطة الأول ، فهو الجار بنفسه » (٦) أ هـ

ويقول ابن عقيل : « واختلف فى الجار للمضاف إليه ، فقيل : هو مجرور بحرف مقدر وهو اللام ، أو « من » أو « فى » ، وقيل : هو مجرور بالمضاف ، وهو الصحيح من هذه الأقوال ، (٧) أ هـ

ويقول السيوطى أيضا مؤيدا مذهب سيبويه ومعللا له : والأصح أن الجر فى المضاف إليه بالمضاف ، قاله سيبويه ، وإن كان القياس ألا يعمل من الأسماء إلا ما أشبه الفعل ، والفعل لاحظ له فى عمل الجر ، لكن العرب اختصرت حروف الجر فى مواضع ، وأضافت الأسماء بعضها إلى بعض ، فتاب المضاف مناب حرف الجر ، فعمل عمله ، ويدل نه اتصال الضامئربه ، ولا تتصل إلا بعاملها (٨) أ هـ

ويقول الشيخ خالد : « ويجر المضاف إليه بالمضاف وفاقا لسيبويه ، وهو الأصح ، لاتصال الضمير به ، والضمير

(٦) شرح الكافية للرضى ٢٩/١

(٧) شرح ابن عقيل على أغية ابن مالك ٤٢/٣ تحقيق الشيخ

محمد محى الدين عبد الحميد وينظر المساعد ٢٢٩/٢

(٨) الهمع للسيوطى ٢٦٥/٤ تحقيق د/عبد العال سالم مكرم

لا يتصل إلا بامله ، لا بمعنى اللام خلافاً للزجاج ولا بالاضافة
خلافاً للسهلي وأبى حيان في النكت الحسان (٩) ، ولا بحرف
مقدر ، خلافاً لابن الباذش ، (١٠) أ هـ

وإذا كنا قد رأينا هذا التأييد لمذهب سيبويه من هؤلاء
العلماء ، ورأينا أيضاً تأييد السهلي ، وأبى حيان في النكت
الحسان لمذهب الأخفش ، فإن الزمخشري يؤيد مذهب القائلين
بأن العامل هو الحرف المقدر .

يقول : لا يكون الاسم مجروراً إلا بالاضافة ، وهي
المقتضية للجر ، كما أن الفاعلية والمفعولية هما المقتضيان
للرفع والنصب ، والعامل هنا غير المقتضى ، كما كان ثم ،
وهو حرف الجر أو معناه في نحو قواك : مررت بزيد ، وزيد
في الدار ، و غلام زيد ، وخاتم فضة ، (١١) أ هـ

ويرد هذا المذهب بأنه يلزم عليه تقدير متعلق للجار
المقدر ، إذ كل حرف جر غير زائد ولا شبهه لابد له من متعلق ،
ولا متعلق هنا ، فلا حرف جر مقدر (١٢) .

كما يرد بأن هذا الحرف المقدر لو ظهر لأخل المعنى ، فكيف

(٩) ينظر النكت الحسان لأبى حيان ص ١١٧
(١٠) شرح التصريح للشيخ خالد الأزهرى ٢٤/٢ - ٢٥ وينظر
اعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج ٧٩٣/٢ - ٧٩٤
(١١) شرح المفصل الموسوم بالتفخيم لـمـدر الأفاضل القاسم
الفوارزمي ٥/٢ تعليق د/عبد الرحمن العثيمين .
(١٢) ينظر حاشية الشيخ يس العليمي على شرح التصريح ٢٥/٢

يكون المضاف مجرورا بحرف لو ظهر لأخل المعنى ، وتوضيح ذلك أننا لو قلنا : غلام زيد كان الغلام معرفه ، وإذا قلنا : غلام لزيد كان « غلام » نكرة ، فظهور الحرف يحول الاسم من معرفة إلى نكرة (١٣) .

ويرد أيضا بأن حرف الجر لا يضم مع بقاء عمله إلا شاذاً (١٤) .

وأرى أن أصح هذه المذاهب هو مذهب سيبويه ، لأن العامل على رأيه للنظي ، وهو أقوى من العامل المعنوي كما يرى الأخفش ، ولأن المضاف والمضاف إليه بمنزلة المبتدأ والخبر ، وقد رفع المبتدأ الخبر وهما اسمان ، وإنما عمل المبتدأ في الخبر لطلبه إياه ، فكذلك المضاف خفض المضاف إليه ، لأنه يطلب ، وأصل العمل راجع إلى الطالب (١٥) .

(١٣) ينظر البسيط شرح جمل الزجاجة لابن أبي الربيع ٨٨٦/٢ تحقيق د/ عباد التديتي
 (١٤) ينظر النكت الحسان لأبي حيان ص ١٦٧
 (١٥) ينظر البسيط شرح الجمل لابن أبي الربيع ٨٨٦/٢

المسألة السابعة والعشرون :

الخلاف في إعراب المصدر المعرف الواقع بعد « أما »

يختلف سببويه والأخفش في تخريج وجه النصب في المصدر المعرف الواقع بعد « أما » ، ونقول هنا في وجه النصب لأن هذا المصدر يجوز فيه الرفع وهو الراجح عند الحجازيين ويجوز فيه النصب في لغة الحجاز أيضا .

أما بنو تميم فيوجبون فيه الرفع نحو : أما العلم فعلم

وعلى ذلك فالاختلاف الواقع بين سببويه والأخفش ليس في وجه النصب ، لأنهما متفقان فيه ، ولكن في تخريج هذا الوجه ، بمعنى على أي شيء نصب هذا المصدر .

فسببويه يرى أنه منصوب على أنه مفعول له ، ويمنع أن يكون هذا المصدر حينئذ حالا ، لتعذر الحال بالتعريف ، والمصدرية ، لأن المصدر التوكيدي لا يكون معرfa .

ويرى الأخفش أنه منصوب على أنه مفعول مطلق .

وما قاله الأخفش في المصدر المعرف هنا يقول به أيضا
في المصدر النكرة (١) .

يقول ابن مالك مبينا رأى سيبويه والأخفش « وهو في
النصب - أي المعرف المذكور - مفعول له عند سيبويه ، وهو
والنكر مفعول مطلق عند الأخفش (٢) ، ١ هـ

ويقول سيبويه موضحا رايه : « وتقول : أما العلم فعالم
بالعلم ، وأما العلم فعالم بالعلم . فالنصب على أنك لم تجعل
العلم الثاني العلم الأول الذي لفظت به قبله ، كأنك قلت :
أما العلم فعالم بالأشياء ، وأما الرفع فعلى أنه جعل العلم
الآخر هو العلم الأول ، فصار كقولك : أما العلم فأنا عالم به ،
وأما العلم فما أعلمني به . »

وقد ينصب أهل الحجاز في هذا الباب بالآلف واللام ،
لأنهم قد يترهون في هذا الباب غير الحال ، وينو تميم كأنهم
لا يتوهمون غيره ، فمن ثم لم ينصبوا في الآلف واللام ، وتركوا
القبح . فكان الذي توهم أهل الحجاز الباب الذي
ينتصب ، لأنه موقوع له نحو قولك فعنته مخافة ذلك وذلك
قولهم : أما النبيل فنبيل ، وأما العقيل فهو الرجل الكامل ،

(١) ينظر الكتاب ٢٨٥/١ تحقيق الأستاذ هارون والمساعد لابن عقيل
١٦/٢ وشفاء العليل ٥٢٥/٢ والهمع ١٧/٤

(٢) المساعد على تسهيل الفوائد ١٦/٢ وينظر شفاء العليل ٥٢٥/٢
والارتشاف ٣٤٤/٢

كانه قال : هو الرجل الكامل العقل والرأى ، أى للعقل
والرأى ، وكأنه أجاب من قال : له ، (٣) اهـ

وإذا كان الأخفش - كما رأينا - يختلف مع سيبويه
فى المصدر المعرف ، فهو يختلف معه هو وجمهور البصريين فى
المصدر الواقع مع الحال ، حيث يرون أن هذا المصدر فى
موضع الحال مؤولة بالمشتق نحو قولهم : قتلتهم صبورا ، وأتيتهم
ركضا وكلمته مشافهة ، أى ساعيا وراكضا وهكذا .

أما الأخفش فيرى أنها مناعيل مطلقة لفعل مقدر من لفظها
وذلك الفعل هو الحال ، والتقدير عنده : أتيت أركض ركضا .
ويوافق الأخفش فى ذلك المبرد (٤) .

ونشير هنا إلى أن رأى الأخفش فى المصدر المعرف الواقع
بعد «أما» ، والذي يرى فيه أنه منصوب على أنه مفعول
مطلق أيضا يرده أن المصدر التوكيدى لا يكون معرفة (٥) .

ولهذا السبب أرى أن ما ذهب إليه سيبويه وما خرج به
وجه النصب فى هذه المسألة هو الأرجح .

بقى أن نبين أن الكوفيين يجعلون المصدر الواقع بعد

(٣) الكتاب لسيبويه ٢٨٥/١ - ٢٨٦ تحقيق الأستاذ هارون

(٤) ينظر الهمع ١٤/٤ - ١٥

(٥) ينظر المساعد لابن عقيل ١٦/٢

« أما » مفعولا به ، سواء كاي منكرا أو معرفا وهو عندهم مفعول به بفعل لا يظهر ، أي مضمرا فالتقدير عندهم في قواهم : « أما العبيد فلا عبيد لك » مهما تذكر العبيد . وقد اختار ابن مالك هذا المذهب ، وقال به الديراfi (٦) . ويذكر ابن عقيل أن هذا المذهب مردود ، لعدم اطراد ذلك في الأسماء التي ليست بمصادر كعلم ، ولا صفات كعالم (٧) .

(١٦) ينظر الارتشاف ٢/٢٤٤ .
(٧) المساعد لابن عقيل ٢/١٦ - ١٧ .

السألة الثامنة والعشرون :

الخلاف فى « ما » المصدرية

يختلفان فى ما المصدرية من حيث اسميتها أو حرفيتها
فسيبويه يرى أنها حرف ، وهو رأى الجمهور أيضا ،
وعلى ذلك فالتقدير عنده فى قولهم : أعجبنى ما قمت : أى
قيامك •

يقول : وسألته عن قوله : ما تحوم أى أدوم لك ، فقال :
ليس فى هذا جزاء ، من قبل ان الفعل صلة لما ، نصار بمنزلة
الذى ، وهو بصلته كالمصدر ، ويقع لى الحين كأنه قال :
أدوم لك دوايك على ، فما ودمت بمنزلة الحوام (١) « أ هـ

ويرى الأخفش ان « ما » المصدرية اسم لا حرف ، ويوافقه
فى ذلك ابن السراج والرمانى والمبرد (٢) •

ويؤيد ابن مالك وشراح التسهيل رأى سيبويه هنا •

(١) الكتاب لسيبويه ١٠٢/٣
(٢) ينظر شرح الكافية للرضي ٥٤/٢ وشرح ابن عقيل ١٤٩/٢ تحقيق
الشيخ محمد محبى الدين

يقول ابن مالك وهو يتحدث عن الموصولات الحرفية :
« ومنها » ما ، وتوصل بفعل متصرف غير أمر ، وتختص
بنيابتها عن ظرف زمان ، موصولة في الغالب بفعل ماضى
اللفظ مثبت أو منفى بلم ، وليست اسما فتفتقر الى ضمير ،
خلافا لأبى الحسن وابن السراج ، (٢) أ هـ

ويعلق ابن عقيل على كلام ابن مالك فيقول : وليست -
أى ما المصحفية (اسما فتفتقر الى ضمير) - وهذا مذهب
سيبويه والجمهور ، فإذا قلت : أعجبنى ما قمت ، فيقدرونه :
قيامك ، وخلافا لأبى الحسن وابن السراج فى أنها اسم وبه
قال جماعة من الكوفيين أيضا ، فإذا قلت : أعجبنى ما قمت ،
فالتقدير : القيام الذى قمته ، وحذف الضمير الذى فى
الصلة ، ورد هذا بقوله (٤) :

بما لستما اهل الخيانة والغدر

إذ لا يمكن هذا التقدير فيه ، (٥) أ هـ

ونسب ابن هشام إلى ابن خروف القول بأن « ما ،

(٢) هرج التسهيل لابن مالك ٢٢٢/١ وينظر الجنى الدانى ص ٢٢١ -
٢٢٢ والارتشاف لأبى حيان ٥١٩/١

(٤) لم يعرف قائله وهو من العربيل وصدره :

أليس أميرى فى الأور بانتما

وينظر فى المساعد لابن حنبل ١٧٢/١ وشفاء العليل ٢٤٦/١ والمغنى
ص ٤٠٢ والجنى الدانى ص ٢٢٢

(٥) المساعد لابن حنبل ١٧٢/١ وينظر الجنى الدانى ص ٢٢٢

المصدرية حرف باتفاق وأنه رد على من نقل فيها خلافا .

وقد رفض ابن هشام هذا الرأي وصوب رأى ناقـل
الخلافا ، حيث صرح الأخفش وابن السراج باسميتها ، ثم
شرح ابن هشام رأى الأخفش ورجحه وبين ما اعترض به
عليه ، وفند هذه الاعتراضات .

يقول : « وزعم ابن خروف أن « ما » المصدرية حرف
باتفاق ، ورد على من نقل فيها خلافا ، والصواب مع ناقل
الخلافا ، فقد صرح الأخفش وأبو بكر باسميتها ، ويرجحه
أن فيه تخصصا من دعوى اشتراك لا داعى إليه ، فإن « ما »
الموصولة الاسمية ثابتة باتفاق ، وهى موضوعة لما لا يعقل ،
والأحداث من جملة ما لا يعقل ، فإذا قيل : أعجبنى ما قمت :
قلنا : التقدير : أعجبنى الذى قمته ، وهو يعطى معنى قولهم :
أعجبنى قيامك . ويرد ذلك أن نحو : جلست ما جلس زيد ،
تريد به المكان ممنوع ، مع أنه مما لا يعقل ، وأنه يستلزم أن
يسمع كثيرا : أعجبنى ما قمته ، لأنه عندهما الأصل ، وذلك
غير مسموع ، قيل : ولا ممكن ، لأن قام غير متعد ، وهذا
خطأ بين ، لأن الهاء المقدرة منقول مطلق ، لا مفعول به ، وقال
ابن السجري : أفسد النحويون تقدير الأخفش بقـواه
تعالى : « ولهم عذاب أليم بما كانوا يكذبون » (٦) فقالوا :
إن كان الضمير المحذوف للنـبى عليه السلام أو للقرآن صح

المعنى وخأت الصلة من عائد ، أو للتكذيب فسد المعنى ، لأنهم إذا كذبوا التكذيب بالقرآن أو النبي كانوا مؤمنين ، أ هـ

وهذا سهو منه ومنهم ، لأن كذبوا ليس واقعيا على التكذيب ، بل مؤكد به ، لأنه مفعول مطلق لا مفعول به ، والمفعول به محذوف أيضا ، أى بما كانوا يكذبون النبي أو القرآن تكذيبا ، ونظيره « وكذبوا (٧) بآياتنا كذابا » (٨) أ هـ

وقد بين الزركشى فى البرهان أن « ما » على الرايين - أعنى - مذهب سيبويه أو مذهب الأخفش - لا يعود عليها من صلتها شيء ، وهو رأى أبى البقاء أيضا (٩)

يتناول الزركشى وهو يتحدث عن « ما » المصدرية : وصاحب الكتاب يجعلها حرفا ، والأخفش يجعلها اسما ، وعلى كلا التولين لا يعود عليها من صلتها شيء » (١٠) أ هـ

وأرى أنه على القول باسمية « ما » كما يرى الأخفش لابد من عود ضمير عليها ، لأنها تفتقر إلى هذا الضمير كما صرح النحاة بذلك فيما سبق ، أما قول الزركشى إنه لا يعود عليها من صلتها شيء ففيه نظر .

(٧) النبأ / ٢٨

(٨) مغنى اللبيب لابن هشام ص ٤٠٢ تحقيق د/مازن المبارك .

(٩) مغنى اللبيب لابن هشام ص ٤٠٢ - ٤٠٣

(١٠) البرهان فى علوم القرآن ٤/٤٠٨ تحقيق محمد أبو الفضل

إبراهيم وينظر شرح الكافية للرضى ٢/٥٤ والنكت الحصان لأبى حيان

المسألة التاسعة والعشرون :

الخلاف في صوغ التعجب والتفضيل من غير الثلاثي

المعروف أن صيغتي التعجب والتفضيل لا يبنيان إلا من الفعل الثلاثي المجرد التام المثبت ، المتصرف القابل للكثرة ، غير المبني للمفعول ، والذي ليس فاعله على أفعل فعلاء .

ولسيبويه والأخفش رأيان مختلفان فيما يختص بالشرط الأول وهو كون الفعل ثلاثياً على الرغم من أنهما يجوزان بناءهما مما زاد على ثلاثة .

ومسألة الخلاف أن سيبويه يجوز بناءهما من « أفعل » فقط نحو « أكرم » دون غيره .

أما الأخفش فيجيز بناءهما من كل فعل مزيد ، وقد علق السيوطي على ذلك بأن الأخفش راعى الأصل ، لأن أصل كل مزيد هو الثلاثي .

يقول السيوطي مبيناً رأى الأخفش في هذه النقطة :
« وجوزه الأخفش من كل فعل مزيد ، كأنه راعى أصاه لأن أصل جميع ذلك الثلاثي » (١)

(١) مدح الهوامع للسيوطي ٤٢/٦ تحقيق عبد العال سالم مكرم .

ومما لا يخفى هنا أن شروط صيغة التفضيل هي نفسها شروط صيغة التعجب كما بينا ولذلك وجدنا سيبويه قد بين هذه الشروط وهو يتحدث عن التعجب قائل أنه يبنى من فعل ، وسعل ، وفعل وأفعل . بفتح الفاء والعين ، وبفتح الفاء وكسر العين ، وبضم الفاء وفتح العين في الأوزان الثلاثة الأولى ، وهى أوزان كما نرى ثلاثية مجردة وقد زاد « أفعل » فأجاز بناء منها ، وهذا يوضح لنا رأيه فى هذه المسألة .

يقول سيبويه : « هذا باب ما يعمل عمل الفاعل ، ولم يجر مجرى الفعل ، ولم يتمكن تمكنه ، وذلك قولك : ما أحسن عبد الله . . . وبنائوه أبدا من فعل وفعل وأفعل » (٢) اهـ

وتد اختار ابن مالك رأى سيبويه هنا ونسبه أيضا لمحققى أصحابه .

يقول ابن مالك : « وإن كان المزيد فيه على وزن أفعل ، لم يقتصر فى صوغ فعل التعجب منه على المسموع ، بل يحكم فيه بالاطراد ، وقياس ما لم يسمع منه على ما سمع ، ما لم يمنع مانع آخر . هذا مذهب سيبويه والمحققين من أصحابه (٣) .

(٢) الكتاب لسيبويه ٧٢/١ - ٧٢

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ٤٦/٣ تحقيق د/عبد الرحمن السيد وآخر وينظر المساعد شرح تسهيل الفوائد ١٦٢/٢ وثيفاء العليل فى ايضاح التسهيل ٦٠٦/٢

وجدير بالذكر هنا أن أبا حيان قد خطأ ابن مالك في نسبته هذا الرأي إلى المحققين من أصحاب سيبويه وبين أن مذهب البصريين في ذلك هو المنع .

يقول أبو حيان : فإن كان المزيد على وزن « أفعل » ، فشالته مذاهب :

أحدهما : أنه لا يجوز البناء للتعجب منه مطلقا ، وهو مذهب أبي الحسن والجرمي والمازني والمبرد وابن السراج والفارسي في الإغفال .

والثاني : أنه يجوز مطلقا ، ونقل عن الأخفش ، ونسب إلى سيبويه وصححه ابن هشام الخضراوي ، وقال ابن مالك هذا مذهب سيبويه والمحققين من أصحابه ، وهذا مخالف لما حكيناه من المنع عن جمهور البصريين الذين ذكرناهم

والثالث : التفضيل بين أن تكون الهمزة في أفعل للنقل فلا يجوز أن يبني منه صيغة التعجب ، أو لا تكون للنقل شيجوز (٤) أ هـ .

ومما هو لافت للنظر هنا أن أبا حيان جعل الرأي الثاني - كما ذكر - نلأخفش وسيبويه معا .

ولتوضيح ذلك نقول : ان الأخفش كما ذكرنا في بداية المسألة يجيز البناء من كل مزيد ، فيدخل فيه أيضا ما كان على أفعال .

وبعرضنا لنص أبي حيان تبين لنا أن في المسألة مذاهب مختلفة
الأول : المنع .

والثاني : جواز بنائه من كل فعل مزيد كما رأى الاخفش

الثالث : جواز بنائه عن « أفعال » فقط مما هو مزيد وهذا رأى سيبويه ، سواء كانت همزته للنقل ، أم لا

الرابع : جواز بنائه من « أفعال » التي همزته لغير النقل كما هو رأى ابن عصفور

يقول ابن عصفور مبدئا رأيه : « وان كان على وزن « أفعال » ولم تكن همزته للتعدي جاز التعجب منه نحو قولهم : ما أخطأه وإن كانت لتعدي لم يجز (٥) أ هـ

وبناء على ما أوضحنا يكون في المسألة أربعة مذاهب ، ولا يعترض بذلك أي أبي حيان ، لأنه اقتصر على

ذكر المذهب في « أشعل » فقط ، وليس في كل مزيد ، مع أن مذهب جمهور البصريين المنع مطلقا في « أفعل » وفي غيره .

ونوضح هنا أن السيوطي نسب القول بجواز بناء التعجب والتفصيل من كل مزيد سواء كان « أفعل » أم غيره ، إلى الأخفش ، وهذا ما اعتمدت عليه في الرأي الذي ذكرته في بداية المسألة .

لكن صاحب التصريح نسب القول بالمنع المطلق في البناء من « أفعل » إلى الأخفش وجعل ذلك أيضا مذهب المازني والمبرد وابن السراج والفارسي ومن وافقهم فقد علق على كلام ابن مالك : (فلا يبنيان من دحرج ، وضارب واستخرج إلا أفعل ففيل يجوز دطافا ، وقيل يمتنع مطلقا) علق على قوله (وقيل يمتنع مطلقا) بقوله : « إلا إن شذ منه شيء فيحفظ ولا يقاس عليه وهو مذهب المازني والأخفش والمبرد وابن السراج والفارسي ومن وافقهم » (٦) أ هـ

ولا أدري هل يقصد بالأخفش هنا الأخفش الأوسط وهو المعنى في بحثنا ، أو أنه يقصد الأصغر ، وإن كان هذا مستبعدا ، لأن الأخفش الأصغر من تلاميذ المبرد ، فأليس من اللائق أن يقدمه في الذكر على أستاذه ، كما أنه من المعروف أن إطلاق « الأخفش » بلا تقييد بالأكبر أو الأصغر يعني به عند النحاة الأخفش الأوسط وهو أبو الحسن سعيد بن مسعدة

وعلى الرغم من ظهور ذلك ، إلا أنني أردت أن أبين ذلك لأنه
فى كلامه قدم المازنى على الأخفش مع أنه من تلاميذه (٧) .
وإذا كان الأمر كذلك تبين لنا أنه يعنى الأخفش الأوسط
تلميذ سيبويه وهو الذى نعنيه فى بحثنا هذا . وبناء عليه
يمكن أن يكون القول بجواز بناء صيغتا التعجب والتفضيل
من كل مزيد من الأقوال المنسوبة الى الأخفش كما ذكر
السيوطى وهو ما اعتمدنا عليه فى جعل هذه المسألة من
المسائل الخلافية بين الأخفش وسيبويه هنا ويمكن أن يكون
الخلاف محصورا بين الأخفش وسيبويه فى صوغهما من
« أفعل » فقط كما ذكر صاحب التصريح وبعض النحاة
حيث رأينا أن الأخفش كما ذكر يمنع بناءهما من « أفعل »
مطلقا ، أما سيبويه فيجيز مطلقا .

والمسئلة بذلك أيضا داخلة فى مسائل الخلاف بين
سيبويه والأخفش وهو ما نحن بصدده .

وقد نسب أبو حيان القول بالمنع المطلق ، والقول بالجواز
المطلق فى « أفعل » خاصة الى الأخفش ، وجعله لى القول
الثانى مشتركا مع سيبويه ، لكنه تحرز من نسبة القول
بالجواز المطلق الى الأخفش بقوله : « ونقل عن الأخفش » (٨)
وقد بينت ذلك فيما مضى وذكرت نص أبى حيان فى هذا .

(٧) ينظر نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ص ٨٢ ، ٨٧ تأليف
الشيخ محمد الطنطاوى

(٨) ينظر الارتشاف لأبى حيان ٤٢/٣

المسألة الثلاثون :

الخلاف فى توكيد المحذوف

يختلفان فى توكيد المحذوف فى نحو : الذى ضربت
نفسه زيد ، والأصل فى الكلام : الذى ضربته نفسه زيد ،
وفى نحو : مررت بزيد وأتانى أخوه أنفسهما .

فسيبويه يجيز ذلك وهو رأى الخليل (١) والمازنى وابن
ظاهر وابن خروف أيضا .

ويمنع الأخفش ذلك ويوافقه النحاس وابن جنى (٢)
وشعْب ، وصححه ابن مالك وأبو حيان ، لأن التوكيد بابه
الإطناب ، والحذف للاختصار ، فتدافعا ، ولأنه لا دليل
على المحذوف .

واختار أبو حيان هذا رأى ، وعلل له بأن إجازة ذلك
يحتاج إلى سماع من العرب .

وقد رد رأى سيبويه بأن ذلك تأكيد التكرار دون غيره .

(١) ينظر الكتاب ٦٠/٢ تحقيق الأستاذ هارون
(٢) ينظر الخصائص لابن جنى ٢٨٧/١ ، ٢٨٠/٢

ورد رأى الأخفش بأن التوكيد يدل على المحذوف (٣) :

ويوضح رأى سيبويه هنا ما جازى به إكتابه حيث قال :
« وسألت الخليل رحمه الله عن : مررت بزيد وأتاني أخوه
أنفسهما ، فقال : الرفع على هما صاحباى أنفسهما ، والنصب
على أعينهما ، ولا مدح فيه ، لأنه ليس هما يمدح به ، (٤) أه
« عين مضافة لغيره مدحاً ، والحمد لله رب العالمين »

وقد علل ابن جني هنا لرأى الأخفش وأيده فقال : غان
قلت : فإذا كان المحذوف للدلالة عليه عندك بمنزلة الظاهر ،
فهل تجيز توكيد الهاء المحذوفة في نحو قولك : الذي ضربت
زيد ، فنقول : الذي ضربت نفسه زيدا كما تقول : الذي
ضربته نفسه زيد ، قيل : هذا عندنا غير جائز ، وليس ذلك
لأن المحذوف هنا ليس بمنزلة المتيقن ، بل لأمر آخر ، وهو
أن الحذف هنا إنما الغرض به التخفيف لطول الاسم ، فلو
ذهبت توكيده لنقضت الغرض ، وذلك أن التوكيد والاسهاب
ضد التخفيف والإيجاز ، فلما كان الأمر كذلك تذلل الحكمان
فلم يجز أن يجتمعا ، (٥) أه

« قللوا نأبى طالع » ، رداهما لأنه نأبىه بها التضعاف
ويقول وهو يتحدث عن زياد المحذوف « وأما زيادتها
فخارج عن القياس أيضا ، وذلك أنه إذا كانت إنما جيء بها
« مكية نأبى طالع » لزيادة شأنه نأبى طالع مكية نأبى طالع »

-
- (٣) ينظر الهمع ٢٠٥/٥ وأرتشاف العرب لأبي حيان ٢١١/٢ ومقتضى
اللبيب ص ٧٩٣ نأبى له بالتسلا رقيقة ٢١٠٢ بالتسلا مكية (١)
(٤) الكتاب المكي ٢١٢٢٢ مكيون الاستعانة بالكتاب (٢)
(٥) الخصائص لأبن جني ٢٨٧/١ تحقيق الأستاذ محمد على النجار

اختصارا وإيجازا كانت زيادتها نقضا لهذا الأمر ، وأخذ له بالعكس والقلب ، ألا ترى أن الإيجاز ضد الاستهاب ، ولذلك لم يجز أبو الحسين توكيد الهاء المحذوفة من صلة والفتوى في نحو : الذي ضربت زيد ، فأفسد أن تقول : الذي ضربت فيمقه زيد ، قال : لأن ذلك نقض ، من حيث كان التوكيد إسقاطا والحذف إيجاز . وذلك أمر ظاهر التدافع ، (٦) أنه رأى

وضعف ابن مالك رأى سيبويه بأن المؤكد مذكور كتنقية ولبيان كون المؤكد مرادا به الحقيقة لا المجاز فالاستغناء عنه بالمؤكد بمنزلة الاستغناء بعلامة على معنى في شيء غير مذكور .

يقول ابن مالك : « وقال سيبويه رحمه الله في باب ما ينتصب فيه الاسم ، لأنه لا سبيل إلى أن يكون صفة : وسالت الخليل رحمه الله عن : مررت بزيد وأتاني أخوه أنفسهما ، فقال : الرفع على : هما صاحباي أنفسهما . والنصب على أعينهما أنفسهما » (٧) ، شأنا حذف المؤكد ، والاستغناء عنه بالمؤكد ، وهذا ضعيف بين الضعف ، لأن المؤكد مذكور كتنقية ، ويبين كونه مرادا به الحقيقة لا المجاز ، فالاستغناء عنه بالمؤكد بمنزلة الاستغناء بعلامة على معنى في شيء غير مذكور ، كالاستغناء بحرف التعريف عن المعرفة ، ويعلمة التانيث عن المؤنث ، مع ما في تقديره من كثرة الحذف

(٦) الخصائص لابن جني ٢٧٩/٢ - ٢٨٠

(٧) ينظر الكتاب لسيبويه ٦٠/٢ تحقيق الأستاذ هارون

ومخالفة المعتاد ، وذلك أن فى كلا الوجهين تقدير ثلاثة أشياء :
فى الرفع تقدير مبتدأ ومضاف ومضاف إليه ، وفى النصب
تقدير فعل وشاعل ومفعول ، وفى التقدير الأول مخالفة
لقاعدة التقدير من قبل أنه قدر : هما صاحباى ، وما فى الكلام
دليل على الصحة ، والمعتاد فى الحذف أن يكون فى الباقي
دلالة على المحذوف ، وكان الأولى بعد أن نسلم التقدير أن
نقدر : هما معنيان أنفسهما ، كما قدر فى النصب : أعينهما ،
لأن كونهما معنيين معلوم ، وكونهما صاحبين غير معلوم .

وأيضا فإن هذا الحذف المدعى هو من حذف المتبوع
وابقاء تابعه ، والأصل فيه حذف المنعوت وإبقاء نعته قائما
معه ، وإنما جعلت حذف المنعوت أصلا لكثرتة ، وكونه مجمعا
على صحة استعماله ، ومع ذلك لا يستعمل إلا والعامل فى
المنعوت المحذوف موجود ، وما مثل به الخليل من حذف المذکور
فالعامل فيه محذوف ، فتجويزه يستلزم مخالفة النظر فيها
هو أصل أو كالأصل ، (٨) ١ هـ

وما أرجحه فى هذه المسألة هو رأى الاخفش ، لأنه
الأظهر ، حيث لا تكلف فى تقدير محذوف ، ولأن التوكيد كما
ذكر النحاة ينافى الحذف ، ولهذا السبب رد الفارسي قسول
الزجاج فى (إن هذان لساحران) (٩) إن التقدير : ان هذان

(٨) شرح التسهيل لابن مالك ٢٩٨/٢ تحقيق د/ عبد الرحمن السيد
وينظر المساعد لابن عقيل ٣٩٢/٢ - ٢٩٢ وشرح الأشرفوني بحاشية
الصبيان ٨٤/٣
(٩) طه / ٦٣

لهما ساحران (١٠) ، فقال الحذفت والتوكيد باللام
متنافيان (١) .

(١٠) ينظر مغنّى القرآن وأعرابه للزجاج ٢٦٣/٣ تحقيق
د/عبد الجليل شلبي ط بيروت
(١١) مغنّى اللبيب لابن هشام ص ٧٩٢ تحقيق د/مازن المبارك

المسألة الحادية والثلاثون :

الخلاف في العطف على معمولي عاملين

يختلفان - الأخفش وسيبويه - في العطف على معمولي عاملين ، فالأخفش يجيزه في المجرور وغيره ، فيجوز على رأيه أن يقال : كان آكلا طعامك زيد وتمرك عمرو ، في الدار زيد والحجرة عمرو .

أما سيبويه فيمنع ذلك كله ، لأنه عنده بمنزلة تعنيتين بمعد واحد .

وعلى ذلك فهو يقدر عاملا آخر لما بعد حرف العطف (١) .

يقول : وإذا قلت : ما زيد منطلقا أبو عمرو ، وأبو عمرو أبوه ، لم يجز ، لأنك لم تعرفه به ، ولم تذكر له إضمارا ، ولا إظهارا شيء ، فهذا لا يجوز ، لأنك لم تجعل له فيه سببا .

وتقول : ما أبو زينب ذاهبا ولا مقيمة أمها ترفع ، لأنك

(١) ينظر شفاء العليل للسلميلي ٧٩٣/٢ - ٧٩٤ وشرح الكافية للرضي ٢٢٤/١ ومغنى اللبيب من أصول النحو لابن السراج ٧٠/٢ - ٧٦ تحقيق د/ عبد الحسين الفتلي

لو قلت : ما أبو زينب مقيمة أمها لم يجز ، لأنها ليست من
سببه ، وإنما عملت ما فيه ، لا في زينب .

ومن ذلك قول الشاعر وهو الأعور الشني :

هون عليك فإن الأمور
بكف الإله مقاديرها

فليس بآتيك منهيها
ولا قاصر عنك مأمورها

لأنه جعل المأمور من سبب الأمور ، ولم يجعله من سبب
المذكر وهو المنهى (٢) .

ويقول : ونقول : ما كل سوداء تمر ، ولا بيضاء شحمة ،
وإن شئت نصبت شحمة ، وبيضاء في موضع جر ، كأنك
أظهرت كل شققت ولا كل بيضاء . قال الشاعر أبو ذؤات :

أكل امرئ تحسبين امرأ
ونار توقد بالليل نارا (٣)

فاستغفيت عن تنحية كل ، لذكرك إياه في أول
الكلام ، (٣) أم

(٢) الكتاب ٦٣/١ - ٦٤ تحقيق الأستاذ هارون
(٣) البيت من الخفيف - الكتاب ٦٥/١ - ٦٦ تحقيق الأستاذ هارون

وقد علق السيرافى على كلام سيبويه السابق ، فبين أن سيبويه أوضح أن ذلك ليس من العطف على عاملين ، وتأوله على أن بيضاء فى قوله : « ما كل سوداء ثمرة ولا بيضاء شحمة » مجرور بكل أخرى مقدرة بعد « لا » وليست بمعطوفة على سوداء ، وهو بذلك يرد على من احتج بأن ذلك من العطف على عاملين .

يقول السيرافى : احتج بعض الناس أن هذا عطف على عاملين ، وذلك أن بيضاء جر عطفا على سوداء ، والعامل فيها كل ، وشحمة نصب عطفا على ثمرة خبر ما ، فقال سيبويه : ليس ذلك عطفا على عاملين ، وتأوله على أن بيضاء مجرور بكل أخرى مقدرة بعد « لا » وليست بمعطوفة على سوداء ، ومثل ذلك تأول سيبويه قول أبى ذؤاد « (٤) أ هـ

وقد بين الرضى سبب منع سيبويه العطف على معمولى عاملين فقال : « ومنع سيبويه العطف على عاملين مطلقا وذلك لما ذكرنا من ضعف حرف العطف عن كونه بمنزلة عاملين مختلفين » (٥) أ هـ

وقبل ذلك كان الرضى قد بين أن الأخفش يجيز ذلك فقال : « اعلم أن الأخفش يجيز العطف على عاملين مختلفين

(٤) الكتاب ٦٦/١ هامش رقم (١) تحقيق الأستاذ هارون ، والمقصود من قول أبى ذؤاد هو قوله :

أكل امرئ تصدين امراً
ونار توقد بالليل نارا
(٥) شرح الكافية للرضى ٢٢٤/١ ط دار الكتب العلمية بيروت .

مطلقا ، إلا إذا وقع فصل بين العاطف والمعطوف المجرور نحو : دخل زيد إلى عمرو وبكر خالد ، فهذا لا يجوز إجماعاً منهم (٦) ، اهـ .

ويؤيد الأخفش في رأيه الفارسي وقد بين ابن هشام ذلك وذكر في المسألة تفصيلات فقال : « أجمعوا على جواز العطف على معمولي عامل واحد ، نحو إن زيدا ذاهب وعمرا جالس ، وعلى معمولات عامل نحو : أعزم زيد عمرا بكرا جالسا وأبو بكر خالدا سعيدا منطلقا ، وعلى منع العطف على معمولي أكثر من عاملين نحو : إن زيدا ضارب أبوه لعمر ، وأخاك غلامه بكر ، وأما معمولا عاملين فإن لم يكن أحدهما جار ففقال ابن مالك : هو ممتنع إجماعاً نحو : كان آكلا طعامك عمرو وثمرك بكر ، وليس كذلك ، بل نقل الفارسي الجواز مطابقة عن جماعة ، وقيل إن منهم الأخفش ، وإن كان أحدهما جاراً ، فإن كان الجار مؤخرًا نحو : زيد في الدار والحجرة عمرو ، أو وعمرو الحجرة ، فنقل المهدوي أنه ممتنع إجماعاً ، وليس كذلك بل هو جائز عند من ذكرنا ، وإن كان الجار مقدماً نحو : في الدار زيد والحجرة عمرو ، فالمشهور عن سيبويه المنع ، وبه قال المبرد (٧) وهشام ، وعن الأخفش الإجازة ، وبه قال الكسائي والفراء والزجاج ، وفصل قوم - منهم الأعلام - فقالوا : إن ولي المخفوض العاطف كالمثال جاز ، لأنه سميع

(٦) السابق نفسه

(٧) ينظر المختضب ١٩٥/٤ تحقيق الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة

فيه تعادل المتعاطفات ، وإلا امتنع نحو : فى الدار زيد وعمرو
الحجرة ، (٨) ١ هـ

وقد أيد ابن السراج مذهب سيبويه فى هذه المسألة
وبين أن السبب فى عدم جواز العطف على معمولى عاملين هو
أن حرف العطف إنما وضع لينوب عن العامل ، ويغنى عن
إعادته ، فصار يرفع أو ينصب أو يجر كما يعمل العامل
السابق عليه ، فلو عطفنا على عاملين أحدهما يرفع والآخر
ينصب لكنا قد جعلنا حرف العطف رافعا ناصبا فى حال
واحد وهذا محال ، ثم ذكر ابن السراج أن الأخفش أجاز
العطف على معمولى عاملين إن كان أحد العاملين جارا وكان
مؤخرا ، وذكر أنه ومن ذهب مذهبه احتجوا لرأيهم هذا بأشياء
منها قول الشاعر (٩) :

هون عليك فإن الأمور بكف الإله مقاديرها
فليس بآتيك منهيها ولا قاصر عنك مأمورها

وقول الشاعر (١٠) :

فليس بمعروف لنا أن نردها صاحبا ولا مستنكرا أن تعقرا

-
- (٨) مغنى اللبيب لابن هشام ص ٦٢٢ تحقيق د/مازن المبارك
(٩) البيتان من الخفيف لأعراس الشنئى وهما فى الكتاب لسبويه ٦٤/١ والأصول
لابن السراج ٧٠/٢ والمقتضب للمبرد ١٩٦/٤ والبسيط لابن أبي الربيع
٢٥٦/١ والمغنى ص ٦٢٣
(١٠) البيت للناطقة الجعدى وهو من الطويل وينظر فى الكتاب ٦٤/١
وأصول النحى لابن السراج ٧١/٢ والمقتضب ١٩٤/٤ وخرانة الإيد ٥١٣/١
وديان الناطقة ص ٧٣

ويقولهم : ما كل سوداء ثمرة ولا بيضاء شحمة ، ويقول
الشاعر (١١) أيضا :

أكل امرئ تحسبين امرأ ونار توقد بالليل نارا

ويبين ابن السراج أن مذهب سيبيويه في جميع هذه
الأشياء أن لا يعطف على عاملين ، وأنه يؤول كل ذلك ويرده
إلى عامل واحد (١٢)

والذي ذكره ابن السراج عن سيبيويه هنا هو ما أوضحه
سيبيويه نفسه في نصه الذي ذكرناه له في بداية حديثنا
عن هذه المسألة .

ويأتي ابن السراج في النهاية ليعلن تأييده لمذهب
سيبيويه فيقول : فالعطف على عاملين خطأ في القياس غير
مسموع من العرب ، ولو جاز العطف على عاملين ، لجاز على
ثلاثة وأكثر من ذلك ، ولو كان الذي أجاز العطف على عاملين
أى شاهد عليه بألفظ غير مكرر نحو : إن في الدار زيدا والمسجد
عمرا ، وعمرو غير زيد لكان ذلك له شاهدا على أنه حكى مثله

(١١) البيت لأبي دؤاد الأيادي وهو من المتقارب وينظر في الكتاب
٦٦/١ والاصول لابن السراج ٧١/٢ وابن يعيش ٢٧/٣ والتصريح ٥٦/٢
والمحاسب لابن جني ٢٩١/٢ والامالي الشجرية ١٩٦/١ .
(١٢) ينظر أصول النحو لابن السراج ٧٠/٢ - ٧٢ وينظر البسيط
لابن أبي الربيع ٣٥٢/١ - ٣٥٨ تحقيق د/ غياث الشيبتي وتقييد ابن لب
على بعض جمل الزجاجي ١٤٨/١ تحقيق د/ محمد الزين زروق

حاك ، ولم يوجد فى كلام العرب شائعا ، فلا ينبغي أن تقبله وتحمل كتاب الله عز وجل عليه ، (١٣) اهـ

ويبطل ابن أبى الربيع رأى الأخفش ويفنده بعد أن ذكر ما استدلل به الأخفش من الأبيات السابقة والآيات مثل قوله تعالى : « وإنا أو إياكم لعلى هدى أو فى ضلال مبين » (١٤)

حيث يرى الأخفش أن قوله : « فى ضلال » معطوف على قوله (على هدى) وقد شركت « أو » بينهما فى إن ، واللام ، فكما شرک حرف العطف بين الاسمين فى كلمتين إحداهما عاملة والأخرى غير عاملة ، يجوز أن يشرك فى كلمتين كلتاهما عاملة .

ومثل قوله تعالى : « واختلاف الليل والنهار وما أنزل الله من السماء من رزق فأحيا به الأرض بعد موتها وتصريف الرياح آيات لقوم يعقلون » (١٥) حيث شركت الواو - كما يزى - فى « لى » بين اختلاف وخلق ، وشركت بين آيات وآيات فى « إن » فى قراءة حمزة والكسائى ، لأنهما يقرآن بالنصب .

ويخرج ابن أبي الربيع ذلك على حذف حرف الجر كما يرى سيبويه (١٦) ، ثم يقول :

« ومما يؤكد عندك امتناع العطف على عاملين ، أن الواو موصلة للفعل إلى الاسم ، على حسب ما تقدم ، ولم نجد قط حرفاً يوصل فعلين ، فقد صح بما ذكرته أن العطف لا يجوز على عاملين . ومما يقوى لك امتناعه ، أنهم كلهم أجمعوا على أنه لا يجوز : إن زيدا في الدار وعمر السوق ، لأنهم لو قالوا هذا لكنت كأنك فصلت بين حرف الجر والمجرور ، لأن حرف العطف تنزل منزلة ذلك ، فإذا تنزل حرف العطف منزلة الجار فسيتنزل منزلة الرفع والناصب ، ولا يوجد في أصول العوامل ما يرفع ويخفض ، (١٧) أهـ »

وهذا ما أميل إليه في هذه المسألة .

١٦) ينظر البسيط ٢٥٢/١ - ٢٥٥
١٧) البسيط لابن أبي الربيع ٢٥٨/١ تحقيق د/ عياد الشيباني

المسألة الثانية والثلاثون :

العامل فى البذل

يخالف الأخفش سيبويه فى العامل فى البذل
فسيبويه يرى أن العامل فى البذل هو العامل فى البذل
منه ، لأن المتبوع فى حكم الطرح ، فكان عامل الأول مباشر
الثانى .

ويوافقه فى هذا رأى كل من المبرد والسمرقندى
والزمخشري وابن الحاجب (١)

أما الأخفش فيرى أن العامل فى البذل مقدر من جنس
الأول .

واستدل على ذلك بالقياس والسمع .

أما السماع فنجد قوله تعالى : « لجعلنا لمن يكفر
بآرحمن لبيوتهم » (٢) وغيرها من الآيات والشعر

(١) ينظر الكتاب ١٥٠/١ تحقيق هارون والمقتضب ٢٩٩/٤ وشرح
المفصل لابن يعيش ٦٧/٣ - ٦٨ وشرح الكافية للرضي ٣٠٠/١ وحاشية
الصبان ٨٥/٢ - ٨٦
(٢) الزخرف / ٣٣

وأما القياس فلكونه مستقلا ومتصودا بالذكر ، ولهذا
لم يشترط مطابقته لأمدل منه تعريفا وتنكييرا .

وأجيب عن الاستدلال بالسمع بالآية الكريمة بأن قوله :
« لبيوتم ، الجار والمجرور ، بدل من الجار والمجرور ، والعامل
« لجعلنا ، غير مكرر (٣) » .

وأما الاستدلال بالقياس فقد أجيب عنه بأن استتقلال
الثاني وكونه مقصودا ، يؤذنان بأن العامل هو الأول ، لا
مقدر آخر ، لأن المتبوع إذن كالمسقط ، فكأن العامل لم يعمل
فى الأول ، ولم يباشره ، بل عمل فى الثانى (٤) .

ويوافق الأخفش كل من الرمانى والفارسى وأكثر
التأخرين (٥) ، وقد بين ذلك الرضى فقال : « وأما البديل
فالأخفش والرمانى والفارسى وأكثر المتأخرين على أن العامل
فيه متدر من جنس الأول » .

ومذهب سيبويه والمبرد والسمرقانى والزمخشرى
والمصنف أن العامل فى البديل هو العامل فى المبدل منه ، إذ

(٣) ينظر تقييد ابن لب على بعض جمل الزجاجى ٦٥٩/١ رسالة
بكتواره من جامعة أم القرى تحقيق د/محمد الزين زروق
(٤) ينظر شرح الكافية للرضى ٣٠٠/١
(٥) ينظر شرح الكافية للرضى ٣٠٠/١ والايضاح للفارسى ص ٢٩٣
والانشاف ٦١٩/٢ وحاشية الصبان ٨٥/٢ - ٨٦

المتبوع فى حكم الطرح ، فكان عامل الأول باشر
الثانى ، (٦) اهـ

وما جاء فى كلام سيبويه يظهر منه مذهبه هنا ، يقول :
هذا باب من الفعل يستعمل فى الاسم ثم يبدل مكان ذلك
الاسم اسم آخر ، فيعمل فيه كما عمل فى الأول ، وذلك قولك :
رأيت قومك أكثرهم ورأيت بنى زيد ثلثهم ، ورأيت بنى عمك
ناسا منهم ، ورأيت عبد الله شخصه وصرفت وجوهها
أولها ، (٧) اهـ

وقد صرح أبو حيان بأن ظاهر قول سيبويه فى بعض
كلامه ان العامل فى المبدل هو العامل فى المبدل منه

يقول أبو حيان : وذهب بعض النحويين ومنهم الميرد
إلى ان العامل فيه هو العامل فى المبدل منه ، وليس على نية
تكرار العامل . وهو ظاهر قول سيبويه فى بعض كلامه ،
وقيل العامل هو الأول بحكم العوضية عن العامل الثانى
المحذوف ، (٩) اهـ

وما أميل إليه فى هذه المسألة هو رأى سيبويه ، حيث
لا داعى إلى تقدير عامل آخر من جنس العامل السابق ، لأنه
يقتررب على ذلك أن يكون المبدل من جملة أخرى غير الجملة
التي منها المبدل منه وهذا لا يجوز .

(٦) شرح الكافية للرضى ٣٠٠/١

(٧) الكتاب ١٥٠/١ تحقيق الأستاذ هارون ، وينظر ايضا ٤٢٩/١

تحقيق هارون .

(٨) ارتشاف الضرب لابی حيان ٦٦٩/٢ تحقيق د/ مصطفى المناس

المسألة الثالثة والثلاثون :

الخلاف فيما كان على « فعل » مؤكداً به أو مختصاً بالنداء
من حيث منعه من الصرف أو صرفه حال التسمية به

يختلفان فيما كان على وزن « فعل » بضم الفاء وفتح
العين إذا كان مؤكداً به كجمع ، أو مختصاً بالنداء
كفسق وكع .

هل يمنعان من الصرف إذا سمي بهما كما كانا ممنوعين
قبل التسمية ، أو أنهما يصرفان .

فالأخفش يرى أنهما يصرفان ، لأنهما كانا قبل التسمية
بهما ممنوعين من الصرف للعلمية والعذر ، وقد ذهب العدل ،
لأنه كان من حال التأكيد ، وحال النداء (١) .

ويرى سيبويه أنهما يظلان ممنوعين من الصرف كما
كانا قبل التسمية بهما طالما أنهما لم ينكرا ، فالعدل في نظره
باق بعد التسمية كما كان قبل التسمية .

(١) ينظر مع الهوامع للسيوطي ٩١/١ تحقيق د/ عبد السلام
مسالم مكرم .

يقول : وسألته عن جمع وكتم فقال : هما معرفة بمنزلة كلهم ، وهما معدولتان عن جمع جمعاء ، وجمع كتعاء ، وهما منصرتان في المنكرة ، (٢) أ هـ

ويقول وهو يتحدث عن آخر : « فما بال آخر ، لا ينصرف في معرفة ولا نكرة ؟ فقال : لأن آخر خالفت أخواتها وأصلها ٠٠٠ فلما خالفت الأصل وجاءت صفة بغير الألف والسلام تركوا صرفها ، كما تركوا صرف لكع حين أرادوا يا ألّكع ، وفسق حين أرادوا يا فاسق ، وترك الصرف في فسق هنا ، لأنه لا يتمكن بمنزلة يا رجل للعدل ، (٣) أ هـ

وأميل في هذه المسألة الى رأى الأخفش ، حيث إنه العدل قد ذهب فعلا بعد التسمية لأن الكلمة تغير معناها ، حيث أصبحت لا تفيد التوكيد ، وشرط العدل لبقاء المعنى الأصلي .

فالعدل كما يعرفه النحاة هو تحويل الاسم من حالة لفظية إلى أخرى مع بقاء المعنى الأصلي (٤)

أو هو كما يقول السيوطي : صرفك لفظا أولى بالمسمى

(٢) الكتاب لسيبويه ٢٢٤/٣ تحقيق الأستاذ هارون

(٣) الكتاب ٢٢٤/٣ - ٢٢٥

(٤) ينظر ضياء المسالك الى توضيح المسالك ٣٦٤/٣ للأستاذ محمد عبد العزيز النجار بهامش أوضح المسالك لابن هشام ط ١ الاتحاد الدولي للبشرى الاسلامية - مصر

إلى آخره ، وهو فرع عن غيره لأن أصل الاسم أن يكون مخرجا عما يستحقه بالوضع للنظر أو تقديره ، (٥) أم

ويرجح رأى الأخفش هنا أيضا أن المعدل فى هذه الكلمات ملتمس ، وليس أصلا فيها ، حيث سمعت هذه الألفاظ ممنوعة من الصرف وليس بها علة غير العلمية ، فالتمسوا لها علة أخرى ، فقالوا بالمعدل (٦)

فالمعدل إذن ليس علة متمكنة فى الاسم هنا حتى تبقى بعد التسمية كما كانت قبل التسمية .

ونشير هنا إلى أن ابن مالك قد جعل مذهب سيبويه هنا هو مذهبه فى كل معدولسمى به إلا سحر وأمس ، فإن عدلها يزول بالتسمية فينصرفان (٧) .

وفى نهاية كلامه « عما كان ممنوعا من الصرف للمعدل مع علة أخرى وقد سمي » صحح مذهب سيبويه معللا ذلك بأن لفظ المعدل باق فلا أثر لزوال معناه .

يقول ابن مالك : والصحيح ما ذهب إليه سيبويه من منع الصرف ، لأن لفظ المعدل باق ، فلا أثر لزوال معناه ، كما

(٥) مع الهوامع للصيوطى ٨١/١ تحقيق د/عبد العال سالم مكرم

(٦) ينظر ضياء المسالك الى اوضح المسالك ٢٧٨/٣

(٧) ينظر شرح الكافية الشافية ١٤٨٢/٣ تحقيق د/عبد المنعم هريدى

لا أثر لزوال معنى الجمعية من مساجد - علما - ولا لزوال
معنى التانيث من سعاد ، علم رجل ، (٨) أم

السؤال الرابعة والثلاثون :

الخلاف فيما كان على « فعلان » وصفا وسمى به ثم نكر
من حيث منعه من الصرف وعده

لا خلاف في أن ما كان على فعلان وصفا ولم يسم به يمنع
من الصرف للوصفية وزيادة الألف والنون نحو : عطشان
وسكران .

لكن الخلاف هنا فيما لو سمي به ثم نكر
فسيبويه يمنعه من الصرف كما كان قبل التسمية به .
ويخرج النحاة ذلك بأن الاسم حينئذ شبيه بالوصف ،
وشبه العلة في هذا الباب علة .

أما الأخفش فيرى أنه يصرف ، لأن معنى الوصف قد
ذهب بالتسمية فليس في الكلمة إلا علة واحدة وهي زيادة
الألف والنون ، وهذه لا تكفي لمنع الاسم من الصرف (١)

(١) ينظر الكتاب ٢١٥/٣ والهمع ١١٦/١ - ١١٧ تحقيق د/عبدالمال
سالم مكرم وضياء السبلك إلى أوضح المسالك ٢٦٦/٣ - ٢٦٧ تحقيق
الشيخ محمد عبد العزيز النجار وشفاء العليل ٩٠٣/٢ والخصائص
١٩٩/٢ تحقيق محمد علي النجار

واليك ما قاله سيبويه فى كتابه موضحا رأيه فى هذه المسألة :

يقول : « هذا باب ما يحذف نون بعد ألف فلم ينصرف فى معرفة ولا نكرة . »

وذلك فحوصه سيبويه والمكران وسعجلان وأشباهها

وذلك أنهم جعلوا النون حيث جاءت بعد ألف كألف حمراء لأنها على مثالها فى عدة الحروف وللشرك والمسكران ، وهاتان اللزائدتان قد اختص بهما المذكر ، ولا تلحقه علامة التأنيث كما أن حمراء لم تؤنث على بناء المذكر . ولؤنث سكران بناء على حدة ، كما كان لمذكر حمراء بناء على حدة .

فأما ضارح فعلاء هذه المضارعة وأشباهها فيما ذكرت لك أجرى مجراها » (٢) .

ونلاحظ من كلام سيبويه أنه قاس سكران ونحوه ، أى ما ختم بالألف والنون - قاسه على حمراء ، فجعل النون فى سكران ونحوه كهزة حمراء ، حيث وقعت بعد الألف أيضا ، كما نلاحظ أنه جعل هذا الوزن خاصا بالمذكر

وقد أيد كثير من النحاة رأى سيبويه هنا وعللوا ذلك

بأن « فعلان » علم لهذا الوزن ، وهذا ما علل به سيبويه ذلك
فى نصه السابق .

يقول ابن جنى : وتقول : « فعلان » إذا كانت له « فعلى »
فإنه لا ينصرف معرفة ولا نكرة ، فلا تصرف « فعلان » هذا ،
لأنه علم لهذا الوزن بمنزلة حمدان وقحطان ، (٣) أ هـ

ويقول ابن هشام معللا بقاء المنع من الصرف فى هذا
الاسم بعد التنكير بأن الصفة لما ذهبت خلفتها العلمية :

« وإذا سمى بشيء من هذه الأنواع (٤) ، بقى على منع
الصرف ، لأن الصفة لما ذهبت بالتسمية خلفتها
العلمية » (٥) أ هـ

أما الأخفش فقد أيد مذهبه هنا الدنوشرى حيث قال :
الذى يقتضيه النظر صحة ما قاله الأخفش وكونه هو الصواب
لأنه عند قصد التنكير لا يعود الوصف ، ولا الدلالة عليه ، لأن
معنى أحمر حينئذ شخص ما سمى بهذا الاسم ولا نسأله بأن
الزائل عاد ، وقوله : « إذا زال المانع رجعت الصفة
غير مسلم » (٦) أ هـ

(٣) الخصائص ١٩٩/٢ وينظر الايضاح العضدى للفارمى ص ٣٠٨
تحقيق د . حسن شاذلى فرهود

(٤) يقصد ما منع من الصرف للوصفية وزيادة الألف والنون أو
الوصفية ووزن الفعل أو الوصفية والعدل . حيث سبق له أن تحدث
عن ذلك

(٥) أوضح المسالك لابن هشام ٣٦٦/٣ - ٣٦٧ تحقيق محمد
عبد العزيز النجار

(٦) حاشية الشيخ يس على التصريح ٢٢٧/٢

وما أميل إليه في هذه المسألة هو رأى سيبويه ، لأن الوصفية وإن زالت بالتسمية إلا أن هذا الاسم علم على هذا الوزن كما خرج العلماء رأى سيبويه ، فالعلمية قامت مقام الوصفية والمعروف أن العلم المختوم بالآلف والنون الزائحتين يمنع من الصرف

وتجرنا هذه المسألة إلى الحديث عما كان مختوما بالآلف والنون وسمى به نحو : « رمان » حيث جرى الخلاف أيضا بين الأخفش وسيبويه فيه .

فسيبويه يمنعه من الصرف كما هو مذهبه فيما سبق وهو مذهب الخليل أيضا . ويبني الخليل وسيبويه رأيهما على أساس اعتقادهما بأن الآلف والنون زائحتان فوزنه عندهما « فعالن » بضم النون

أما الأخفش فيرى أهالة النون ولذلك يحكم على هذا الاسم بأنه يصرف وعلى ذلك فوزن الكلمة عنده « فعال » (٧)

يقول سيبويه مبينا رأيه في ذلك : « وسألته عن «رمان» فقال : لا أصرفه ، وأحمله على الأكثر إذا لم يكن له معنى يعرف » (٨) أ هـ

(٧) ينظر الارتشاف لأبي حيان ٤٢٢/١ والإيضاح العضدي للغارسي
من ٢٠٨ تحقيق د/حسن شاذلي فرهود ط دار العلوم للطباعة والنشر
١٤٠٨ هـ ١٩٨٨ م
(٨) الكتاب ٢١٨/٣ تحقيق الأستاذ هارون

وهذا الخلاف نفسه يجرى بينهما أى بين الأخفش
وسيبويه فيما كان على « أفعل » وقد سمي به نحو : أكعب
واللب (٩)

فسيبويه كما هو مذهبه يمنع من الصرف ، والأخفش
يصرفه

يقول سيبويه : وإذا سميت رجلا باللب فهو غير مصروف
والمعنى عليه ، لأنه من اللب ، وهو أشعل ، ولو لم يكن المعنى
هذا ، لكان فعلل والعرب تقول (١٠) :

قد علمت ذاك بنات ألبه ، (١١) أ هـ

(٩) ينظر الارتشاف ٤٣٠/١ تحقيق د/ مصطفى النماس .
(١٠) ذكر الأستاذ هارون أنه من الخمسين المجهولة وينظر فى المقتضب
٥٠/١ لابن جنى ٢٠٠/١ ، ٣/٢٤ والكتاب ١٩٥/٣
(١١) الكتاب لسيبويه ١٩٥/٣ .

المسألة الخامسة والثلاثون

الخلاف فى منع « أحمر » من الصرف إذا نكر

لا خلاف فى أن « أحمر » ممنوع من الصرف للوصفية ووزن الفعل

فإذا نكر فقد اختلف فيه سيبويه والأخفش .

نسيبويه يرى أنه يظل ممنوعاً من الصرف كما كان قبل التنكير ، لأن الاسم فى الأصل وصف فليست الوصفية فيه عارضة

أما الأخفش فيصرفه حينئذ ويحتج لذلك بأن الوصف عارض فلا يحتج به (١)

يقول سيبويه مبيناً رأيه فى ذلك : « وأما أجمع وأكتع ، فإذا سميت رجلاً بواحد منهما لم تصرفه فى المعرفة وصرفته فى النكرة ، وليس واحد منهما فى قولك : مررت به أجمع أكتع ، بمنزلة أحمر ، لأن أحمر صفة للنكرة ،

(١) ينظر التخمير لشرح الفصائل للخوارزمي ٢٢٣/١ - ٢٢٤ تحقيق د/عبد الرحمن العثيمين .

وأجمع واكتع إنما وصف بهما معرفة ، فلم ينصرها ، لأنها
معرفة : (٢) أ هـ

وقد نص على هذا الخلاف كثير من النحاة ، يقول
الزمخشري : « إلا أن نحو أحمر فإن فيه خلافا بين الأخفش
وصاحب الكتاب ، (٣) أ هـ »

ويقول الخوارزمي في شرحه لكلام الزمخشري السابق :
« اعلم أن أحمر لا ينصرف بالإجماع لما فيه من تركيب الوزن ،
فإذا سميت به لم ينصرف أيضا بالإجماع ، وهذا لأن وزن
الفعول وإن كان لا يعتد به ، إلا مع الوصف والعلمية ، لكن
في الأول وجد الوصف ، وفي الثاني وإن زال لكن إلى العلمية
فإذا ذكرته فهنا اختلف سيديويه والأخفش ، فعند سيديويه
يبقى كما كان غير منصرف ، وعند الأخفش ينصرف . »

كذا رواية هذه المسألة في شرح الكتاب للسيرافي ،
احتج الأخفش بأن الوصفية وإن جاءت بعد العلمية ، لكنه
وصف عارض فلا احتجاج به كما في نسوة أربع . حجة
سيديويه هذا الوصف إنما يكون عارضا لو لم يكن
الاسم في الأصل وصفا « (٤) أ هـ »

(٢) الكتاب ٢٠٢/٣ - ٢٠٣

(٣) التخمير شرح المفصل ٢٢٣/١

(٤) التخمير شرح المفصل للخوارزمي ٢٢٣/١ - ٢٢٤

ويبين ابن هشام أن الأخفش خالف سيبويه في هذه الكلمة وما يماثلها في كتاب له يسمى بالحواشي ، ووافقته على رأيه في كتاب آخر له أيضا يسمى بالأوسط .

يقول ابن هشام وهو يتحدث عن الأسباب التي يصرف الممنوع من الصرف بسببها : « الأول : أن يكون أحد سببيه العامة ثم ينكر ، تقول : رب فاطمة ، وعمران ، وعمر ، ويزيد وإبراهيم ، ومعد يكرب ، وأرطى .

ويستثنى من ذلك : ما كان صفة قبل العلمية كاحمر وسكران ، فسيبويه يبقيه غير منصرف . وخالفه الأخفش في الحواشي ، ووافقته في الأوسط ، (٥) أ هـ

وما أميل إليه في هذه المسألة هو رأى سيبويه ، لأن العلمية لما زالت صار الاسم ممنوعا من الصرف بسبب الوصفية ووزن الفعل ، لأن الوصفية كانت قد اختفت بسبب العلمية التي طرأت على الاسم ، فلما زالت العلمية ظهرت الوصفية مرة أخرى .

المسألة السادسة والثلاثون :

الخلاف في سبب رفع الفعل المضارع

هذه المسألة من المسائل التي تتكرر على السنته
المعربين كثيرا ، والمشهور فيها هو رأى الفراء القائل بأن
المضارع يرفع لتجرده من الناصب والجازم ، ولعل سبب
شهرة هذا الرأى هو خفته وسهولته .

لكن المسألة فيها آراء كثيرة غير هذا الرأى وفيها
خلاف بين سيبويه والأخفش وهذا هو الذى جعلنى أنكرها
ضمن مسائل هذا البحث .

فسيبويه يرى أن المضارع يرفع لوقوعه موقع الاسم
وهذا مذهب جمهور البصريين أيضا .

أما الأخفش فيرى أن المضارع يرفع بسبب التعرى
من العوامل اللفظية مطلقا وهذا مذهب جماعة من البصريين
أيضا (١) .

يقول سيبويه مبينا سبب رفع المضارع : « هذا باب وجه
دخول الرفع فى هذه الأفعال المضارعة للأسماء . »

اعلم أنها إذا كانت فى موضع اسم مبتدأ ، أو موضع اسم بنى على مبتدأ ، أو فى موضع اسم مرفوع غير مبتدأ ولا مبنى على مبتدأ ، أو فى موضع اسم مجرور أو منصوب ، فإنها مرتفعة ، وكنونتها فى هذه المواضع ألزمتها الرفع ، وهى سبب دخول الرفع فيها . وعلته : أن ما عمل فى الأسماء لم يعمل فى هذه الأفعال على حد عمله فى الأسماء ، كما أن ما يعمل فى الأفعال فينصبها ، أو يجزمها لا يعمل فى الأسماء وكنونتها فى موضع الأسماء ترفعها كما يرفع الاسم كينونته مبتدأ « (٢) أ هـ

وعلى الرغم من تصريح سيبويه هنا بسبب رفع الفعل المضارع كما هو واضح من هذا النص الذى ذكرناه له ، إلا أن بعض النحاة يجعلون هذا رأى لعامة البصريين غير الأخفش والزجاج ، ولم يخصصوا سيبويه بالذكر ، ولعلهم فى هذا يعتمدون على أن سيبويه إمام هذه المدرسة

يقول ابن مالك : « رافع المضارع تجرده من الناصب والجازم وفاقاً للفراء ، لا لحوله محل الاسم خلافاً لبصريين » أ هـ

وقد علق الشيخ خالد الأزهرى على ذلك فقال : أجمع النحويون على أنه إذا تجرد من الناصب والجازم وسلم من نوى التركيد والإناث كان مرفوعاً كيقوم ، وإنما اختلفوا

فى تحقيق الرفع على أقوال أصحابها قولهم : رافع المضارع
تجرده من الناصب والجازم وفاقا للفراء ، وغيره من حذاق
الكوفيين ، والأخفش لا رافعه حوله محل الاسم خلافا
للبريين غير الأخفش والزجاج « (٣) أ هـ

وهذا ما سار عليه صاحب الانصاف فى كتابه حيث نسب
الرأى للبريين عامة وجعل المسألة على ذلك من المسائل
الخلافية بين البريين والكوفيين ، هذا على الرغم من أنه
تصل فى مذهب الكوفيين فنسب التتول بالتعوى من العوامل
الناصبية والجازمة إلى أكثرهم .

يقول : اختلف مذهب الكوفيين فى رفع الفعل المضارع
نحو : « يقوم زيد ، ويذهب عمرو » فذهب الأكثرون إلى أنه
يرتفع لتعريه من العوامل الناصبة والجازمة ، وذهب الكسائى
إلى أنه يرتفع بالزائد فى أوله .

وذهب البريون إلى أنه يرتفع لقيامه مقام
الاسم « (٤) أ هـ

والمسألة بهذه الصورة قد تخرج عن موضوع البحث
الذى نحن بصدد ، لكن ما جعلنى أذكرها هنا هو أن بعض
النحاة كالمسيوطى فصل فنسب الرأى الأول إلى سيبويه

(٣) شرح التصريح للشيخ خالد الأزهرى ٢٢٩/٢

(٤) الانصاف فى مسائل الخلاف ٥٥٠/٢ - ٥٥١

وجمهور البصريين ، ونسب الثاني الى الأخفش وجماعة
من البصريين .

يقول السيوطي : « وفي عامل الرفع فيه - يقصد المضارع -
أقوال :

أحدها : نفس التجرد والتعري من الناصب والجازم ،
فهو معنوى ، وهو رأى الفراء ، واختاره ابن مالك ، وقال
إنه سأل من الخفض ، ونسبه لحدائق الكوفيين واختاره أيضا
ابن الخباز .

والثاني : وقوعه موقع الاسم فهو معنوى أيضا . وهذا
مذهب سيبويه وجمهور البصريين ، وقال ابن مالك إنه
منقضى بنحو : هلا تفعل ، وجعلت أفعل ، ومالك لا تفعل ،
ورأيت الذى يفعل ، فإن الفعل فى هذه المواضع مرفوع مع أن
الاسم لا يقع فيها .

والثالث : وعليه الكسائى : أنه ارتفع بحروف المضارعة
فيكون عامله لفظيا .

والرابع : أنه ارتفع بنفس المضارعة ، وعليه
ثعلب « (٥) أ هـ

ثم يذكر السيوطى نقلا عن أبى حيان رأيا آخر وهو

التعري من العوامل اللفظية مطلقا ويبين أن ذلك هو مذهب جماعة من البصريين ، وأنه عزى للفراء والأخفش (٦) .

والمسألة بهذه الصورة تخرج عن كونها مسألة خلاف بين البصريين والكوفيين بصفة عامة إلى كونها مسألة خلاف بين فريق من النحاة وفريق آخر سواء كان في ذلكم أو هو—ولا، بصريون أم كوفيون .

ولعل هذا مما يؤيد رأينا هنا في جعلها مسألة خلاف بين الأخفش وسيديويه .

وفي المسألة آراء أخرى ذكرها أبو حيان وهي :

١ - أن المضارع ارتفع بالإهمال وهذا قول الأعلام

٢ - أنه ارتفع بالسبب الذي أوجب له الإعراب ، لأن الرفع نوع من الإعراب (٧) .

ومما ذكرناه من آراء النحاة في رفع المضارع يتبين لنا أنهم ينسبون إلى الفراء القول بالتجرد مرة ، وهذا هو المشهور عنه في هذه المسألة ، كما ينسبون إليه القول بالتعري ، كما هو رأى الأخفش ، وهذا ما ذكره عنه أبو حيان .

(٦) المرجع السابق نفسه

(٧) الهمع ٢/٢٧٤

وعلى كلتا الحالتين فالأمر لا يختلف في القولين في نظري ، لأن التجرد تعبر عن العوامل ، ولعل ذلك هو الذي جعل أبا حيان ينسب الرأي القائل بالتعسري إلى الأخفش والفراء (٨) .

(٨) ينظر خطي متعثرة على طريق تجديد النحو العربي من ١١٨ - ١١٩ د/عفيف دمشقية

المسألة السابعة والثلاثون :

« الخلاف فى إعراب الفعل الواقع بعد حتى إذا

كانت مسبقة بفعل غير موجب »

يختلف الأخفش مع سيبويه فى إعراب الفعل الواقع بعد حتى إذا كان ما قبلها غير موجب نحو : ما سرت حتى أدخل الحينة »

فسيبويه يوجب فيه النصب ويمنع الرفع ، ويعلل لعدم جواز الرفع فيه ، بأنه على معنى السببية للأول فى الثانى ، والأول منفى لم يقع ، فلا يكون نفى السبب موجبا لوجود مسببه (١) .

وقد أوضح ذلك ابن يعيش فقال : وأما قولهم : « أسرت حتى تدخلها ؟ فلا يجوز فيه الا النصب ، لأن الرفع بعد حتى يوجب أن يكون ما قبلها سببا لما بعدها ، وموجبا له ، فلا بد أن يكون واجبا ، وأنت إذا استفهمت كنت غير موجب ، فلا يصلح أن يكون سببا ، فيبطل الرفع ، وتعين النصب (٢) أ هـ

(١) الكتاب ٢٤/٢ - ٢٥

(٢) شرح الفصل لابن يعيش ٢٢/٧

ويرى الأخفش أن الرفع فى ذلك جائز ، بناء على أن أصل الكلام موجب وهو « سرت حتى أدخل المدينة ، ثم أدخلت أداة النفى على الكلام بأسره شغفت أن يكون سير كان عند دخول ، فكانك قلت : ما وقع السير الذى كان سببا لدخول المدينة .

ويذكر النحاة أن الأخفش أجاز ذلك قياسا ، وأنه نص على أن العرب لم ترفعه (٣) .

ونشير هنا إلى أنه يراد بالفعل غير الموجب هنا ما كان منفيا أو ما فيه الاستفهام وقلما التى يراد بها النفى المحض . وقد مثنا للنفى فيما سبق ، ومثال الاستفهام قولهم : أسرت حتى تدخل المدينة ؟ ومثال ما كان فيه قلما : « تلما سرت حتى أدخلها » .

ويجيز أبو على والرماني وابن السيد وجماعة الرفع بعد « قل » إذا أريد بها التقليل لا النفى (٤) ، وقد منع سيبويه الرفع فى « قل » فى الحاليتين كما سيظهر لنا من خلال ما قاله فى هذه المسألة .

يقول سيبويه وهو يتحدث عن إعراب الفعل الواقع بعد حتى المسبوقة بفعل غير موجب : « واعلم أن الفعل إذا كان

(٣) الهمع ١١٥/٤ والارتشاف ٤٠٤/٢ وينظر معاني القرآن للأخفش ١٢١/١

(٤) الارتشاف ٤٠٤/٢ والهمع ١١٥/٤

غير واجب ، لم يكن إلا النصب ، من قبل أنه إذا لم يكن واجبا رجعت « حتى » إلى « أن » و « كى » ، ولم تصر من حروف الابتداء ، كما لم تصر إذن فى الجواب من حروف الابتداء إذا قلت : إذن أظنك ، وأظن غير واقع فى حال حديثك .

وتقول : أيهم سار حتى يدخلها ، لأنك قد زعمت أنه كان سيرد دخول ، وإنما سألت عن الفاعل ، ألا ترى أنك لو قلت : أين الذى سار حتى يدخلها وقد دخلها لكان حسنا ، ولجاز هذا أنذى يكون لما قد وقع ، لأن الفعل ثم واقع ، وليس بمنزلة قلما سرت إذا كان نافيا لكثير ما ، ألا ترى أنه لو كان قال : قلما سرت فأدخلها ، أو حتى أدخلها ، وهو يريد أن يجعلها واجبة خارجة من معنى قلما ، لم يستقم إلا أن تقول : قلما سرت فدخلت وحتى دخلت ، كما تقول : ما سرت حتى دخلت ، فإنما ترفع بحتى فى الواجب ، ويكون ما بعدها منفصلا من الأول كان مع الأول فيما مضى أو الآن ، ونقول : أسرت حتى تدخلها نصب ، لأنك لم تثبت سيرا تزعم أنه قد كان معه دخول ، (٥) أهـ

وما جاء فى معانى القرآن للأخفش لا يعبر عن هذا الرأى الذى نسبته النحاة إليه حيث جعل ما بعد حتى المـسبوقـة ينفى منصوبا .

يقول وهو يتحدث عن حتى ، وبعد أن بين أن ما بعدها
ينتصب بأن مضمرة

« وكذلك ما انتصب بعد « حتى » إنما انتصب بضمير
« أن » ، قال : (حتى يأتى وعد الله) (٦) و (حتى تتبع
ملتهم) (٧) إنما هو : حتى أن يأتى وحتى أن تتبع ، وكذلك
جميع ما فى القرآن من حتى ، وكذلك (وزلزلوا حتى يقول
الرسول) (٨) أى حتى أن يقول ، لأن حتى فى معنى « إلى »
وقد ترئت هذه الآية : (وزلزلوا حتى يقول الرسول) ، يريد
حتى الرسول قائل ، جعل ما بعد « حتى » مبتدأ ، وقد يكون
ذلك نحو قولك : سرت حتى أدخلها ، إذا أردت : سرت فإذا
أنا داخل فيها ، وسرت أمس حتى أدخلها اليوم ، أى حتى
أنا اليوم أدخلها فلا أمنع .

وإذا كان غاية لسير نصيبته ، وكذلك ما لم يجب مما يقع
عليه « حتى » نحو : (لا أبرح) (٩) حتى أبلغ مجمع البحرين
أو أمضى حقباً) « (١٠) أ هـ

ويقول : « وقال : (لا يؤمنون به حتى يروا العذاب

(٦) الرعد / ٢١

(٧) البقرة / ١٢٠

(٨) البقرة / ٢١٤

(٩) الكهف / ٦٠

(١٠) معانى القرآن للأخفش ١/ ١٢٠ - ١٢١ تحقيق د/فائز فارس

الأليم (١١) لثباتهم) ليس بمعطوف على « حتى » ، إنما هو جواب لقوله : لا يؤمنون به ، فلما كان جواباً للإنفي انتصب ، (١٢) أ هـ

ولعلنا تيقنا بعد ما رأينا من آراء الأخفش في معاني القرآن في هذه المسألة وفي غيرها مما مضى أنه لا يضم آراءه في مسائل الخلاف بينه وبين سيبويه ولذلك فقد اعتمدنا في توثيق آراء الأخفش التي خالف فيها سيبويه من أمهات الكتب كما هو واضح في البحث ، أما بالنسبة لآراء سيبويه فقد حرصت على توثيقها من كتابه .

وقد رأينا قبل ذلك أن الأخفش أجاز الرفع هنا قياساً ، وأنه نص على أن العرب لم ترفعه كما ذكر النحاة عنه ذلك (١٣) .

ولأجل هذا وجدنا أن أبا حيان علق على ذلك بأن هذه المسألة يمكن أن تكون من مسائل الخلاف بين الأخفش وسيبويه ، ويمكن أن لا تكون . يقول أبو حيان : « وما قبل حتى إما أن يكون واجباً ، أو غير واجب ، إن كان غير واجب نحو : ما سرت حتى أدخل المدينة ، فالنصب ، وأجاز أبو الحسن الرفع قياساً ، فقليل هي مسألة خلاف بين

(١١) الشعراء / ٢٠١ ، ٢٠٢ .

(١٢) معاني القرآن للأخفش ٤٢٧/٢ تحقيق د/فائق غارش .

(١٣) ينظر الارتشاف ٤٠٤/٢ والهمع ١١٥/٤ .

سيبويه وأبى الحسين ، وقيل ليست مسألة خلاف ، لأن الوجه الذي منع سيبويه الرفع فيه غير الوجه الذي جوز فيه الأخفش الرفع .

فإن الوجه الذي منع سيبويه الرفع فيه هو أن النفي للسير لا يكون سببا للدخول ، والوجه الذي جوز الأخفش به ، أن يكون أصل الكلام واجبا وهو : سرت حتى أدخل المدينة ، ثم أدخلت أداة النفي على الكلام بأمره فينتفى أن يكون عنك سير كان عنه دخول ، فكأنك قلت : ما وقع السير الذي كان سببا لدخول المدينة ، وصحح ابن عصفور قول الأخفش وتارة أبطله ، (١٤) أ هـ

ويعلق ابن هشام والأشمونى على رأى الأخفش بما يخرج المسألة أيضا من مسائل الخلاف بينه وبين سيبويه .

يقول ابن هشام : « وأجاز الأخفش الرفع بعد النفي على أن يكون أصل الكلام إيجابا ، ثم أدخلت أداة النفي على الكلام بأمره ، لا على ما قبل حتى خاصة ، ولو عرضت هذه المسألة بهذا المعنى على سيبويه ، لم يمنع الرفع فيها ، وإنما منعه إذا كان النفي مسلطا على السبب خاصة وكل أحد يمنع ذلك » (١٥) أ هـ

(١٤) الارتشاف لأبى حيان ٤٠٤/٢

(١٥) مفتى اللبيب لابن هشام ص ١٧١ تحقيق د/مازن المبارك وينظر

شرح الأشمونى بحاشية الصبان ٣٠٠/٢

كما أخرج الصبان أيضا هذه المسألة من مسائل الخلاف فقال معلقا على قول الأشمونى « ولو عرضت المسألة على سيلبويه لم يمنع الرفع فيها »

« أى لوجود الشرط ، لأن عدم السير ، يتسبب عنه عدم الدخول ، أى فلا خلاف فى الحقيقة » (١٦) أ هـ
وبناء على ذلك يمكننا أن نقول : إن الخلاف فى هذه المسألة خلاف ظاهرى فقط .

المسألة الثامنة والثلاثون :

الخلاف في « كى » المصدرية

يقسم النحاة « كى » قسمين

الأول : تكون فيه حرف جر بمعنى اللام فتفهم العلة
نحو : جئت كى تكرمنى .

وقد بين النحاة أن « كى » شئ هذا القسم تعرف بدخولها
على « أن » المصدرية مضمرة كما فى المثال الذى ذكرناه ، أو
بدخولها على « ما » الاستفهامية فى قولهم : فى السؤال عن
العلة : كيما ، بمعنى : له .

أو بدخولها على « ما » المصدرية كما فى قول الشاعر (١)

إذا أنت لم تنفع فضر فإنما
يرجى الفتى كيما يضر وينفع

(١) البيت لعبد الأعلى بن عبد الله وهو فى مغنى اللبيب ص ٢٤١
تحقيق د/مازن المبارك وشرح الأشموني بحاشية الصبان ٢٧٩/٣ والهمع
٩٨/٤ تحقيق د/عبد العال سالم مكرم ونسبه المحقق فيه الى قيس بن
الخطيم برواية : « يراد ، مكان » يرجى ، ونسبه العيني فى الشواهد
الصغرى بهامش الأشموني ٢٠٤/٣ الى النابغة وذكر أنه قيل : الذى يأتى
وقيل الجعدى برواية « يراد » بدلا من « يرجى » والبيت من الطويل .

وقيل إن « ما » فى البيت كلفة .

القسم الثانى من أقسام « كى » تكون فيه بمنزلة « أن »
المصدرية معنى وعملا ويتعين ذلك فى الواقعة بعد اللام وليس
بعدها « أن » نحو قوله تعالى : « لكيلا تأسوا على ما فاتكم » (٢)

وهذا القسم هو الذى وقع الخلاف فيه بين سيبويه
والأخفش ، لأن الأخفش يرى أن « كى » تكون جارة دائما وأن
النصب بعدها يكون بأن مضمرة أو ظاهرة .

أما سيبويه فيرى أن « كى » تأتى جارة كما فى القسم
الأول وناصبية كما فى القسم الثانى وحينئذ تكون هى
الناصبية بنفسها وليس بأن مضمرة بعدها كما يرى
الأخفش (٣)

وقد نسب النحاة هذا الرأى إلى الأخفش على الرغم من
أنه صرح فى معانى القرآن ، له بما يوافق رأى سيبويه
حيث قسم « كى » إلى جارة وناصبية

يقول : « قوله : « ليشتروا به ثمنا قليلا » (٤) فهذه اللام

(٢) الحديد / ٢٢

(٣) ينظر الكتاب لسيبويه ٥/٣ والارتشاف ٢/٣٩٢ ومغنى اللبيب
ص ٢٤١ ، ٢٤٢ تحقيق د/مازن المبارك والهمع ٨/٤ والأشمونى بحاشية
الصبيان ٣/٢٧٩ ، ٢٨١ والمساعد لابن عقيل ٦٨/٢ - ٧١ والتصريح ٢٣٠/٢
(٤) البقرة / ٧٩

إذا كانت فى معنى « كى » ، كان ما بعدها نصبا على ضمير « أن » ، وكذلك المنتصب بعد « كى » هو أيضا على ضمير « أن » ، كأنه يقول : « للاشتراء » فـ « يشتروا » لا يكون اسما إلا « بأن » فـ « أن » مضمرة ، وهى الناصبة ، وهى فى موضع جر باللام ، وكذلك : « كى لا يكون دونة » (٥) « أن » مضمرة ، وقد جرته كى ، (٦) أ هـ

ويقول : وقد تكون « كى » بمنزلة « أن » ، هى الناصبة ، وذلك قولك : « لكيلا تأسوا » فأوقع اللام ، ولو لم تكن « كى » وما بعدها اسما لم تقع عليها اللام ، (٧) أ هـ

ولعل هذا الرأى الذى قال به الأخفش من أن « كى » تكون جارة دائما موجود فى غير معانى القرآن ، لأنه كما بينت قبل ذلك لم تكن مسائل الخلاف بينه وبين سيبويه موجودة فى هذا الكتاب .

وقد رد النحاة رأى الأخفش الذى يخالف به سيبويه هنا بدخول اللام على « كى » ، كما فى قوله تعالى : « لكيلا تأسوا على ما فاتكم » (٨) ، لأن حرف الجر لا يدخل على حرف

(٥) الحشر / ٧

(٦) معانى القرآن للأخفش ١١٩/١ - ١٢٠ تحقيق د/فائز فارس

(٧) معانى القرآن للأخفش ١٢٠/١ تحقيق د/فائز فارس

(٨) الحديد / ٢٣

جر مثله ، فإن زعم الأخفش أن « كى » تأكيد للام ، رد بان
الفصح المقيس لا يخرج على الشاذ (٩)

وينسب أبو حيان رأى الأخفش هنا إلى الخليل أيضا
فيقول :

« كى » حرف باتفاق ، ومذهب سيبويه والأكثرين أنها
تكون جارة بمعنى اللام ، وناصفة للمضارع ، فإذا نصبت
فسيبويه يقول : تنصب هى بنفسها ، والخليل والأخفش
يقولان : أن مضمرة بعدها « (١٠) أ هـ

وما قاله أبو حيان هنا من نسبة الرأى إلى الخليل
والأخفش قاله السيوطى أيضا (١١)

ولم أر فيما وقعت يدى عليه من مصادر من نسب هذا
الرأى إلى الخليل ، ولم يذكر سيبويه ذلك ولم يشر إليه
عند حديثه عن « كى »

يقول سيبويه فى باب إعراب المضارعة للأسماء : « اعلم
أن هذه الأفعال لها حروف تعمل فيها فتنصبها ، لا تعمل

(٩) ينظر مغنى اللبيب ص ٢٤٢ تحقيق د/مازن المبرور
والتمريض ٢٢٠/٢

(١٠) الارتشاف لأبى حيان ٣٩٢/٢

(١١) هجع الهوامع للسيوطى ٩٨/٤ تحقيق د/عبد العال سالم مكرم

فى الأسماء ، كما أن حروف الأسماء التى تنصبها لا تعمل فى الأفعال ، وهى : « أن » وذلك قولك : أريد أن تفعل ، وكى ، وذلك قولك : جئتك لىكى تفعل ، ولن ، (١٢) أ هـ

ويقول : « وبعض العرب يجعل « كى » بمنزلة حتى ، وذلك أنهم يقولون : كيمه فى الاستفهام ، فيعملونها فى الأسماء ، كما قالوا حتى مه ، وحتى متى ، وله . فمن قال : كيمه ، فإنه يضر أن بعدها ، وأما من أدخل عليها اللام ، ولم يكن من كلامه كيمه ، فإنها عنده بمنزلة « أن » وتدخل عليها اللام كما تدخل على « أن » . ومن قال : كيمه ، جعلها بمنزلة اللام ، (١٣) أ هـ

وقد علق السيرافى على قول سيبويه : « ومن قال كيمه ، جعلها بمنزلة اللام » بقوله : « يعنى أنها تكون جارة » (١٤) أ هـ

فسيبويه كما نرى لم ينطرق إلى رأى الخليل الذى نسبته بعضهم إليه على الرغم من أننا تعودنا أن نرى آراء الخليل فى كتابه ، فلعل الخليل قال بذلك فى بعض كتبه .

هذا وللكوفيين رأى فى « كى » يرون فيه أنها لا تكون جارة ، بل هى عندهم مختصة بالفعل ناصبة له .

(١٢) الكتاب لسبويه ٥/٣ تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون
(١٣) الكتاب لسبويه ٦/٣ تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون
(١٤) الكتاب لسبويه ٦/٣ هامش «٧» تحقيق الأستاذ عبد السلام

وهناك من يرى أنها مختصة بالاسم فلا تكون ناصبة
لأضارع (١٥) .

(١٥) ينظر الارتشاف ٢٩٣/٢ والهمع ٩٨/٤ والمغنى ص ٢٤١ تحقيق
د/مائن المبارك

المسألة التاسعة والثلاثون :

الخلاف فى جازم جواب الشرط

يخالف الأخفش فى أحد قوليه سيبويه فى جازم جواب الشرط

وأقول : فى أحد قوليه ، لأن الأخفش له رأيان فى هذه المسألة

الأول : وافق فيه سيبويه وهو كون الجواب مجزوما بالأداة وفعل الشرط معا .

والثانى : وهو الذى خالف فيه سيبويه وهو كون الجواب مجزوما بفعل الشرط .

وينسب السيرافى لسيبويه القول بأن الجواب مجزوم بفعل الشرط وهذا مذهب المحققين من البصريين أيضا واختاره الجزولى وابن عصفور والأبدى (١) .

(١) يظهر ارتشاف الضرب لأبى حيان ٥٥٧/٢ ودمع الهوامع للسيوطى ٢٣١/٤ - ٢٣٢ وشرح التصريح للشيخ خالد الأزهرى ٢٤٨/٢

والمسألة بهذه الصورة تخرج من المسائل الخلافية التي
نحن بصدد الحديث عنها

والحق أني كنت قد اعتزمت اخراج هذه المسألة
من مسائل الخلاف لما وجدته من أقوال النحاة الذين ينسبون
الرأين الى الأخفش وإلى سيبويه أيضا ، لكنني عندما رجعت
الى كتاب سيبويه وجدت أن كلامه لا يقطع بأحد الرايين فيها
بل يحتمل كلا منهما فهو يقول :

« واعلم أن حروف الجزاء تجزم الأفعال ، وينجزم
الجواب بما قبله . »

وزعم الخليل أنك إذا قلت : إن تأتني ، آتكَ ، فأنتك
انجزمت بأن كما تنجزم اذا كانت جوابا للأمر حين قلت :
أتتني آتكَ » (٢) آ هـ .

ولو نظرنا الى كلام سيبويه هذا سنجد أن صدره لا يقطع
بأن الجواب مجزوم بالفعل فقط أو بالأداة فقط أو بهما معا ،
لأن قوله : وينجزم الجواب بما قبله ، يحتمل ذلك كله .

اكن ما ذكره عن الخليل يفيد بأن الجواب مجزوم بالأداة
والفعل معا .

ولم يخالف سيبويه الخليل فيما زعمه - على حد تعبيره - وهذا هو الذى جعلنى أدرج هذه المسألة ضمن المسائل الخلافية وتوضيحا لما ذكرته نورد هنا بعض ما قاله النحاة فى نسبة هذين الرأيين الى سيبويه ، والأخفش .

يقول أبو حيان : وذكر بعض أصحابنا الاتفاق على أن أداة الشرط عاملة الجزم فى فعل الشرط ، وشذ المازنى ، فعنه فى قول : إنه مبنى هو وفعل الجزاء ، وعنه فى قول إنه معرب وفعل الجزاء مبنى ، والمختار أن الأداة هى الجازمة لفعل الجواب ، وهو مذهب المحققين من البصريين ، وعزاه السيرافى الى سيبويه ، وذهب الأخفش الى أنه مجزوم بفعل الشرط ، وقيل الجزم بالأداة وفعل الشرط معا ، ونسب هذا الى سيبويه والخليل والأخفش أيضا ، وذهب الكوفيون الى أنه انجزم على الجوار ، كما ينجر الاسم على الجوار « (٣) » أهـ

ويقول السيوطى : « وجازمه ، أى الجواب ، الأداة ، عملت فيه كما عملت فى الشرط باتفاق ، لاقتضاءها إياهما ، فعملت فيهما ، كما عملت : كان ، وظن ، وإن فى جزأيهما . »

هذا مذهب المحققين من البصريين ، وعزاه السيرافى لسيبويه ، واختاره الجزولى ، وابن عصفور ، والأبذى ، وقيل جازمه فعل الشرط ، قاله الأخفش ، واختاره ابن مالك (٤) ،

(٣) انظر شرح تيسير الفوائد لابن مالك ٥٥٧/٢ تحقيق د/مصطفى النحاس

(٤) ينظر شرح تيسير الفوائد لابن مالك ٨٠/٣

لأنه مستدع له بما أحدثت فيه الأداة من المعنى والاستلزام .
ورد بأن النوع لا يعمل ، إذ ليس أحدهما بأولى من الآخر ،
وإنما يعمل بمزية ، وهو أن يضمن العامل من غير النوع
أو شبهه كعمل الأسماء فى الأسماء ، وقيل : جازمه هما أى :
الأداة والفعل معا ، ونسب أيضا للأخفش قال : المجموع هو
الباطل ، فهو العامل ، قال : وباطل أن يكون العمل ، لـ « إن »
لأن الجزم نظير الجر ، فإذا كان الجار وهو أقوى لا يعمل عملين
فأحرى ألا يعلمه الجازم .

ورد بأن الجار لا يقتضى معمولين ، والجازم يقتضيهما
فيعمل فيهما ، وبأن كل عامل مركب من شيئين لا يجوز حذف
أحدهما كإدما ، وحيثما ، وقد يحذف فعل الشرط دون الأداة ،
فدل على أن العامل ليس مركبا منهما ، وبأن الجازم لا يحذف
معموله ، والجواب يجوز حذفه ، فلو كان العامل مجموع الأداة
والشرط ، لزم إبقاء الجازم مع حذف معموله ، بخلاف ما إذا
العامل الأداة وحذف ، فإنها تكون قد أخذت معمولا واحدا .
فلا يقبح « (٥) أ هـ

ولعل هذا الاختلاف فى نسبة هذه الآراء الى سيبويه أو
الأخفش هو الذى جعل صاحب الانصاف ينص على اختلاف
اللصريين فى هذه المسألة دون أن ينسب رأيا معيناً الى عالم
معين منهم حين قال :

(٥) مع الهوامع للسيوطى ٢٢١/٤ - ٢٢٢ تحقيق د/عبد العال
سالم مكرم وينظر شرح التصريح ٢٤٨/٢

« ذهب الكوفيون الى أن جواب الشرط مجزوم على الجوار ، واختلف البصريون ، فذهب الاكثرون الى أن العامل فيهما حرف الشرط ، وذهب آخرون الى أن حرف الشرط ، وفعل حرف الشرط يعمل في فعل الشرط ، وفعل الشرط يعمل في جواب الشرط ، وذهب أبو عثمان المازني الى أنه مبنى على الوقف ، (٦) أ هـ

ولعل مما يؤكد ما قلته من أن كلام سيبويه يحتمل الأمرين ما ذكره الشيخ خالد الأزهرى فى شرح التصريح حينما قال : « وقيل الأداة والشرط كلاهما جزم الجواب ٠٠٠ ونسب هذا القول لسيبويه والخليل ، (٧) أ هـ

ويؤكد أنه أكثر ما ذكره ابن مالك من أن كلام سيبويه يجب أن يؤول على أن الفعل هو الجازم للجواب ٠ وهذا ما يراه ابن مالك ويرجحه ٠

يقول ابن مالك بعد أن ذكر آراء العلماء فى جازم الجواب « وإذا بطل جزم الجواب بما سوى فعل الشرط ، تعين كونه مجزوما بفعله ، لاقتضائه إيائه ، بما أحدثت فيه الأداة من المعنى والاستلزام ، وعلى هذا يؤول قول سيبويه :

(٦) الانصاف فى مسائل الخلاف للإمامين ٢٠٢/٢ تحقيق الشيخ محمد محبى الدين
(٧) شرح التصريح للشيخ خالد الأزهرى ٢٤٨/٢

« واعلم أن حروف الجزاء تجزم الأفعال ، ويجزم الجواب بما قبله ، لأن ترك تأويله ينتضى أن يكون للفاعل والمفعول حظ في جزم الجواب ، وذلك لا يصح اتفاقا ، وقد دل الحليل على أن جزم الجواب ليس بالأداة والشرط معا ، ولا بالأداة وحدها ، فأم يبق ما يحمل عليه قول سيبويه إلا فعل الشرط وحده ، (٨) أهـ »

وأرى أن أوضح الآراء عامة في هذه المسألة هو رأى المحققين من البصريين الذين يرون أن الجواب مجزوم بالأداة كما جزم فعل الشرط بها .

المسألة الأربعون :

« الخلاف فى جواز حذف الفاء الداخلة فى جواب الشرط »

يختلف الأخفش وسيبويه فى جواز حذف اللاء من جواب الشرط دون أن ينوب عنها شيء

فسيبويه لا يجيز حذف الفاء من جواب الشرط دون نيابة
« إذا » عنها إلا فى الضرورة .

يقول : « واعلم أنه لا يكون جواب الجزاء إلا بفعل أو بالفاء . »

فأما الجواب بفعل فنحو قولك : إن تأتني آتتك ، وإن تضرب أضرب ، ونحو ذلك .

وأما الجواب بالفاء فقولك : إن تأتني فأنا صاحبك ، ولا يكون الجواب فى هذا الموضع بالواو ولا بثم .^{١٠} وسألت الخليل عن قوله عز وجل : وإن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون ، (١) فقال : هذا كلام معلق بالكلام الأول كما كانت الفاء معلقة بالكلام الأول^{١٠} . وسألته عن قوله :

إن تأتني أنا كريم ، فقال : لا يكون هذا إلا أن يضطر شاعر
من قبل أن أنا كريم ، يكون كلاما مبتدأ ، والفاء وإذا لا يكونان
إلا معلقين بما قبلهما ، فكرهوا أن يكون هذا جواباً حيث لم
يشبه الفاء ، وقد قاله الشاعر مضطراً ، يشبهه بما يتكلم به
من الفعل قال حسان بن ثابت (٢) :

من يفعل الحسنات الله يشكرها
والشر بالشر عند الله مثان « (٣) أ هـ

ويرى الأخفش أن الفاء يجوز حذفها مطلقاً ، ويمنع جعل
« إذا » نائبة عن الفاء في الربط فيما وردت فيه ويحتج لذلك
بقوله تعالى : « وإن أطمعتموهم أنكم لمشركون » (٤)

وبتراءة من قرأ « وما أصابكم من مصيبة بما كسبت
أيديكم » (٥) في قراءة نافع وابن عامر .

وبناء على ذلك فهو يرى أن الفاء محذوفة في قوله تعالى :
« وإن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون » (٦)

(٢) البيت من البسيط وهو في الكتاب ٦٥/٣ وشرح التسهيل لابن
مالك ٧٦/٤ والمغني ص ٢١٨ تحقيق د/ مازن المبارك والتضريح ٢٥٠/٢
والمساعد لابن عقيل ١٤٧/٣ والجنى الداني ص ٦٩ وخزانة الأدب ٦٤٤/٣
والعيني ٤٣٣/٤ وينسب البيت أيضاً لعبد الرحمن بن حسان أو لكعب
ابن مالك الأنصاري .

(٣) الكتاب لمسيبويه ٦٣/٢ - ٦٥

(٤) الأنعام / ١٢١

(٥) الشورى / ٣٠

(٦) الروم / ٣٦

ويمنع أن تكون إذا فى الآية بمنزلة الفاء أو نائبـة عنها
فى الربط (٧) .

وقد أيد كثير من النحاة مذهب سيبويه هنا وردوا مذهب
الأخفش . فالزجاج فى إعراب القرآن المفسر إليه يورد آيات
كثيرة استشهد بها على أن الفاء فيها مخدوقة ثم خرجها على
أن الجواب فيها لقسم مقدر وليس جوابا للشرط ، ويبين فى
النهاية أن رأى الأخفش - وإن لم يصرح باسمه - بعيد عن
الصواب .

يقول : هذا باب ما جاء فى التنزيل من حروف الشرط
دخلت عليه اللام الموطئة للقسم . فمن ذلك قوله تعالى :
« ولئن اتبعت أهواءهم » (٨) ، « ولئن أتيت الذين أوتوا الكتاب
بكل آية ما تبعوا قبلك » (٩) ، « وإن أطعتموهم إنكم
لمشركون » (١٠) وقوله : « ولئن أذقنا الإنسان منا رحمة ثم
نزعناها منه إنه ليئوس » (١١) وقوله تعالى : « قل لئن
اجتمعت الإنس والجن على أن يأتوا بمثل هذا القرآن
لا يأتون بمثله » (١٢) وقوله : « ولئن شئنا لنذهبن بالذى

(٧) ينظر البرهان فى علوم القرآن للزركشى ٣٠١/٤ والمغنى ص ٢١٩
والارتشاف ٥٥٣/٢ والهب ٣٢٩/٤ والجنى الدانى ص ٦٩

(٨) البقرة / ١٢٠ .

(٩) البقرة / ١٤٥ .

(١٠) الأنعام / ١٢١ .

(١١) هود / ٩ .

(١٢) الامراء / ٨٨ .

أوحينا إليك « (١٣) وقوله : « لئن أخرجوا لا يخرجون معهم ،
ولئن قوتلوا لا ينصرونهم ، ولئن نصروهم ليولن الأدبار » (١٤)
وقوله : « لمن تبعك منهم لأملأن جهنم » (١٥)

وهذا ونحوه من الآي دخلت اللام على حرف الشرط فيه
مؤذنة بأن ما بعدها جواب قسم مضمّر ، على تقدير : والله
لئن اتبعت أهواءهم ، يدل على صحة هذا ، وإن الجواب جواب
قسم مضمّر دون جواب الشرط ، ثبات النون في قوله :
« لا يأتون بمثله » ، وقوله : « لا يخرجون معهم » ، ولو كان
جواب الشرط لم يتل « لنذهبن » ولا « ليولن » ولا « إنه
ليئوس » ولا « إنكم لمشركون » ولا « ما تبعوا قبلك »
والجواب جواب قسم مضمّر دون جواب الشرط ، فلا يجوز :
والله لئن تأتني آتاك ، وإنما يقال : والله لئن تأتني لآتينك .
وأصل هذا الكلام أن تقول : والله لآتينك ، ثم بدله عن الحلف
بإثبات فقال : والله إن تأتني . فإذا أضمرنا القسم دخلت
اللام على « إن » تؤذن بالقسم المضمّر الذي ما بعده جوابه ،
فهذا مساع هذا الكلام . فقول من قال : إن الفاء في قوله :
« إنكم لمشركون » مضمرة ذهاب عن الصواب ، وكذا « إنه
ليئوس كفور » ليست الفاء هنا مضمرة بقة » (١٦) أ هـ

(١٣) الاسراء / ٨٦

(١٤) العشر / ١٢

(١٥) الأعراف / ١٨

(١٦) اعراب القرآن المنسوب الى الزجاج ٦٥٩/٢ - ٦٦٠ تحقيق

أبراهيم الأبياري .

ويبطل الزركشى أيضا ما استدلل به الأخفش ويخرج الآيات التى استشهد بها على أن الجواب فيها جواب قسم والجزاء محذوف سد جواب القسم مسده وهو يختلف عن الزجاج هنا فى أنه صرح بنسبة الرأى إلى الأخفش .

يقول الزركشى : « وأما الأخفش فإنه جوز حذف الفاء حيث يوجب سيبويه دخولها ، واحتج بقوله تعالى : « وإن أطعتموهم إنكم لمشركون » (١٧) وبقراءة من قرأ « وما أصابكم من مصيبة بما كسبت أيديكم » (١٨) فى قراءة نافع وابن عامر (١٩) ولا حجة فيه ، لأن الأول يجوز أن يكون جواب قسم والتقدير : والله إن أطعتموهم ، فتكون « إنكم مشركون » جوابا للمقسم ، والجزاء محذوف سد جواب القسم مسده .

وأما الثانية ، فلأن « ما » فيه موصولة لا شرطية ، فلم يجز دخول الفاء فى خيرها ، (٢٠) أهـ

ويورد أبو حيان مذهب الأخفش أيضا بأن حذف الفاء فيما يلزمه لم يجز فى كلامهم إلا فى الشعر ، ولو جاز حذف

(١٧) الأنعام / ١٢١

(١٨) الشورى / ٣٠

(١٩) ينظر فى هذه القراءة

(٢٠) البرهان فى علوم القرآن للزركشى ٢٠١/٤ تحقيق محمد

أبو الفضل إبراهيم

الفاء ، لرفعناه فى قولنا إن تقم أقوم ، ولن يجيء شئ من ذلك (٢١) .

ويرد السيوطى ما رآه الأخفش من أن الفاء محذوفة فى قوله تعالى : « وإن تصبهم نسيتهم بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون » (٢٢) فيقول وهو يتحدث عن الربط بالفاء وجواز حذفها : « وفى جواز حذفها أقوال :

أحدهما : يجوز ضرورة واختيارا .

ثانيها : المنع فى الحالين : وهو رأى المبرد .

ثالثها : وهو الأصح يجوز ضرورة ، ويمتنع فى السعة ، وهو مذهب سيبويه ومقابل الأصح قول الأخفش : لا أرى إذا بمنزلة الفاء إلا رديا ، لا تقول : إن تأتني إذا أكرمك ، كما تقول : فأنا أكرمك ، ولكن أرى الآية على حذف الفاء ، أى فإذا هم يقنطون » (٢٣) أ هـ

ولابن مالك فى هذه المسألة رأى يخالف به الآراء السابقة حيث يرى أن حذف الفاء جائز فى النثر لكنه أقل من الشعر ، وجعل من ذلك حديث اللقطة وهو قوله : صلى الله عليه وسلم لأبى ابن كعب : « فإن جاء صاحبها وإلا استمتع بها » (٢٤)

(٢١) الارتشاف ٥٥٣/٢ وينظر الهمع ٢٢٩/٤

(٢٢) الروم / ٣٦

(٢٣) الهمع ٢٢٧/٤ - ٢٢٩

(٢٤) أخرجه البخارى فى كتاب اللفظة

كما جعل منه قوله صلى الله عليه وسلم لهلال بن أمية
« البينة وإلا حد فى ظهرك » ، (٢٥)

وقوله لسعد رضى الله عنه « إنك إن تركت ولدك أغنياء
خير من أن تتركهم عالة » ، (٢٦)

يقول ابن مالك فى بحث : حذف الفاء والمبتدأ معا من
جواب الشرط :

« ومنها قول رسول الله صلى الله عليه وسلم ، لسعد
رضى الله عنه « إنك إن تركت ولدك أغنياء خير من أن تتركهم
عالة » وقوله صلى الله عليه وسلم لأبى بن كعب : « فإن جاء
صاحبها وإلا استمتع بها » .

وقوله صلى الله عليه وسلم لهلال بن أمية « البينة
وإلا حد فى ظهرك » ،

قلت : تضمن الحديث الأول ، حذف الفاء والمبتدأ معا من
جواب الشرط ، فإن الأصل : إن تركت ولدك أغنياء فهو خير ،
وهو مما زعم النحويون أنه مخصص بالضرورة وليس
مخصوصا بها ، بل يكثر استعماله فى الشعر ، ويقال
فى غيره .

فمن وروده فى غير الشعر ، مع ما تضمنه الحديث المذكور
قراءة طاوس : « ويسألونك عن اليتامى قل أصلح لهم خير » (٢٧)
أى أصلح لهم فهو خير .

وهذا وإن لم يصرح فيه بأداة الشرط ، فإن الأمر مضمن
معناها ، فكان ذلك بمنزلة التصريح بها فى استحقاق جواب ،
واستحقاق اقترانه بالفاء ، لكونه جملة اسمية .

ومن خص هذا الحذف بالشعر حاد عن التحقيق ، وضيق
حيث لا تضيق ، بل هو فى غير الشعر قليل ، وهو فيه
كثير . . . وإذا حذفت الفاء والمبتدأ معا ، ونم يخص ذلك
بالشعر ، نحذف الناء بعدها أولى بالجواز ، وأن لا يخص
بالشعر .

فلو قيل فى الكلام : إن استعنت أنت معان ، لم أمنعه ،
إلا أنه لم أجده مستعملا والمبتدأ مذكور ، إلا فى شعر
كقول الشاعر (٢٨) :

من يفعل الحسنات الله يشكرها
والشر بالشر عند الله مثان « (٢٩) أ هـ

(٢٧) البقرة / ٢٢٠ والقراءة المشهورة « قل أصلح لهم خير ،

(٢٨) سبق تخريجه

(٢٩) شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن

مالك ص ٣٣ - ١٣٥ تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي

وهذا الرأي لابن مالك أقرب الآراء إلى مذهب الأخفش ، وهو مخالف لما ذكره في التسهيل وشرحه ، حيث ذكر هناك أنه لا يجوز حذف الفاء إلا في الضرورة .

يقول في شرح التسهيل بعد أن ذكر أمثلة كثيرة ذكرت فيها البناء في جواب الشرط :

« فالفاء في أمثال كل هذا واجبة الذكر ، لا يجوز أن تقلم الواو وغيرها مقامها ، ولا يجوز حذفها إلا في الضرورة كقوله (٣٠) :

من يفعل الحسنات الله يشكرها
والشر بالشر عند الله مثان

وقوله (٣١) :

ومن لا يزل ينقاد للغي والهوى

سيلفى على طول السلامة نادما ، (٢٢) أ هـ

ويذكر أبو حيان أن محمد بن مسعود ذهب إلى أنه لا يربط بإذا ، وأن ما ورد من ذلك إنما هو على حذف الفاء ، ويخرج قوله تعالى : « وإن تصيبهم سبيحة بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون » ، (٣٣) على أن التقدير فيها : فإذا هم يقنطون (٣٤) .

وهذا الرأي هو نفسه رأى الأخفش السابق فى المسألة .

(٣٠) سبق تفريجه

(٣١) البيت من الطويل ولم يعلم قائله وهو فى شرح التسهيل لابن مالك ٧٦/٤ والتصريح ٢٥٠/٢ والعينى ٤٣٣/٤

(٣٢) شرح التسهيل لابن مالك ٧٦/٤

(٣٣) الروم / ٤٦

(٣٤) ينظر الارتشاف لابن حيان ٥٥٣/٢ تحقيق د/مصطفى النباش

المسألة الحادية والأربعون :

الخلاف في مهما

يختلف النحاة بصفة عامة في « مهما » من حيث بساطتها أو تركيبها ، فبعضهم يرى أنها بسيطة ووزنها « فعلى » وألفها للتأنيث أو للإلحاق وزال التنوين للبناء أو التأنيث ، فهي من باب « سلس »

ولا يرى ابن إياز بأسا من أن تكون على وزن « مفعَل » بفتح الميم والعين والفاء بينهما ساكنة (١) .

وقد اختار القول ببساطتها أبو حيان وابن هشام (٢)

ويرى بعض النحاة أنها مركبة ، لكنهم يختلفون فيما ركبت منه .

فالخليل يرى أنها مركبة من « ماما » ثم أبدلت الف « ما » الأولى هاء استقباحا للتكرير .

(١) ينظم الارتشاف ٤٧/٢ والجنى الدانى للمرادى ص ٦١٢
(٢) الارتشاف ٤٧/٢ ومغنى اللبيب لابن هشام ص ٤٣٦ تحقيق د/مازن المبارك

ويخالفه سيبويه في ذلك حيث يجيز أن تكون « مه »
أضيف إليها ما (٣) .

ويرى الأخفش أن « مهما » مركبة من « مه » بمعنى
أكف و « ما » الشرطية (٤)

ويوافق البغداديون والزجاج الأخفش على رأيه كما ذكر
ذاك أبو حيان والمرادى والسيوطى (٥)

وما جاء في معانى القرآن للزجاج لا يدل على موافقته
لرأى الأخفش ، حيث إنه ذكر المسألة ، دون نسبة للأراء إلى
أصحابها ، لكن يستشف من كلامه موافقته لمذهب سيبويه ،
وقد نص على ذلك ابن مالك في شرح التسهيل (٦) ، ولعلمهم
اطلعوا على هذا الرأى للزجاج في كتاب آخر له . ويعرض
ما قاله الزجاج في معانيه يتضح الأمر .

يقول في تفسيره لقرئله تعالى : « وقالوا مهما تأتنا به من
آية لتسحرنا بها »

-
- (٣) الكتاب ٥٩/٣ - تحقيق الأستاذ هارون
(٤) ينظر الارتشاف ٥٤٧/٢ تحقيق د/مصطفى النمس والجنى
الدانى ٦١٢ والهمع ٣١٦/٤
(٥) ينظر الارتشاف ٥٤٧/٢ والجنى الدانى ص ٦١٢ والهمع ٣١٦/٤
(٦) ينظر شرح التسهيل لأن مالك ٦٨/٣ تحقيق د/عبدالرحمن السيد
(٧) الأمواف / ١٢٢

زعم بعض النحويين أن أصل « مهما » ما ما تأتينا به ، ولكن أبدل من الألف الأولى الهاء ، ليختلف اللفظ ، فما هي « ما » الجزء ، و « ما » الثانية هي التي تزداد تأكيداً للجزء ، ودليل النحويين على ذلك أنه ليس شيء من حروف الجزء إلا و « ما » تزداد فيه ، قال الله جل ثناؤه « فإما تتقنهم في الحرب فشردهم من خلتهم » (٨) كقولك : إن تتقنهم في الحرب فشردهم ، وقوله : « وإما تعرضن عنهم » (٩) أيضاً ، وهذا في كتاب الله كثير

وقالوا : جائز أن تكون « مه » بمعنى الكف ، كما تقول « مه » أي اكف ، وتكون « ما » الثانية للشرط والجزاء ، كأنهم قالوا - والله أعلم - اكف ما تأتينا من آية ، والتفسير الأول هو الكلام وعليه استعمال الناس ، وهذا ليس فيه من التفسير شيء ، لأنه يخل اختلاف هذين التفسيرين بمعنى الكلام » (١٠) أ هـ .

والزجاج هنا لم يذكر اسم الخليل أوسيديويه أو الأخفش لكننا نلاحظ من نصه هنا موافقته لرأي سدبويه كما قلنا .

فسيديويه يرى أن « مهما » أصلها « مه » أضيفت إليها « ما » الشرطية (١١)

(٨) الأنفال / ٥٧

(٩) الأسراء / ٢٨

(١٠) معاني القرآن وأعرابه للزجاج ٣٦٩/٢ تحقيق د/ عبد الجليل

شلبى .

(١١) ينظر أصول النحو لابن السراج ١٦٥/٢ تحقيق د/ عبد الحسين

الفتلى وحروف المعاني للزجاج ص ٢٠

فالفارق بين مذهبه ومذهب الأخفش - كما أرى - أن
« مه » و « ما » كل منهما كلمة مستقلة إلا أنهما أضيفا إلى
بعضهما كما يضاف اسم إلى آخر

أما الأخفش فـ « مه » و « ما » على رأيه أصبحتا كلمة
واحدة بعد التركيب

وقد لاحظ ذلك الأستاذ الدكتور / عبد الجليل شلبي ،
فعلق على كلام الزجاج السابق الذي قال فيه : « وجائز أن
تكون « مه » بمعنى أكفف ٠٠٠ الخ ، أ هـ

فقال : ويتم الكلام عند « مه » بمعنى أكفف . ويقتضى
هنا أن تفصل « مه » في الكتابة عن « ما » (١٢) أ هـ

وليتأكد لنا مذهب سيبويه في هذه المسألة فعرض
كلامه فيها .

يقول : « وسألت الخليل عن « مهما » فقال هي « ما »
أدخلت معها « ما » لغوا ، بمنزلتها مع « متى » إذا قلت ما تأتني
آتك ، وبمنزلتها مع إن إذا قلت : ان ما تأتني آتك ، وبمنزلتها
مع « أين » كما قال سبحانه وتعالى : « أينما تكونوا يدرككم

(١٢) هامش رقم (٢) من ص ٢٦٩ من معاني القرآن للزجاج .
د/ عبد الجليل شلبي .

الموت ، (١٣) وبمنزلة مع « أى » إذا قلت : « أيا ما تدعوا
لفظه الأسماء الحسنى » (١٤) ولكنهم استقبحوا أن يكرروا
لفظا واحدا فيقولوا : ما ما ، فأبدلوا اللهاء من الألف التى فى
الأولى .

وقد يجوز أن يكون « مه » كإذ ضم إليها ما ، (١٥) - أ هـ

ولعل قول سيبويه هنا « وقد يجوز أن يكون « مه » كإذ
ضم إليها « ما » ، لعله يبين ما ذهبنا إليه من الفرق بين
رأيه ورأى الأخفش ، لأن كلا منهما يرى أنها ليست
ببسيطة كما عرفنا .

ويرد مذهب الأخفش ومن وافقه بأنه لا معنى للكف هنا
إلا على بعد ، وهو أن يقال فى « مهما تتنعل أفعل : أنه رد لكلام
مقدر ، كأنه قيل لا تقدر على ما أفعل » (١٦) .

وأرى أن أصح الرايين هنا هو رأى الأخفش ، لأنه يجعل
« مهما » بتركيبها من « مه وما » أقرب الى البسيطة منها الى
المركبة ، لأنهما يصيران بعد التركيب كالكلمة الواحدة بخلاف

(١٢) النساء / ٧٨

(١٤) الاسراء / ١١٠

(١٥) الكتاب ٥٩/٣ - تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون

(١٦) ينظر الجمع ٢١٦/٤ /

المسألة الثانية والأربعون :

الخلاف فيما يلي « إذا » الشرطية

يختلف سيبويه والأخفش فيما يلي « إذا » الشرطية
فسيبويه يرى أنه لا يليها إلا الفعل ظاهرا كان أو مقدرًا

أما الأخفش فيجيز وقوع المبتدأ بعدها (١)

وقد ائرب سيبويه عن رأيه في « إذا » وما يليها وهو
يتحدث عن حكم إضافة الزمان الى الفعل أو الى الاسم
حيث شبه ما يدل على المستقبل من الزمان « بإذا » وحكم
عليه بوجوب إضافته الى الأفعال ، لأنه يكون حينذاك بمعنى
« إذا »

يقول سيبويه في باب ما يضاف الى الأفعال من
الأسماء (٢) .

(١) ينظر الكتاب لسيبويه ١١٩/٢ تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون
والجنى الدانى في حروف المعاني لابن أم قاسم ص ٢٦٨ وسر صناعة الأعراب
لابن جنى ٢٥٧/١ ط الحلبي تحقيق الأستاذ
والبرهان في علوم القرآن ١٩٥/٤ - ١٩٦ للزركشى والارشاف ٢٢٧/٢
لابى حيان تحقيق د/مصطفى النحاس والهمع ١٨٠/٢ - ١٨١
(٢) ينظر الكتاب لسيبويه ١١٧/٢

« جملة هذا الباب أن الزمان إذا كان ماضيا أضيف إلى الفعل ، وإلى الابتداء والخبر ، لأنه في معنى « إذ » ، فأضيف إلى ما يضاف إليه « إذ » ، وإذا كان لما لم يقع لم يضاف إلا إلى الأفعال ، لأنه في معنى « إذا » ، وإذا هذه لا تصاف إلا إلى الأفعال ، (٣) أهـ

الكتاب لم يبيو به

وبناء على ما قاله سيبويه هنا فإن النحاة يحكمون على ما يلي « إذا » من الأسماء ، بأنه فاعل لشغل محذوف أو مقدر يدل عليه ما في الكلام من فعل واقع بعد هذا الاسم ، كما في قوله تعالى : إذا السماء انشقت (٤) ، والتقدير إذا انشقت السماء انشقت وقد يكون هذا الفعل المقدر غير موافق في اللفظ لما بعد الاسم الواقع بعد « إذا » كما في قول الشاعر : (٥)

إذا ابن أبي موسى بلالا بلغته

فقام بناس بين رجلك جازر

في رواية من رفع « ابن » والتقدير : إذا بلغ ابن أبي موسى

ونقول هنا في رواية الرفع ، لأن بعضهم يرويه بالنصب وقد ذكره سيبويه فقال ، معلقا على هذا البيت : « فالنصب

(٣) - الكتاب لم يبيو به ١١٩/٢

(٤) الانشقاق / ١

(٥) هو ذو الرمة والبيت من الطويل وهو في ديوانه ص ٢٥٣ والكتاب

٨٢/١ تحقيق هارون : ٢٣٩/٢ وشواهد المفتي ص ١١٨ وابن

يعيش ١٦/٤ والخزانة ٥٠/١ والبرهان للزركشي ١٩٦/٤

عربي كثير ، والرفع أجود ، لأنه إذا أراد الإعمال فأقرب إلى ذلك أن يقول : ضربت زيدا ، وزيدا ضربت ، ولا يعمل الفعل في مضمَر ، ولا يتناول به هذا المتناول البعيد ، (٥) هـ

ويذكر أبو حيان أن سيبويه يجيز رفع الاسم الواقع بعد إذا بالابتداء إذا كان الخبر فعلا ، وعلى هذا لا تقدير لأي فعل قبل الاسم (٦) .

ثم يبين أبو حيان بعد ذلك أن الأخفش يجيز مجيء الجملة الابتدائية المصحح بجزأيا اسمين بعد « إذا » التي فيها معنى الشرط (٧) .

ويبين أبو حيان أيضا أن مذهب الجمهور هو أن « إذا » مضافة للجملة وأن بعض النحاة يرى أنها ليست مضافة إلى الجملة ، ولكنها معمولة للفعل بعدها لا لفعل الجواب ، ويختار أبو حيان هذا المذهب الأخير .

يقول أبو حيان : « وقد يجيء بعد إذا جملة فعلية مصدرة بمضارع مجرد ، كقوله تعالى : « وإذا تتلى عليهم آياتنا بينات تعرف » (٨) أو مصحوب بلم كقوله تعالى : « وإذا لم تأتهم بآية قالوا » (٩) ، أو بماض نحو : « إذا جاءك »

(٥) الكتاب ٨٢/١ - ٨٣ هارون

(٦) ينظر الارتشاف ٢٢٩/٢

(٧) السابق نفسه

(٨) الحج / ٧٢

(٩) الأعراف / ٢٠٣

المنافقون ، (١٠) ، أو مقدر قبل اسم ولها يوافق الملفوظ
كقوله : « إذا السماء انشقت » (١١) أو غير موافق نحو :
إذا ابن أبي موسى بلالاً بلغته

في رواية من رفع (ابن) أى إذا بلغ ابن موسى .

وقيل إن سيبويه يجيز أن لا يقدر وأن الاسم يرتفع
بالابتداء بعد « إذا » الشرطية ، وأدوات الشرط إذا كان الخبر
فعلاً . ومذهب الجمهور أن « إذا » مضافة للجملة في إذا الجواب
وذهب بعض النحاة إلى أنها ليست مضافة إلى الجملة ، بل
هي معمولة للفعل بعدها ، لا لفعل الجواب ، وهذا الذى نختاره
وأجاز الأخفش مجيء الجملة الابتدائية المصحح بجزأيهما
اسمين بعد « إذا » التى فيها معنى الشرط نحو : « إذا زيد
قائم فتم معه » وأجازه ابن مالك « (١٢) أ هـ

ويجعل الزركشى فى كتابه البرهان رأى الأخفش السابق
هو رأى الكوفيين واختيار ابن مالك السابق يقول وهو
يتحدث عن « إذا » الشرطية :

« وتختص المضمنة معنى الشرط بالفعل ، ومذهب

(٩) الأعراف / ٢٠٢

(١٠) المنافقون / ١

(١١) الانشقاق / ١

(١٢) الارتشاف / ٢٢٨ - ٢٢٩

سببويه أنها لا تضاف إلا إلى جملة فعلية ، ولهذا إذا وقع بعدها اسم قدر بينه وبينها فعل محافظة على أصلها ... ومنهم من منع اختصاصها بالفعل ، لجواز « إذا زيد ضربته » وعلى هذا المرفوع بعدها مبتدأ ، وهو قول الكوفيين ، واختاره ابن مالك « (١٢) ١ هـ »

ولعل الرأي الذي نسبته أبو حيان فيما سبق إلى سببويه في قوله : « وقيل إن سببويه يجيز أن لا يتقدر وإن الاسم يرتفع بالابتداء بعد إذا الشرطية إذا كان الخبر فعلا » (١٤) يتفق في جزئه الأول مع رأي الكوفيين الذي أشار إليه الزركشي هنا .

المسألة الثالثة والأربعون :

الخلاف فى موضع الضمير المتصل الواقع بعد «لولا» الامتناعية

يختلفان فى موضع الضمير الواقع بعد «لولا»
الامتناعية

نسبويوه والجمهور يرون أن موضعه جر بها ، ويقولون :
إن لولا اختصت بالضمير كما اختصت حتى والكاف بالاسم
الظاهر ، فلولا عندهم حرف جر فى هذه الحالة

ويرضى سيبويه والجمهور أن يكون الضمير الواقع بعد
«لولا» هنا فى محل رفع أو فى محل نصب .

ويعللون ذلك بأنها ليست ضمائر رفع ، ولأنها لو كانت
فى محل نصب لجاز وصلها بنون الوقاية مع ياء المتكلم
كالياء المتصلة بالحروف .

كما بينوا أن «لولا» كان حقها أن تجر الاسم مطلقا .
لكن منع من ذلك شبهها بما اختص بالفعل من أدوات الشرط
فى ربط جملة بجملة ، فأرادوا التنبيه على موجب العمل ،
فجروا بها المضمرة .

ويذكر الأختصاص أن موضع الضمير الواقع بعد « لولا »
رفع على الابتداء ، إنابة لضمير الجر عن ضمير الرفع ، كما
عكسوا في أنا كأنت ، وأنت كأنا . وعلى ذلك فلولاً عنده
حرف ابتداء (١) .

ويهمنا هنا أن نذكر ما قاله سيبويه في هذه المسألة
ليؤكد لنا رأيه فيها .

يقول : « هذا باب ما يكون مضراً فيه الاسم متحولاً
عن حله إذا أظهر بعده الاسم ، وذلك لولاك ، ولولاي ، إذا
أضمرت الاسم فيه جر ، وإذا أظهرت رفع ، ولو جاءت علامة
الإضمار على القياس أقلت : لولا أنت ، كما قال سبحانه :
« لولا أنتم لكنا مؤمنين » (٢) ، ولكنهم جعلوه مضراً مجزوراً

والدليل على ذلك أن الياء والكاف لا تكونان علامة مضمر
مرفوع قال الشاعر ، يزيد بن الحكم : (٣)

(١) ينظر مع الهوامع ٢٠٨/٤ - ٢١٠ تحقيق د/عبد العال سالم
مكرم وشريح الكافية للرضي ٢٠/١ والايضاح شرح الفصل لابن الصاحب
٤٧٦/١ تحقيق د/موسى بنى العللي ط العراق وشرح التسهيل لابن مالك
١٨٥/٣ ومغنى اللبيب لابن هشام ص ٣٦١ تحقيق د/مازن المبارك
والجنى الثاني ص ٦٠٣ - ٦٠٤
(٢) سـ ٢١/١
(٣) البيت في سيبويه ٢٧٣/٢ وابن الشجري ٢١٢/٢ والخصائص

٢٥٩/٢ والنصف ٧٢/١ والانصاف ٦٩١ وابن يعيش ١٨١/٢ ، ٢٣/٠
والذخانة ٤٣٠/٢ والحيني ٣٣/٢ والأشعوني ٢٠٦/٢ وشرح التسهيل لابن
مالك ١٨٥/٣ وشرح الكافية الشافية ٧٨٧/٢ والمساعد ٢٩٣/٢ والجنى
الثاني ص ٦٠٣ والبيت من الطويل وروى أيضاً « من قنة » مكان « قلة » .

وكم موطن لولاي طحت كما هوى
بأجرامه من قلة النيق منهوى ، (٤) أ هـ

وقد ذكر الأستاذ هارون فى تعليقه على رأى سيبويه فى
هذه المسألة نص الأخفش فيها نقلا عن بعض نسخ الكتاب
حيث ذكر ما نصه : « بعد هذا فى الأصل و ب وبعض أصول
ط تعليقه لأبى الحسن الأخفش هذا نصها :

« رأى أبى الحسن أن الكاف فى لولاك فى موضع رفع
على غير قياس ، كما قالوا ما أنا كآنت ، ولا أنت كآنا ، وهذان
علم الرفع ، وكذلك عسانى ، (٥) أ هـ

ومما يذكر هنا أن سيبويه علق على رأى الأخفش هنا
وجعله رديئا فقال :

« وزعم أناس أن الياء فى لولاي ، وعسانى فى موضع
رفع ، جعلوا لولاي موافقة للجر ، ونى موافقة للنصب ، كما
اتفق الجر والنصب فى الهاء والكاف ، وهذا وجه ردىء ،
لما ذكرت لك ، (٦) أ هـ

وقد نص بعض النحاة على رأى الأخفش فى هذه المسألة
التي نحن بصدد حلها ، فقد قال ابن هشام : « وسيمع قائلنا
« لولاي ، ولولاك ، ولولاه » خلافا للمبرد »

(٤) الكتاب ٢/٣٧٣ - ٣٧٤

(٥) الكتاب ٢/٣٧٥ هامش رقم «٦» للأستاذ عبد السلام هارون

(٦) الكتاب ٢/٣٧٦

ثم قال سيبويه والجمهور : هي جارة للضمير مختصة به ، كما اختصت حتى والكاف بالظاهر ، ولا تتعلق لولا بشيء ، وموضع المجرور بها رفع بالابتداء والخبر محذوف .

وقال الأخفش : الضمير مبتدأ ، ولولا غير جارة ، ولكنهم أنابوا الضمير المخفوض عن المرفوع ، كما عكسوا ، إذ قالوا : « ما أنا ككنت ، ولا أنت كأنا » (٧) اهـ .

وقال المرادى : « والثانى من حالى » لولا ، الامتناعية أن تكون حرف جر .

وذلك إذا وليها الضمير المتصل ، الموضوع للنصب والجر ، كالياء والكاف والهاء .

قال الشاعر (٨) :

وكم موطن لولاي طحت كما هوى
بأجرامه من قلة النيق منهوى

فلولا فى ذلك حرف جر عند سيبويه ، والضمير مجرور بها ، لأن الياء وأخواتها لا يعرف وقوعها إلا فى موضع نصب أو جر ، والنصب غنى « لولاي » ممتنع ، لأن الياء لا تنصب

بغير اسم ، إلا ومعها نون الوقاية وجوبا ، أو جوازا ، فيتعين
كونها فى موضع جر .

وذهب الأخفش والكوفيون الى أن « لولا » فى ذلك حرف
ابتداء ، والضمير المتصل فى موضع رفع بالابتداء ، نيابة
عن ضمير الرفع المنفصل ، كما عكسوا شئ قولهم : ما أنا كانت ،
ولا أنت كأننا « (٩) ١ هـ

ومما هو جدير بالذكر هنا أن المبرد ينكر استعمال
« لولاي وأولاه » ، ويعنى وقوع هذه النصب مائرا بعد
« لولا » (١٠) .

ورد عليه هذا الرأى بعض النحاة بأن استعمال « لولا »
بهذه الصورة وارد عن العرب .

يقول ابن مالك : « ومن العرب من يقول : لولاي ولولانا
ولولاهن ، وزعم المبرد أن ذلك لا يوجد فى كلام من يحتج بكلامه
وما زعمه مردود برواية سيبويه والكوفيين ، وأنشد سيبويه
رحمه الله :

وكم موطن لولاي طحت كما هوى

بأجرامه من قنة النيق منهوى

(٩) الجنى الدانى ص ٦٠٢ - ٦٠٤ وينظر شرح التسهيل لابن مالك
١٨ / ٢ تحقيق د/عبد الرحمن السيد
(١٠) ينظر المقتضب ٧٢ / ٢ والاتصاف ٦٨٧ / ٢ وتذكرة النحاة لابی
حيان د ٧١٢ تحقيق د/عبد الرحمن السيد

وأنشد الفراء (١١) :

أتطمع فينا من أراق دماينا
ولولاك لم يعرض لأحسابنا حسن « (١٢) أه

ويذكر الشلوبين أن إنكار الجرد لهذا الاستعمال في
« لولا » هذيان :

يقول : اتفق أئمة البصريين والكوفيين كالخليل
وسيبويه والكسائي والفراء على رواية لولاك عن العرب ،
فيإنكار الجرد له هذيان « (١٣) أه

هذا وقد أيد المائتي رأى الأخفش واختاره ، فقال بعد أن
ذكر الرايين في هذه المسألة « فالأولى أن يحكم عليها بالبقاء
على أنها حرف ابتداء عند من يرى ذلك ، أو على أن يحذف
الوجود قبل الضمير ، ويبقى على خفضه « (١٤) أه .

كما ضعف الرضى رأى سيبويه محتجا بأن حرف الجر

(١١) البيت من الطويل وقائله عمرو بن العاص وينظر في شرح
التسهيل لابن مالك ١٨٥/٣ والمساعد لابن عقيل ٢٩٢/٢ والأشعموني بحاشية
الصبان ٢٠٦/٢ ومعاني القرآن للفراء ٨٥/٢ برواية « ايطمع »
(١٢) شرح التسهيل لابن مالك ١٨ / ٢ وينظر شفاء العليل ٦٦٨/٢
للسلسلي

(١٣) ينظر المساعد لابن عقيل ٢٩٢/٢ - ٢٩٣ والجني الداني ص
٦٠٥ وشرح الأشعموني بحاشية الصبان ٢٠٦/٢
(١٤) رصف المبانى للمائتي ص ١٣٩

الأصلى ، لابد له من متعلق ، ولا متعلق للولا هنا (١٥) .

ونشير إلى أن الصبان فى حاشيته بين أن الضمير الواقع بعد « لولا » له محلان على رأى سيبويه .

يقول معلقا على كلام الأشموني : « قوله أن لولا حرف جر » أى لا يتعلق بشئ كرب ، ولعل الجارة تنزيلا للثلاثة منزلة الجار الزائد . كذا فى المغنى ، وفيه نظر للفرق باختلال أصل المعنى بحذف لولا دون « رب واصل » . ولهذا ضعف الرضى مذهب سيبويه هذا بأن حرف الجر الأصلى ، لابد له من متعلق ، ولا متعلق للولا . فافهم . والضمير بعدها فى موضع رفع بالابتداء ، والخبر محذوف ، فيكون للضمير محلان على رأى سيبويه فقول الشارح : وزعم الأخفش أنها فى موضع رفع ، أى فقط » (١٦) أ هـ

ولعل الصبان قال ذلك هنا بناء على أن « لولا » فى هذه الحالة عنده حرف جر زائد وليس أصليا ، على أساس أنه لا متعلق له كما ذكر الرضى .

وما ذكره المرادى فى هذه النقطة يؤكد ذلك حيث قال :

« وإذا قلنا بأن « لولا » حرف جر ، فهل تتعلق بشئ أو لا ؟

(١٥) ينظر حاشية الصبان ٢٠٦/٢

(١٦) ينظر حاشية الصبان على شرح الأشموني ٢٠٦/٢

فقال بعضهم : لا تتعلق بشيء كالزوائد وهو الظاهر ،
وقيل تتعلق بفعل واجب الإضمار ، فإذا قلت : لولاي لكان
كذا ، فالتقدير « لولاي حضرت » فإلصقت ما بعدما بالفعل
على معناها من امتناع الشيء ، ولا يجوز أن يعمل فيها
الجواب ، لأن ما بعد الهمزة لا يعمل فيما قبلها . قيل : وما ذهب
إليه فاسد ، لأن على تقديره تعدى فعل المضمر المتصل إلى
ضميره المجرور ، وهو كالمصوب « (١٧) أ هـ

ويوضح ما قاله الصبان أيضا بأن الضمير الواقع بعد
لولاي له محلان على رأى السيوطي ، ما قاله السيوطي نقلا
عن ابن هشام في تذكرته ، حيث بين أن الضمير الواقع بعد
لولاي وإن كان في موضع الخفض بها إلا أنه أيضا في موضع
رفع بالابتداء ، ولذلك أوجب الرفع في الاسم الظاهر
المعطوف عليها .

يقول السيوطي : « وقال ابن هشام في تذكرته : سألت
عن «لولاي» إذا عطف عليها اسم ظاهر ، فقلت : يجب الرفع
نحو لولاي وزيد لكان كذا وكذا ، كما تقول : ما في الدار من
رجل ولا امرأة ، وذلك لأن الاسم المضمر بعد لولاي ، وإن كان
في موضع الخفض بها ، إلا أنه في موضع رفع
بالابتداء ، (١٨) أ هـ

(١٧) الجنى الدانى في حروف المعانى ص ٦٠٢ - ٦٠٤
(١٨) الأشباه والنظائر ٣١٩/١ للسيوطي تحقيق طه عبدالرؤف سعد

المسألة الرابعة والأربعون

الخلاف فى تصغير الأسماء الموصولة

يختلف الأخفش مع سيبويه فى تصغير الاسماء الموصولة « اللاتى واللواتى واللأى واللأى »

فالأخفش يجيز تصغير هذه الاسماء .

أما سيبويه فإنه يمنع ذلك استغناء عنها بجمع الواحد المحقر وهو اللتيات جمع اللتيا (١) .

يقول : واللاتى لا تحقر ، استغنوا بجمع الواحد ، إذا حقر عنه ، وهو قولهم : اللتيات ، فلما استغنوا عنه صار مسقطا ، (٢) أهـ

وقد أيد أبو حيان مذهب سيبويه هنا وعلل له وذكر أنه هو الصحيح ، لأنه لم يثبت عن العرب ولا يقتضيه قياس ، لأن قياس هذه الاسماء ألا تصغر ، فمتى صغرت العرب منها شريفا وقفنا فيه مع مورد السماع ولا نتعدها .

(١) ينظر الكتاب ٤٨٩/٣ تحقيق الأستاذ هارون ومع الهوامع للسيوطى ٦٥٠/٣ - ٦٥١ تحقيق د/عبد العال سالم مكرم ، وشقاء العليل السلسبلى ١٠٦١/٣ .

(٢) الكتاب لسيبويه ٤٨٩/٣

يقول : وأما اللاتى فمذهب سيبيويه وظاهر كلامه أن العرب لا تصغر اللاتى .

قال سيبيويه : استغنوا بجمع الواحد المحقق السالم إذا قلت : اللتيان .

وأجاز الأخفش تحقير اللاتى فقال : اللوتيا ، والبلاء . فقال : اللويا ، وأجاز غيره تحقير اللاتى فقال : اللوتيا ، واللاتين فقال : اللويوون ، وهذا جاز على مذهب الأخفش إذ جاز تصغير اللاتى غير مهموز ، وزعم المازنى أن تصغير اللاتى واللتيان : اللوى واللييا . والصحيح أنه لا يجوز تصغير اللاتى ولا البلاء ، ولا اللاتى ولا اللواتى استغناء بجمع اللاتيا عن ذلك ، وهذا مذهب سيبيويه ، وتصغير هذه لا يقتضيه التماس ، فينبغى أن لا يتعدى فيه مورد الجمع « (٢) » أهـ

وإذا كان الأخفش وسيبيويه قد اختلفا فى تصغير هذه الاسماء التى ذكرناها فإنهما قد اتفقا على تصغير الذى والتى فأجازا تصغيرهما على : اللزيا واللتيان حال الأفراد وفى حالة تثنيتهما يقال : اللزيان واللتيان .

ومع أنهما قد اتفقا على جواز تصغيرهما ، إلا أنهم قد اختلفا فيهما حالة الجمع .

(٢) ارتشاف الضرب لأبى حيان ١٨٧/١ تحقيق د/مصطفى النحاس

فسيبويه يقول فى جمع الذى : اللذين رمعا واللذين
نصبا وجرا .

ويقول الأخفش : اللذين واللذين بالفتح كالمقصور .

واساس هذا الخلاف بينهما قائم عند التثنية ، لأن
سيبويه يرى أن ألف اللذين حذفت تخفيفا ، والأخفش يرى
أنها حذفت لالتقاء الساكنين (٤) .

وقد بين السيرافى ذلك فقال : قد اختلف مذهب سيبويه
والأخفش فى ذلك .

فأما سيبويه فإنه يحذف الألف الزائدة فى تصغير المبهم،
ولا يتسدرها .

وأما الأخفش فإنه يقدرها ويحذفها لاجتماع الساكنين،
ولا يتغير اللفظ فى التثنية ، فإذا جمع تبين الخلاف بينهما .
يقول سيبويه فى جمع اللذين : اللذين واللذين ، بضم الياء،
قبل الواو وكسرها قبل الياء .

وعلى مذهب الأخفش اللذين واللذين بفتح الياء ، وعلى
مذهبه يكون لفظ الجمع كلفظ التثنية ، لأنه يحذف الألف التى

(٤) ينظر شرح الشافعية للرضى ٢٨٤/٦ - ٢٨٩ والأصموتى بحاشية
الصبان ١٧٢/٤

فى الدنيا لاجتماع الساكنين ، وهما الألف فى الدنيا ، وبقاء
الجمع ، كما تقول فى المصطفين والأعلىين ، (٥) ٦ هـ

(٥) شرح السيرافى بهامش الكتاب لسيبويه ٤٨٨/٣ - ٤٨٩ هامش
رقم ٦، تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون

المسألة الخامسة والأربعون : في النسب إلى فعولة

الخلافاً في النسب إلى فعولة

يختلفان في النسب إلى ما كان على وزن فعولة من
الأسماء .

فسيبويه ينسب إليه بحذف الواو والتاء وفتح العين
سواء كانت اللام صحيحة نحو : حمولة وحملى ، وركوبه ،
وركبي ، أم معثلة نحو : عدوة وعدوى (١) .

أما الأخفش فيرى أنه ينسب إليه على لفظه دون حذف
أو تغيير ، كقولهم في شنوءه : شنوى

ويوافق الجرمي والمبرد ، الأخفش على رأيه (٢) .

ولتوضيح رأى سيبويه وتوثيقه نورد كلامه في هــ ذه
المماثلة كما تعودنا .

يقول : وسألته عن الإضافة إلى عدو فقال : عدوى ، وإلى
كرة فقال : كوى وقال : لا غيره ، لأنه لم تجتمع الياءات .

(١) ينظر الكتاب لسيبويه ٣/٢٤٥

(٢) ينظر الارتشاف ١/٢٨٢ والهمع ٦/١٦٢ - ١٦٣

فإن أضفت الى عدوة قلت : عدوى من أجل الهاء ، كما قلت فى
شهوة : شئنى ، (٣) أ هـ

ولابن الطراوة رأى يخالف ما يراه سيديويه والأخفش
حيث يرى أنه عند النسب الى فعولة تحذف الواو ويتحرك
ما قبلها على الضم ، فيقال فى النسب الى حمولة وركوبة
حطلى وركبى (٤) .

ومما يذكر هذا أن بعض النحاة ينسب رأى الأخفش الى
المبرد ومن هؤلاء ابن يعيش والرضى حيث ذكروا الرايين
منسوبين الى سيديويه والمبرد (٥) .

وقد خرج ابن يعيش كلا من الرايين وجعل رأى سيديويه
قويا من جهة السماع .

يقول : وقول أبى العباس متين من جهة القياس ، وقول
سيديويه أشد من جهة السماع « (٦) أ هـ

أما الرضى فقد أيد مذهب المبرد الذى نسبته إليه .

يقول بعد أن عرض الرايين : وقول المبرد ههنا متين
كما ترى ، (٧) أ هـ

(٣) الكتاب ٢/٢٤٥

(٤) ينظر الارتشاف ١/٢٨٣ والخصائص لابن جنى ١١٥/١ - ١١٦

(٥) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ١٤٦/٥ - ١٤٧ وشرح الشافعية
للرضى ٢/٢٤ والأشعوني ١٨٦/٤

(٦) شرح المفصل لابن يعيش ١٤٦/٥ - ١٤٧

(٧) ينظر شرح الشافعية للرضى ٢/٢٤

وأرى أن مذهب سيبويه في هذه المسألة هو الأقوى وهو الصحيح للجماع كما ذكر ابن جماعة ، لأن العرب حين نسبت إلى شنوءة : قالوا : شنئى فإن قيل ان : شنئى : شاذ ، أجيب بأنه لو ورد غيره مخالفا له صح ذلك ، ولكن لم يسمع فى فعولته غيره ، ولم يسمع الا كذلك ، فهو جميع المسموع منها فصار أصلا يقاس عليه (٨)

وفد أيد الأساتذة محققوا شرح الشافية للرضى مذهب سيبويه فعلقوا على ما قاله ابن جماعة بقولهم : والذي ذكره ابن جماعة فى مذهب سيبويه وجيه كما لا يخفى « (٩) »

(٨) ينظر شرح الشافية للرضى ٢٤/٢ هامش رقم ٣- وينظر نشأة النحو للشيخ محمد طنطاوى من ١٠٠ - ١٠١ .
(٩) ينظر هامش رقم ٢ من شرح الشافية للرضى ٢٤/٢

المسألة السادسة والأربعون :

الخلاف فى النسب الى ما حذفته لاه

يختلف الأحنس مع سيبويه فى النسب الى ما حذفته لاه ، وكان معتل العين مواء كانت اللام المحذوفة حرف علة نحو : ذو بمعنى صاحب ، أم كانت حرفا صحيحا نحو : شاة ، وصلها شوهة بسكون الواو ، كصحفة ، فلما حذف الهاء باشرت تاء التانيث الواو ، فانتقلت ألفا لتحرركها وانفتاح ما قبلها ، فالمحذوف هاء وهو حرف صحيح .

فالأحنس يقول عند النسب اليه : شوهى ، برد اللام والواو الى أصلهما .

أما سيبويه فيقول : شاهى ، برد اللام وإبقاء الألف، المبجلة (١) .

يقول سيبويه : « وأما الإضافة الى رجل اسمه ذو مال ، فإنك تقول : ذوى كأنك أضفت الى ذوا ، وكذلك فعل به حين

(١) ينظر الكتاب ٣/٢٦٦ - ٣٦٧ والارتشاف ١/٢٨٦ والهمع ١٦٦/٦ - ١٦٧ وشرح الشافعية للرضي ٢/٦٣ والأشمونى ٤/١٩٣ والتبيان فى تصريف الأسماء ١/٢٥٣ - ٢٥٤ تأليف الأستاذ الدكتور أحمد حسن كميل .

أفرد ، وجعل اسما ، رد الى أصله ، لان أصله فعل . . . وإذا أضفت الى شاة قلت : شاهی ، ترد ما هو من نفس الحرف ، وهو الهاء . الا ترى أنك تقول : شويهة ، وإنما أردت أن تجعل شاة بمذلة الاسماء ، فلم يوجد شيء هو أولى به مما هو من نفسه كما هو في التحقير كذلك ، (٢) أ هـ

وكما اختلفا في المحذوف اللام هنا ، إذا كان معتل العين ، اختلفا في حركة عين المحذوف اللام اذا كانت عينه صحيحة

نحو أب وأخ ، وبخاصة من جبر برد لامة اليه في التثنية حيث يقال فيهما :

أبروان وأخوان ، فعند النسب الى مثل ذلك يرى الأخفش أن عينه تـمـكـن إن كان أصلها السكون كما هو في شاه ، حيث قيل في النسب اليه شوهى كما رأينا .

أما سيبويه فيرى أن عين هذا الاسم تفتـح عند النسب اليه مطلقا ، سواء كان السكون أم الحركة ، فيقال في النسب الى أب : أبوى وإلى أخ : أخوى

يقول سيبويه : هذا باب ما لا يجوز فيه من بنـيات الحرفين إلا الرد . . .

وذلك قولك فى أب : أبوى وفى أخ : أخوى ، وفى حم :
حموى ، ولا يجوز الا ذا ، من قبل أنك ترد من بنات الحرشين
التي ذهبت لاماتهن الى الأصل ما لا يخرج أصله فى التثنية
ولا فى الجمع بالتاء ، فلما أخرجت التثنية الأصل ، لزم
الإضافة أن تخرج الأصل ، إذ كانت تتقوى على الرد فيما
لا يخرج لأمه فى تثنيته ولا فى جمعه بالتاء ، فإذا رد فى
الأضعف فى شيء كان فى الأقوى أرد ، (٣) ١ هـ

المسألة السابعة والأربعون :

الخلاف فى إبدال همزة الميمز لنا محضا

الفعل الميمز أحد أقسام الفعل الصحيح ، ويعرفه
الصرفيون بأنه ما كان أحد حروفه الأصلية همزة نحو :
سأل - وقراء .

وقد اختلف سيبويه والأخفش فى إبدال همزة هذا الفعل
حرف لين محض .

فسيبويه لا يجيز ذلك إلا شئ الضرورة .

أما الأخفش فيجيزه فى السبعة حيث حكى قريش ،
وتوضيت ، من قرأت وتوضأت (١) .

وإليك قول سيبويه الذى يوضح فيه رأيه :

« واعلم أن الهمزة التى يحقق أمثالها أهل التحقيق من
بعض تميم وأهل الحجاز ، وتجعل فى لغة أهل التخفيف بين
بعض ، تبدل مكانها الألف إذا كان ما قبلها مفتوحا ، والياء

(١) الكتاب ٥٥٣/٣ - ٥٥٤ لسيبويه تحقيق الأستاذ هارون والمقتضب
للمبرد ١٦٥/١ - ١٦٦ والخصائص ١٥٣/٣ - ١٥٤ لابن جنى واللمع
١٨٠/١ للسيوطى تحقيق د/عبد العال سالم مكرم

إذا كان ما قبلها مكسورا ، والواو إذا كان ما قبلها مضموما ،
وليس ذا بقياس متلئب ، نحو ما ذكرنا . وإنما يحفظ عن
العرب ، كما يحفظ الشيء الذي تبدل التاء من واوه ، نحو :
أتأجبت ، فلا يحمل قياسا على كل شيء من هذا الباب ، وإنما
هي بدل من واو أولجت .

فمن ذلك قولهم : منسأة ، وإنما أصلها منسأة ، وقد
يجوز في ذا كله البدل حتى يكون قياسا متلئبا إذا اضطر
الشاعر . قال الفرزدق (٢)

راحت بمسلمة البغال عشية
فارعى فزاره لا هناك المرتع

فأبدل الألف مكانها ، ولو جعلها بين بين لانكسر البيت
وقال حسان (٣) :

سمأت هذيل رسول الله فاحشة
ضلت هذيل بما جاءت ولم تصب

(٢) البيت من الكامل وهو في الكتاب ٥٥٤/٣ والمقتضب للمبرد
١٦٧/١ وشرح شواهد الشافعية ٣٣٥ والخضائص ١٥٢/٣ وسي صناعة
الاعراب ٦٦٦/٢ والمحتسب ١٢٢/٢ والمدتغ لابن عصفور ص ٤٠٥
(٣) البيت من البسيط وهو في الكتاب ٥٥٤/٣ وشرح الفصائل
لابن يعقوب ١١٤/٩ والمقتضب ١٦٧/١ وشرح شافعية ابن الحاجب ٤٨/٣
والمحتسب ٩٠/١ والمدتغ في التصريف لابن عصفور ص ٤٠٥ تحقيق
د/فخر الدين قيساوة
والشاهد فيه إبدال الألف من الهزة في « هناك » ضرورة كما يرى
مسيرويه .

وقال القزويني زيد بن عمرو بن نفيل (٤) :

سالتاني الطلاق إن رأتاني

قل مالي ، قد جئتماني بفكي

فهؤلاء ليس من لغتهم سلت ولا يسال

وبلغنا أن سلت تسال لغة

وقال عبد الرحمن بن حسان (٥) :

وكننت أذل من وقد بقاع

يشجع رأسه بالقهر واجى

يريد الواجى .

وتأولوا : نبى وبريه ، نالزمها أهل التحقيق البطل ، وليس كل شيء ضحوهما يفعل به ذا ، إنما يؤخذ بالسمع ، (٦) أه

وقد أيد كثير من النحاة رأى سيبويه فى هذه المسألة فقد ذكر المبرد أن إبدال همزة الميموز نينا محضاً لا وجه له

(٤) البيت من الخفيف وهو فى الكتاب ٥٥٥/٢ وخزانة الأدب ٩٧/٣ وشرح شافىة ابن الحاجب ٤٨/٢

والشاهد فيه إبدال الهمزة فى « سالتاني ، الفا ضرورة

(٥) البيت من الوافر وهو فى الكتاب ٥٥٥/٣ والمقتضب ١٦٦/١ والاحتساب ٨١/١ والخصائص ١٥٢/٢ والنصف ٧٦/١ وشرح المفصل لابن يعين ١١٤/٩ وشرح شواهد الشافىة ٢٤١ وسر صناعة الاعراب ٧٢٩/٣ والمتع لابن عصفور ٢٨١/١

والشاهد فيه إبدال الهمزة فى « واجى ، ضرورة

(٦) الكتاب لسبويه ٥٥٢/٢ - ٥٥٥ تحقيق الأستاذ هارون

- ٢٧٩ -

عند من تصح معرفته ، وهو بذلك يرد مذهب الأخفش ، يقول المبرد : « واعلم أن قوما من النحويين يرون بدل الهمزة من غير علة جائزا ، فيجيزون قرئت واجترت في معنى : قرأت واجترأت . »

وهذا القول لا وجه له عند أحد ممن تصح معرفته ولا رسم له عند العرب .

وقد قل لهم بعض النحويين : كيف تقولون في مضارع قرئت ؟ فقالوا : أقرأ ، فقد تركوا قولهم من حيث لم يشعروا ، لأن من قلب الهمزة ، فأخلصها ياء لزمه أن يقول : يقرئ ، كما تقول : رميت أرمي ، لأن فعل يفعل إنما يكون في حروف الحلق ، (٧) أهـ

وجعل ابن جنى إبدال الهمزة هنا ليينا محضا ، خارجا عن القياس وهو بذلك يؤيد مذهب سيبويه .

يقول : « فأما الإبدال على غير قياس فقولهم : قرئت ، وأخطيت ، وتوضيت . وأنشأني بعض أصحابنا لابن هرمه (٨) :

(٧) المقتضب للمبرد ١٦٥/١ - ١٦٦ تحقيق الشيخ محمد

عبد الخالق عضيمة

(٨) البيت من البسيط وهو في الخصائص ١٥٢/٣ وسر صناعة

الاعراب ٧٤٠/٢ والمتع في التصريف لابن عصفور ٢٨٢/١ واللسان

(هذا)

والشاهد فيه إبدال الهمزة ياء في « يهاد » ضرورة ، وأصلها « بهادي » ثم إبدال الهمزة فأصبح الاسم بهذا الإبدال منقوصا ، فحذف الياء وعوض عنها التثوين .

آيت السباع لنا كانت مجاورة

وانبأ لا نرى ممن نرى أحدا

إن السباع لكها عن قرائنها

والناس ليس بهاد شرهم أبدا

إلى أن قال :- والغبوة عندنا محقة لا مبدلة ، وكذلك الحكم على ما جاء من هذا : أن يحكم عليه بالتخفيف إلى أن يقوم الدليل فيه على الإبدال ، فأعرف ذلك مذهباً للعرب نهجا بإذن الله ، وحدثنا أبو علي قال : لقي أبو زيد سيديوه فقال له : سمعت العرب تقول : قريت ، وتوضيت ، فقال له سيديوه : كيف تقول في أفعل منه ؟ قال : اقرأ ، وزاد أبو العباس هنا ، فقال له سيديوه : فقد تركت مذهبك ، أي لو كان البديل قويا لزم ، ووجب أن تقول : اقري ، كرميت أرمي ، وهذا بيان « (٩) »

ويلحظ من كلام ابن جنى أن أستاذه أباً على الفارسي يؤيد هو الآخر مذهب سيديوه هنا

ومن أيد مذهب سيديوه وضعف مذهب الأخفش في هذه المسئلة الخضراوى حيث قال : « وما حكى الأخفش من قريت وتوضيت ، ورشوت لغة ضعيفة » ، (١٠) »

وبناء على ذلك جعل أبو حيان قراءة حفص فى رواية هبيرة « أن تبويا » بالياء فى قوله تعالى : « وأوحينا إلى موسى وأخيه أن تبوءا لقومكما بمصر بيوتا » (١١) جعلها غير قياسية .

يقول : وقرأ حفص فى رواية هبيرة تبويا بالياء ، وهذا تسهيل غير قياسى ، ولو جرى على القياس لكان بين الهمزة والألف « (١٢) أ هـ

وهو بذلك يؤيد مذهب سيبويه حيث إن مذهبه كما صرح فى نصه الذى أوردناه له فى بداية الحديث عن هذه المسألة هو تسهيل الهمزة بين بين .

ولعل ما ذكره النحاة فى كلامهم من تأييد مذهب سيبويه ورد مذهب الأخفش يجعلنى أؤيد مذهب سيبويه حيث إنه هو المؤيد بالأدلة وهو الصواب .

هذا وبالله التوفيق .

the first of these is the fact that the
 second of these is the fact that the
 third of these is the fact that the

the first of these is the fact that the
 the second of these is the fact that the
 the third of these is the fact that the

the first of these is the fact that the
 the second of these is the fact that the
 the third of these is the fact that the

the first of these is the fact that the
 the second of these is the fact that the
 the third of these is the fact that the

the first of these is the fact that the
 the second of these is the fact that the
 the third of these is the fact that the

the first of these is the fact that the
 the second of these is the fact that the
 the third of these is the fact that the

the first of these is the fact that the
 the second of these is the fact that the
 the third of these is the fact that the

الفهاس الفنية

- ١ - فهرس الشواهد القرآنية •
- ٢ - فهرس الأحاديث الشريفة •
- ٣ - فهرس المذاهب والقبائل •
- ٤ - فهرس الشواهد الشعرية •
- ٥ - فهرس الاعلام •
- ٦ - فهرس المراجع •
- ٧ - فهرس الموضوعات •

$$L_1 \otimes L_2 = \bigoplus_{i,j} L_{1,i} \otimes L_{2,j} = \bigoplus_{i,j} L_{1,i} \otimes L_{2,j} \otimes L_{1,i} \otimes L_{2,j}$$

$$L_1 \otimes L_2 = \bigoplus_{i,j} L_{1,i} \otimes L_{2,j} \otimes L_{1,i} \otimes L_{2,j}$$

$$L_1 \otimes L_2 = \bigoplus_{i,j} L_{1,i} \otimes L_{2,j} \otimes L_{1,i} \otimes L_{2,j}$$

$$L_1 \otimes L_2 = \bigoplus_{i,j} L_{1,i} \otimes L_{2,j} \otimes L_{1,i} \otimes L_{2,j}$$

$$L_1 \otimes L_2 = \bigoplus_{i,j} L_{1,i} \otimes L_{2,j} \otimes L_{1,i} \otimes L_{2,j}$$

$$L_1 \otimes L_2 = \bigoplus_{i,j} L_{1,i} \otimes L_{2,j} \otimes L_{1,i} \otimes L_{2,j}$$

$$L_1 \otimes L_2 = \bigoplus_{i,j} L_{1,i} \otimes L_{2,j} \otimes L_{1,i} \otimes L_{2,j}$$

$$L_1 \otimes L_2 = \bigoplus_{i,j} L_{1,i} \otimes L_{2,j} \otimes L_{1,i} \otimes L_{2,j}$$

الشواهد القرآنية

الآية	رقم الصفحة
الفاتحة	
الحمد لله رب العالمين	٢٦
البقرة	
لا ريب فيه هدى للمتقين	٤٨
ولهم عذاب أليم بما كانوا يكذبون	١٧٧
وانتقوا يوما لا تجزى نفس عن نفس شيئا	١٥٦ ، ١٥٧ ، ١٦٠ ، ١٥٨
واذ واعدنا موسى أربعين ليلة	١١٢
إن الله يأمركم أن تذبحوا بقرة	٤٨
ليشتدوا به ثمنا قليلا	٢٢٧
حتى تتبع ملتهم	٢٢٢
ولئن اتبعت أهواءهم	٢٤٠
إلا من سفه نفسه	١٠٢
ولئن اتبعت الذين أوتوا الكتاب	
بكل آية ما تبعوا قبلك	٢٤٠ ، ٢٤١
فلا إثم عليه	٨٤
وزاوا حتى يقول الرسول	٢٢٢
ويسألونك عن القيام على إصلاح لهم خير	٤٥
ولا تعزموا عقدة النكاح	١٤٢

النساء

أيما تكونوا يجركم الموت
كفى بالله شهيدا
٢٥٠ ، ٢٥١
١٤٩

المائدة

غير محلى الصيد وانتم حرم
بل يدها مبسوطتان
٤٠
٤٠

الأنعام

قال اتحاجوني في الله
وإن أطعتموهن إنكم لمشركون
٤٥ ، ٤٧
٢٣٩ ، ٢٤٠ ، ٢٤١ ، ٢٤٢

الأعراف

إن تبعك منهم لأملأن جهنم
وقالوا مها تأتينا به من آية لتسحرنا بها
وإذا لم تأتهم بآية قالوا
٢٤١
٢٤٨
٢٥٥

الأنفال

فإما تثقفنهم في الحرب فشرد بهم من خلفهم
٢٤٩

التوبة

خلطوا عملا صالحا وآخر سيئا
لمسجد أسس على التقوى من أول يوم أحق
١٣١
١١٢

يونس

إذا لهم مكر في آياتنا
وأوحينا إلى موسى وأخيه أن قنبوا
لقومكما بمصر بيوتا
١٠٧
٢٨١

هـ

ولئن أذقنا الإنسان منا رحمة
ثم نزعناها منه إنه ليئوس

٢٤٠ ، ٢٤١

يوسف

واسأل القرية

١١٢

الرعد

حتى يأتى وعد الله

٢٢٢

الحجر

فبهم تبشرون

٤٧

الإسراء

وإما تعرضن عنهم ابتغاء رحمة من ربك
ولئن شئنا لنذهبن بالذى أوحينا إليك
قل لئن اجتمعت الإنس والجن على أن
يأتوا بمثل هذا القرآن لا يأتون بمثله
أيا ما تدعو فله الأسماء الحسنى

٢٤٩

٢٤٠ ، ٢٤١

٢٤٠ ، ٢٤١

٢٥١

الكهف

لا أبرح حتى أبلغ مجمع البحرين أو أمضى حقبا

٢٢٢

طه

فإذا هى حية تسمى
إن هذان لساحران

١٠٧

١٨٨

الحج

والمقيمى الصلاة

وإذا تنزلى عليهم آياتنا بينات تعرف
٢٥٥

النور

وننزل من السماء من جبال فيها من برد

٢٤٦

الفرقان

أهذا الذى بعث الله رسولا

٥٣

الشعراء

لا يؤمنوا به حتى يروا العذاب الأليم فيأتيهم

٢٢٣ ، ٢٢٢

الروم

فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون

١٥٨ ، ١٥٦

وإن تصبهم سيئة بما آتاهم

١٠٨ ، ٢٢٨ ، ٢٢٩ ، ٢٤٢ ، ٢٤٣

إذا هم يقتطون

سبا

لولا أنتم لكنا مؤمنين

٢٥٩

وإنا أو إياكم لعلى هدى أو فى ضلال مبين

١٩٦

ص

ولات حين مناص

٧٨ ، ٧ ، ٧٤

غافر

يومهم بارزون لا يخفى على الله منهم شيء

١٢٤

الشورى

لبيس كمثلته شيء
وما أصابكم من مصيبة فبما كسبت أيديكم
٢٤٢ ، ٢٣٩

الزخرف

اجعلنا لمن يكفر بالرحمن لبيوتهم سقفا
١٩٨

الجاثية

واختلاف الليل والنهار وما أنزل الله
من السماء من رزق فأحيا به الأرض بعد
موتها وتصريف الرياح آيات لقوم يعقلون
١٩٦

الأحقاف

والذى قال لوالديه أف لكما أتعداننى
يغفر لكم من ذنوبكم
١٤٧ ، ١٤٦

محمد

ولن يترككم أعمالكم
١٠٢

الفتح

كفى بالله شهيدا
١٤٩

الحديد

لكيلا تأسوا على ما فاتكم
٢٢٨ ، ٢٢٧

الحشر

٢٢٨

كيلا يكون دولة

لئن أخرجوا لا يخرجون معهم ولئن

قوتلوا لا ينصرونهم ولئن نصروهم

٢٤١

ليولن الأديار

المنافقون

٢٥٦ ، ٢٥٥

إذا جاءك المنافقون

النبأ

١٧٨

وكذبوا بآياتنا كذابا

الانشقاق

٢٥٦ ، ٢٥٤

إذا السماء انشقت

الفجر

١٢٧

ألم تر كيف فعل ربك

يأيتها النفس المطمئنة ارجعي الى

ربك راضية مرضية فادخلي في عبادي

١٠

وادخلي جنتي

الفيل

١٢٧

ألم تر كيف فعل ربك

الأحاديث الشريفة

الحدِيث	الصفحة
إنك إن تركت ولدك أغنياء خير من أن تتركهم عالة	٢٤٤
البينة وإلا حد في ظهرك	٢٤٤
فإن جاء صاحبها وإلا استمتع بها	٢٤٤ ، ٢٤٣

الذاهب والقبائل

البحريون : ٣ - ٩ - ١٦ - ٢٨ - ٣٣ - ٣٧ - ٥٧ - ٧٨
 - ١٢٩ - ١٣٠ - ١٣٤ - ١٣٥ - ١٣٦ - ١٣٨ - ١٨١ - ٢١٤ -
 ٢١٥ - ٢١٧ - ٢٣٤ - ٢٣٥ - ٢٣٦ - ٢٣٧ - ٢٦٣

البغداديون : ٢٤٨

بنو تميم : ٨٤ - ١٧١ - ١٧٢ - ٢٧٦

الجمهور : ٥١ - ٥٩ - ٧٣ - ١٤١ - ١٤٥ - ١٤٦ - ١٧٣
 - ١٧٥ - ١٧٦ - ١٨١ - ١٨٣ - ٢١٣ - ٢١٦ - ٢٥٥ - ٢٥٦ -
 ٢٥٧ - ٢٦١

الحجازيون : ٧٤ - ٨٤ - ١٧١ - ١٧٢ - ٢٧٦

ربيعة : ١٢٠

الكوفيون : ٣ - ٦ - ٧ - ٨ - ٩ - ١٠ - ١٣ - ١٧ -
 - ٢١ - ٢٨ - ٣١ - ٣٨ - ٦٢ - ٧٧ - ١٠٨ - ١١٥ - ١١٦ -
 - ١٢٩ - ١٣٢ - ١٣٤ - ١٣٨ - ١٤١ - ١٤٤ - ١٧٦ - ١٧٧ -
 - ٢١٥ - ٢١٦ - ٢١٧ - ٢٣٠ - ٢٣٤ - ٢٣٦ - ٢٥٦ - ٢٥٧ -
 ٢٦٣ - ٢٦٤

الشواهد الشعرية

الصفحة	بحرها	القافية
٧٨ ، ٧٦	الخفيف	بقاء
٢٧٧	البسيط	ولم تصب
١١٩	الطويل	تقضب
١٦٥	البسيط	عطبه
٧٨٢	الوافر	أذاتى
٢٧٨	الوافر	واجى
٤١٢	البسيط	عضدا
١١٤	الطويل	وأمردا
٢٨٠	البسيط	أحدا
٢٨٠	البسيط	أجدا
٨٢ ، ٨١	الطويل	فأعورها
١٩٤	الطويل	تعقرا
١٩٥ ، ١٩١	المتقارب	نارا
٤٠	الطويل	أجدر
٢٥٦ ، ٢٥٤	الطويل	جازر
١٥٠	الطويل	الخشى
٥٣	البسيط	ضُرر
٧٨١	الوافر	الفرار
١٩٥ ، ١٩١	المتقارب	مقاديرها
١٩٤ ، ١٩١	المتقارب	مأمورها
١٥٠	الطويل	الأباعر

الصفحة	بحرهما	القافية
١١٤	الكامل	الاشبار
٦٦	السريع	الضامر
٥٣ ، ٥١	البسيط	كدر
١٧٦	الطويل	والغدر
٢٧٨	الخفيف	بذكر
١٢١	المتقارب	مستفز
٢٧٧	الكامل	المرتفع
١١٤	الكامل	ينفع
٢٢٦	الطويل	وينفع
٦٨ ، ٦	رجز	أباكا
٨٠ ، ٦٨ ، ٦٧ ، ٦٥	رجز	ذاكا
٧٩	رجز	عساكا
٨١	الوافر	عصিকা
١٥٥ ، ١٥٢	رجز	مأكول
١٣٥	المتقارب	الطحال
١٢١	الوافر	لما
٢٤٦	الطويل	نادما
٨٧	الوافر	مقيم
٧٣	الكامل	ما أنعموا
١٥٢	رجز	المنهم
٦٧	الكامل	ندام
١٤٠	الكامل	فهم
٢٦٤	الطويل	حسن

الصفحة	بحرهما	القافية
٧٩	الوافر	عسائى
١٥٥ ، ١٥٢	رجز	يؤثفين
٢٤٥ ، ٢٣٩	البسيط	مثلان
٢٦٢ ، ٢٦١ ، ٢٦٠ ، ٢٥٩	الطويل	هذهوى
٤١	الوافر	نجيا

فهرس الأعالم

الأبدي : ٢٣٣ - ٢٣٤

ابراهيم أنيس : ٣٤ - ٣٥

ابراهيم مصطفى : ١٩

أبي بن كعب : ٢٤٣

الأخفش : أبو الحسن : ٣ - ٥ - ٦ - ٧ - ٨ - ٩ - ١٠ -
 ١١ - ١٢ - ١٣ - ١٥ - ١٧ - ١٨ - ١٩ - ٢٢ - ٢٣ - ٢٦ -
 ٢٧ - ٢٨ - ٢٩ - ٣٠ - ٣١ - ٣٧ - ٣٩ - ٤٠ - ٤٢ - ٤٣ -
 ٤٤ - ٤٥ - ٤٩ - ٥٠ - ٥٤ - ٥٧ - ٥٩ - ٦٥ - ٦٧ - ٦٨ -
 ٧٠ - ٧٢ - ٧٤ - ٧٦ - ٧٧ -

٨٤ - ٨٣ - ٨١ - ٨٠ - ٧٩ -
 ٨٥ - ٨٦ - ٨٧ - ٨٨ - ٩٠ - ٩١ - ٩٢ - ٩٣ - ٩٤ - ٩٥ -
 ٩٧ - ١٠١ - ١٠٢ - ١٠٥ - ١٠٦ - ١٠٧ - ١٠٩ -
 ١١٠ - ١١١ - ١١٢ -

١١٣ - ١١٥ - ١١٦ - ١١٧ -
 ١١٨ - ١١٩ - ١٢٢ - ١٢٣ - ١٢٤ - ١٢٥ -
 ١٢٦ - ١٢٧ - ١٢٨ - ١٢٩ - ١٣١ - ١٣٢ - ١٣٣ -
 ١٣٥ - ١٣٨ - ١٣٩ - ١٤٠ - ١٤٢ - ١٤٤ - ١٤٦ - ١٤٩ -
 ١٥٠ - ١٥١ - ١٥٢ - ١٥٣ - ١٥٤ - ١٥٥ - ١٥٦ -
 ١٥٧ - ١٥٨ - ١٥٩ - ١٦٠ - ١٦١ - ١٦٢ - ١٦٣ -
 ١٦٤ - ١٦٦ - ١٧٠ - ١٧١ - ١٧٢ - ١٧٣ - ١٧٥ -

١٧٦ - ١٧٧ - ١٧٨ - ١٧٩ - ١٨١ - ١٨٢ - ١٨٣ -
١٨٤ - ١٨٥ - ١٨٦ - ١٨٧ - ١٨٨ - ١٩٠ - ١٩٢ - ١٩٣ -
١٩٦ - ١٩٨ - ١٩٩ - ٢٠١ - ٢٠٢ - ٢٠٣ - ٢٠٤ - ٢٠٧ -
٢٠٨ - ٢٠٩ - ٢١٠ - ٢١١ - ٢١٢ - ٢١٣ - ٢١٤ - ٢١٥ -
٢١٦ - ٢١٧ - ٢١٨ - ٢١٩ - ٢٢٠ - ٢٢١ - ٢٢٣ -
٢٢٤ - ٢٢٧ - ٢٢٨ - ٢٢٩ - ٢٣٢ - ٢٣٣ -
٢٣٤ - ٢٣٥ - ٢٣٨ - ٢٣٩ - ٢٤٠ - ٢٤٢ - ٢٤٣ - ٢٤٦ -
٢٤٨ - ٢٤٩ - ٢٥٠ - ٢٥١ - ٢٥٢ - ٢٥٣ - ٢٥٥ - ٢٥٦ -
٢٥٩ - ٢٦٠ - ٢٦١ - ٢٦٢ - ٢٦٣ - ٢٦٤ - ٢٦٦ - ٢٦٧ -
٢٦٨ - ٢٧٠ - ٢٧٣ - ٢٧٤ - ٢٧٦ - ٢٧٩ - ٢٨٠ - ٢٨١

الأخشى الأكبر : ١١

الأخفش الصغير : ٤٦ - ٥٠

الأشـموني : ٥٢ - ٦٨ - ٦٩ - ١٦٧ - ٢٢٤ - ٢٦٤

الأصمعي : ١٦٤

الأعشى : ١١٣

الأعليم : ٢٠ - ٣٠ - ١٩٣ - ٢١٧

الأعمش : ١٥٦

الأعور الشنئى : ١٩١

الأفـوه : ٧٨

الأنباري = صاحب الانصاف : ١٦ - ٢١ - ٣١ - ٣٣ -

٣٧ - ٦٣ - ١٣٢ - ١٣٦ - ١٣٨ - ٢١٥ - ٢٣٥ -

ابن إياز : ٢٤٧ -

ابن الباذش : ١٦٩ -

باول كراوس : ١٩ -

برجستراسر : ١٩ -

أبو البقاء العكبري : ٥٧ - ٦١ - ٨٥ - ١٣٢ - ١٧٨ -

ثعاب : ٣٨ - ٣٩ - ١١٩ - ١٢٠ - ١٨٥ - ٢١٦ -

الجرجاني : ١٣٣ -

الجردي : ١٣ - ٢٢ - ٣٢ - ٣٦ - ١٠٣ - ١٣٨ - ١٨١ - ٢٧٠ -

الجزولي : ٤٦ - ٢٣٢ - ٢٣٤ -

أبو جعفر النحاس : ١٢٠ -

ابن جماعة : ٢٧٢ -

جندل بن عمر : ١١٩ -

ابن جني : ٤٦ - ٦١ - ٦٢ - ١٥٧ - ١٨٥ - ١٨٦ - ٢٠٧ -

٢٧٩ - ٢٨٠ -

ابن الحاجب : ٩٨ - ٩٩ - ١٩٨

حسان بن ثابت : ٢٣٩ - ٢٧٧

حفص : ٢٨١

حماد بن سلمة : ١١

حميد الأرقط : ١٥١

أبو حيان : ١٧ - ٣٠ - ٣١ - ٣٨ - ٤٢ - ٦٢ - ٧٠ - ٧٣
- ٧٤ - ٨٣ - ٨٧ - ٩٧ - ٩٨ - ١٠٧ - ١١٣ - ١١٩ - ١٢٤ -
- ١٣٢ - ١٣٧ - ١٥٢ - ١٥٨ - ١٥٩ - ١٦٠ - ١٦٣ - ١٦٤ -
- ١٦٥ - ١٦٦ - ١٦٩ - ١٨١ - ١٨٢ - ١٨٤ - ١٨٥ - ٢٠٠ -
- ٢١٦ - ٢١٧ - ٢١٨ - ٢٢٣ - ٢٢٩ - ٢٤٢ - ٢٤٦ - ٢٤٧ -
٢٤٨ - ٢٥٥ - ٢٦٦ - ٢٨١

الشيخ خالد الأزهرى : ١٦٧ - ١٦٨ - ١٨٣ - ٢١٤ - ٢٣٦

ابن الخباز : ٢١٦

ابن خروف : ١٧٦ - ١٧٧ - ١٨٥

خطام المجاشعى : ١٥٢

خلف : ١٦٧

الخليل : ٣ - ٥ - ٨ - ١١ - ١٢ - ٣٠ - ٣٨ - ١١١ -
- ١١٧ - ١١٨ - ١٨٥ - ١٨٦ - ١٨٧ - ١٨٨ - ٢٠٨ - ٢٢٩ -
٢٣٣ - ٢٣٨ - ٢٤٧ - ٢٤٩ - ٢٦٣

أبو دؤاد : ١٩١ - ١٩٢

الخنوشري : ٢٠٧

أبو ذؤيب : ١١٤

رؤبة بن العجاج : ٦٧ - ٧٩ - ١٢٧

الراعي : ١٢١

الربيعي : ٢٠ - ٢٣

ابن أبي الربيع : ٢٣ - ٥٦ - ٧٣ - ١٣٧ - ١٤٨ - ١٤٩ - ١٥٤ - ١٩٦ - ١٩٧

الرضي : ٤٦ - ٩٨ - ٩٩ - ١٠٤ - ١٦٠ - ١٦١ - ١٦٦ - ١٦٧ - ١٦٨ - ١٩٢ - ٢٦٣ - ٢٦٤ - ٢٧١

الرماني : ٥٧ - ١٧٥ - ١٩٩ - ٢٢٠

الرندي : ٢٢

الرياشي : ١٣

الزجاج : ١٨ - ١٩ - ٢١ - ٢٢ - ٣٨ - ٦٠ - ١٠٧ - ١٠٨ - ١٠٩ - ١١٥ - ١١٦ - ١٣٤ - ١٣٨ - ١٤٩ - ١٥٠ - ١٥٩ - ١٦٩ - ١٨٨ - ١٩٣ - ٢١٤ - ٢١٥ - ٢٤٠ - ٢٤٢ - ٢٤٨ - ٢٤٩ - ٢٠٠

الزجاجي : ٢٣ - ٣٠ - ١١٥ - ١١٦

الزركشي : ٨٦ - ١٥٧ - ١٧٨ - ٢٤٢ - ٢٥٦

الزمرخشي : ٦٣ - ١٠٧ - ١٣٨ - ١٦٩ - ١٩٨ - ١٩٩ - ٢١١

أبو زيد الأنصاري : ١٣ - ١٣٩ - ١٩٩ - ٢٨٠

زيد بن عمرو بن نقيل القرشي : ٢٧٨

الزيادي : ٢٣

الزجستاني : ١٣

ابن السراج : ١٩ - ٢٣ - ٥٧ - ٦٠ - ١١٣ - ١١٥ - ١٧٥ -

١٧٦ - ١٧٧ - ١٨١ - ١٨٣ - ١٩٤ - ١٩٥

سعد بن أبي وقاص : ٢٤٤

السلسيلي : ٤٩

سـلـمـة : ٧

ابن السيمك : ١٥٨

السهيلي : ٢٢ - ٩٧ - ٩٨ - ٩٩ - ١٠٤ - ١٠٥ - ١١٥ -

١٦٦ - ١٦٩

سيبويه : ٣ - ٥ - ٦ - ٧ - ٨ - ٩ - ١٠ - ١١ - ١٢ -

١٥ - ١٦ - ١٧ - ١٨ - ١٩ - ٢٤ - ٢٦ - ٢٨ - ٢٩ - ٣٠ - ٣١

- ٤٤ - ٤٣ - ٤٢ - ٤٠ - ٣٩ - ٣٨ - ٣٧ - ٣٥ - ٣٢
 ٥٧ - ٥٦ - ٥٥ - ٥٤ - ٥٠ - ٤٩ - ٤٨ - ٤٧ - ٤٦ - ٤٥
 ٧٢ - ٧١ - ٧٠ - ٦٩ - ٦٨ - ٦٦ - ٦٥ - ٦١ - ٦٠ - ٥٩
 ٨٧ - ٨٦ - ٨٥ - ٨٤ - ٨٣ - ٨٠ - ٧٩ - ٧٧ - ٧٤ - ٧٣
 ٩٧ - ٩٦ - ٩٥ - ٩٤ - ٩٣ - ٩٢ - ٩١ - ٩٠ - ٨٨
 - ١٠٦ - ١٠٥ - ١٠٤ - ١٠٣ - ١٠٢ - ١٠٠ - ٩٨
 ١٢٨ - ١٢٧ - ١٢٥ - ١٢٣ - ١١٣ - ١١١ - ١١٠ - ١٠٧
 - ١٤٧ - ١٤٦ - ١٤٥ - ١٤٤ - ١٤٣ - ١٤٢ - ١٤٠ - ١٣٩
 ١٥٦ - ١٥٤ - ١٥٣ - ١٥١ - ١٥٠ - ١٤٩ - ١٤٨
 ١٧٠ - ١٦٨ - ١٦٧ - ١٦٢ - ١٦١ - ١٥٩ - ١٥٧
 - ١٧٨ - ١٧٦ - ١٧٥ - ١٧٣ - ١٧٢ - ١٧١
 - ١٨٧ - ١٨٦ - ١٨٥ - ١٨٤ - ١٨١ - ١٨٠ - ١٧٩
 - ٢٠١ - ٢٠٠ - ١٩٩ - ١٩٨ - ١٩٧ - ١٩٥ - ١٩٢ - ١٩٠
 ٢١٣ - ٢١٢ - ٢١٠ - ٢٠٩ - ٢٠٨ - ٢٠٦ - ٢٠٤ - ٢٠٣
 - ٢٢٤ - ٢٢٣ - ٢٢٠ - ٢١٩ - ٢١٧ - ٢١٦ - ٢١٤
 ٢٣٤ - ٢٣٣ - ٢٣٢ - ٢٣٠ - ٢٢٩ - ٢٢٨ - ٢٢٧
 - ٢٤٩ - ٢٤٨ - ٢٤٣ - ٢٤٠ - ٢٣٨ - ٢٣٧ - ٢٣٦ - ٢٣٥
 - ٢٥٦ - ٢٥٥ - ٢٥٤ - ٢٥٣ - ٢٥٢ - ٢٥١ - ٢٥٠
 - ٢٦٤ - ٢٦٣ - ٢٦٢ - ٢٦١ - ٢٦٠ - ٢٥٩ - ٢٥٨ - ٢٥٧
 - ٢٧٣ - ٢٧٢ - ٢٧١ - ٢٧٠ - ٢٦٨ - ٢٦٧ - ٢٦٦ - ٢٦٥
 - ٢٨١ - ٢٨٠ - ٢٧٩ - ٢٧٨ - ٢٧٦ - ٢٧٤

ابن السيد : ٢٢٠

السـيرافى : ١٨ - ٢٢ - ٧٤ - ٨٣ - ١٠٣ - ١١١ - ١٢٦
 ١٣٠ - ١٧٤ - ١٩٢ - ١٩٨ - ١٩٩ - ٢١١ - ٢٣٠ - ٢٣٢
 ٢٦٨ - ٢٣٤

السيوطي : ١٧ - ٣٠ - ٥٢ - ٥٨ - ٦٧ - ٦٨ - ٧٣ - ٨٢
- ١٠٤ - ١١٦ - ١٢٧ - ١٣٩ - ١٥٨ - ١٦٤ -
- ١٦٦ - ١٦٧ - ١٦٨ - ١٧٩ - ١٨٣ - ١٨٤ - ٢٠٢ - ٢١٥ -
٢١٦ - ٢٢٩ - ٢٣٤ - ٢٤٨ - ٢٦٥

د / السيد رزق الطويل : ٦ - ١٩ - ٣٣ - ٣٤

ابن الشجرى : ١٥٩ - ١٦٠ - ١٦١ - ١٧٧

الشلوبين : ٣١ - ٢٦٣

د / شوقي ضيف : ٥ - ٦ - ١٣

الصبان : ٢٤ - ٥٢ - ٥٣ - ٦٩ - ٢٢٥ - ٢٦٤ - ٢٦٥

صاحب ائتلاف النصره = الشرجى الزبيدي : ١٣٣

صدر الافاضل الخوارزمي : ٢١١

الطرماح : ٧٨

ابن طاهر : ١٨٥

طاووس : ٢٤٥

ابن أبي العافيه : ٢٠

ابن عامر : ٢٣٩ - ٢٤٢

د / عبد الجليل شلبي : ٢٥٠

عبد الرحمن بن حسان : ٢٧٨

عبد السلام هارون : ٦٦ - ٢٦٠

أبو عثمان المازني : ١٣ - ١٩ - ٢١ - ٥٥ - ٨٣ - ١٣٨ - ١٨١
١٨٣ - ١٨٤ - ١٨٥ - ٢٣٤ - ٢٣٦ - ٢٦٧

ابن عصفور : ١٢ - ٣٥ - ٣٦ - ٧٤ - ١٠٧ - ١١٣ - ١٨٢
٢٢٤ - ٢٣٢ - ٢٣٤

ابن عقيل : ٢٨ - ٣٠ - ٣٢ - ٥٨ - ٦٧ - ١٣٨ - ١٣٩
١٦٧ - ١٦٨ - ١٧٤ - ١٧٥

عكرمة : ١٥٨

أبو دأى الفارسي : ١٧ - ٤٦ - ٦١ - ٦٧ - ٨٠ - ٨٥ - ٩٢
٩٧ - ١٠٢ - ١٠٣ - ١٠٥ - ١٠٩ - ١١١
١١٥ - ١١٦ - ١٣٣ - ١٤٣ - ١٤٦ - ١٥٣
١٥٥ - ١٥٨ - ١٥٩ - ١٨١ - ١٨٣ - ١٨٥ - ١٨٨
١٩٩ - ٢٢٠ - ٢٨٠

أبو على المبارك الأحمر : ١٦٣ - ١٦٤

أبو عمرو : ٤٩ - ٩٩

عمران بن حطان : ٧٩

عيسى بن عمر : ١١ - ١٢

د / فائز فارس : ٩

الفراء : ٣ - ٦ - ٧ - ٨ - ٢١ - ٥٥ - ٥٦ - ٦٦ - ٦٧
٦٨ - ٦٩ - ٧٠ - ٧٤ - ٧٧ - ١٣٩ - ١٤١ - ١٤٦ - ١٩٣
٢١٣ - ٢١٤ - ٢١٥ - ٢١٦ - ٢١٧ - ٢١٨ - ٢٦٣

الفرزق : ١١٤ - ٢٧٧

قطرب : ١١ - ٢٣ - ٣١ - ٣٨

القفطى : ٧

الكسائى : ٣ - ٦ - ٧ - ٨ - ٩ - ١١ - ١٣ - ٢١ - ٤٢ -
٦٥ - ٦٨ - ٧٠ - ١٤١ - ١٤٦ - ١٥٩ - ١٦١ - ١٩٣ - ٢١٥
٢١٦ - ٢٦٣

ابن كيسان : ٣٨

لبيد : ٦٦

ابن مالك : ١٧ - ٢٤ - ٢٨ - ٣٩ - ٣٨ - ٣٩ - ٤٧ - ٤٨ -
٤٩ - ٥٢ - ٥٣ - ٦٥ - ٦٧ - ٨٠ - ٨١ - ٨٣ - ١٠٧ -
١٠٩ - ١١١ - ١١٤ - ١١٥ - ١١٦ - ١١٨ - ١١٩ - ١٢٠ -
١٢٣ - ١٢٤ - ١٢٧ - ١٢٨ - ١٢٨ - ١٤٥ - ١٤٦ - ١٦٣ -
١٦٧ - ١٧٢ - ١٧٤ - ١٧٥ - ١٧٦ - ١٨٠ - ١٨١ -
١٨٣ - ١٨٧ - ٢٠٣ - ٢١٤ - ٢١٦ - ٢٣٤ - ٢٣٦ - ٢٤٣ -
٢٤٤ - ٢٤٦ - ٢٤٨ - ٢٥٦ - ٢٥٧ - ٢٦٣

الملقى : ٢٦٣

المجرد : ٣٧ - ٤٦ - ٦٠ - ٦١ - ٦٢ - ٨٠ - ٨٣ - ٩٨ - ٩٩
- ١٠٧ - ١٠٩ - ١١٥ - ١٣٧ - ١٣٨ - ١٤١ -
- ١٤٤ - ١٧٣ - ١٧٥ - ١٨١ - ١٨٣ - ١٩٣ - ١٩٨ -
- ١٩٩ - ٢٠٠ - ٢٤٣ - ٢٦٠ - ٢٦٢ - ٢٦٣ - ٢٧٠ - ٢٧١ -
٢٧٧ - ٢٨٠

الشيخ / محمد محيي الدين بد الحميد : ٢٨

محمد بن مسعود : ٢٤٦

المجاشعي : ١٨ - ١٩ - ٣٢

المرادي : ١٥٢ - ١٥٥ - ١٦٣ - ١٦٤ - ٢٤٨ - ٢٦١ - ٢٦٤

ابن مضاء : ١١٥

المهدوي : ١٥٩ - ١٦٠ - ١٦١

نافع : ٢٣٩ - ٢٤٢

هبيرة : ٢٨١

ابن هرمة : ٢٧٩

مشام : ٤٢

ابن مشام : ١٧ - ٤٦ - ٧٣ - ٧٤ - ٨١ - ٨٢ - ٨٦ - ٩٧
- ١٠٦ - ١١٦ - ١٢٨ - ١٣٧ - ١٥٢ - ١٥٣ - ١٥٤ -
- ١٥٧ - ١٧٦ - ١٧٧ - ١٩٣ - ٢٠٧ - ٢١٢ - ٢٢٤ - ٢٤٧ -
٢٦٠ - ٢٦٥

ابن هشام الخضراوى : ١٨١ - ٢٨٠

هلال بن أمية : ٢٤٤

ابن ولاد : ٢٨

يزيد بن الحكم : ٢٥٩

ابن يعيش : ٣٥ - ٢١٩ - ٢٧١

يونس بن حبيب : ١١ - ١٢ - ١٠٢ - ١١٨

مراجع البحث

- ١ - إئتلاف النصره عن اختلاف نحاة الكؤهة والبصرة
لعبد النطيف الشرجى الزبيدى تحقيق د/طارق الجنابى
ط عالم الكتب بيروت .
- ٢ - إتحاف فضلاء البشر فى القراءات الأربعة عشر
اندمياطى تحقيق على الضباع ط عبد الحميد حنفى .
- ٣ - أخبار النحويين البصريين للسيرافى تحقيق كرنكو
ط بيروت .
- ٤ - إرتشاف الضرب من كلام العرب لأبى حيان تحقيق
د/مصطفى النماس ط المبنى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧ م
- ٥ - أسرار اللغة د/ابراهيم أنيس ط الفنية
الحديثة ١٩٦٦ م
- ٦ - الأشباه والنظائر للسيوطى تحقيق طه عبد الرؤوف
سعد ط الفنية المتحدة ١٣٩٥ هـ - ١٩٨٠ م
- ٧ - أصول النحو لابن السراج تحقيق د/عبد الحسين
الفتلى ط بغداد .
- ٨ - إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج تحقيق
ابراهيم الابيارى ط دار الكتاب اللبنانى - بيروت .

- ٩ - الأملى الشجرية لابن الشجرى ط بيروت .
- ١٠ - الأملى لأبى على القالى مراجعة لجنة إحياء التراث العربى ط بيروت .
- ١١ - إنباه الرواة على أنباء النخاة، للتفتى تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم ط دار الكتب
- ١٢ - الانصاف فى مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين تحقيق الشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد ط بيروت .
- ١٣ - أوضح المسالك الى الفقه ابن مالك لابن هشام تحقيق الأستاذ محمد عبد العزيز النجار ط الاتحاد الدولى للابنوك الاسلامية - مصر
- ١٤ - الإيضاح شرح المفصل لابن الخاجب تحقيق د/ موسى بنى العايل ط العراق .
- ١٥ - الإيضاح العضمى للفارسى تحقيق د/ حسن شاذلى فرهود ط مكتبة دار التأليف - مصر ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م ط دار العلوم للطباعة والنشر ١٠٤٨ هـ - ١٩٦٨ م
- ١٦ - الإيضاح فى مثل البخارى للزجاجى تحقيق د/ مازن المبارك ط بيروت .
- ١٧ - البحر المحيط لأبى حيان ط بيروت .

١٨ - البرهان فى علوم القرآن للزركشى تحقيق محمد
أبو الفضل ابراهيم ط بيروت .

١٩ - البسيط شرح جمل الزجاجى لابن أبى الربيع
تحقيق د/ عياد الثببى ط دار الغرب الاسلامى بيروت
١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦ م

٢٠ - بغية الوعاة للسيوطى تحقيق محمد أبو الفضل
ابراهيم ط عيسى البابى الحلبي .

٢١ - تبصرة المبتدى وتذكرة المنتهى للمصيرى تحقيق
د/ فتحى على الدين ط دار الفكر بدمشق .

٢٢ - التبيان فى تصريف الأسماء د/ أحمد حسن كحيل
ط السعادة - القاهرة .

٢٣ - التبیین عن مذاهب النحويين للعكرى تحقيق د/
عبد الرحمن العثيمين ط دار الغرب الاسلامى - بيروت .

٢٤ - التخمير شرح الفصل لصدر الأفاضل القاسم
الخوارزمى تحقيق د/ عبد الرحمن العثيمين ط دار الغرب
الاسلامى - بيروت .

٢٥ - تذكرة النحاة لأبى حيان تحقيق د/ عفيف
عبد الرحمن ط بيروت ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .

٢٦ - التذليل والتكميل لأبى حيان مخطوط بدار الكتب .

- ٢٧ - تقييد ابن لب على بعض جمل الزجاجى تحقيق
د/محمد الزين زروق رسالة دكتوراه بجامعة أم القرى -
مكة المكرمة .
- ٢٨ - الجنى الدانى فى حروف المعانى للمرادى تحقيق
د/فخر الدين قباوة ط بيروت .
- ٢٩ - حاشية الصبان على شرح الأشمونى ط دار إحياء
الكتب العربية .
- ٣٠ - حاشية الشيدخيس العليمى على شرح التصريح ط
دار إحياء الكتب العربية .
- ٣١ - حروف المعانى للزجاجى تحقيق د/على توفيق
الحمد ط مؤسسة الرسالة بيروت .
- ٣٢ - خزانة الأدب للبغدادى ط الاميرية .
- ٣٣ - الخصائص لابن جنى تحقيق الاستاذ محمد على
النجار ط بيروت .
- ٣٤ - خطى متعثرة على طريق النحو العربى د/عفيف
دمشقية ط دار العلم للملايين - بيروت .
- ٣٥ - الخلاف بين النحويين د/السيد رزق الطويل ط
المكتبة الفيصلية - مكة المكرمة .
- ٣٦ - الدرر اللوامع للشنقيطى ط كردستان العلمية
١٣٢٨ هـ .

- ٣٧ - ديوان الأعشى تحقيق زودلف جاير ١٩٢٧ م .
- ٣٨ - ديوان جرير تحقيق نعمان محمد أمين ط المعارف .
- ٣٩ - ديوان ذي الرمة تحقيق كاريل هنرى ١٩١٩ م .
- ٤٠ - ديوان رؤبة بن العجاج مع مجموع أشعار العرب ترتيب ولیم بن الورد البروس ط بيروت .
- ٤١ - ديوان أبى زبيد الطائي تحقيق فوزى حموده القيس ط بغداد ١٩٦٧ م .
- ٤٢ - ديوان الفرزدق ، الصاوى ١٣٥٤ هـ .
- ٤٣ - ديوان لبید بن ربیعۃ تحقيق احسان عباس - الكويت ١٩٦٢ م .
- ٤٤ - ديوان النابغة الذبياني ط بيروت .
- ٤٥ - ديوان المهذليين ط الثقافة والارشاد القومى .
- ٤٦ - رصف المباني فى شرح حروف المعانى للملقى تحقيق أحمد محمد الخراط مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق .
- ٤٧ - سر صناعة الإعراب لابن جنى تحقيق مصطفى السقا وآخرين ط الحلبي ١٣٧٥ هـ .
- ٤٨ - شرح أبيات سيبويه لابن السيراي تحقيق د/محمد على سلطان ط دمشق .

٤٨ - شرح الأشمونى بحاشية الصبان ط دار احياء
الكتب العربية .

٥٠ - شرح الألفية للمرادى تحقيق د/عبد الرحمن
سليمان نشر المكتبة الأزهرية

٥١ - شرح ألفية ابن معطى لابن القواس تحقيق د/على
موسى الشوملى ط مكتبة الخزيمى - الرياض ١٤٠٥ هـ -
١٩٨٥ م .

٥٢ - شرح التسهيل لابن مالك تحقيق د/ عبد الرحمن
السيد وآخر ط هجر للطباعة والنشر والاعلان - مصر .

٥٣ - شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد
الأزهرى ط دار احياء الكتب العربية .

٥٤ - شرح ديوان الحماسة للمرزوقى تحقيق عبدالسلام
هارون - لجنة التأليف ١٣٧٢ هـ

٥٥ - شرح السيرافى على كتاب سيبويه مخطوط بدار
الكتب المصرية برقم ١٣٧ نحو .

٥٦ - شرح السيرافى على كتاب سيبويه بهامش الكتاب
تحقيق عبد السلام هارون ط الهيئة المصرية العامة للكتاب

٥٧ - شرح الشافعية للرضى تحقيق الشيخ محمد
الزفزاف وآخرين ط بيروت .

٥٨ - شرح شواهد المغنى للسيوطى - لجنة التراث العربى - رفيق حمدان .

٥٩ - شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك تحقيق الشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد ط دار مصر للطباعة ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .

٦٠ - شرح عيون الإعراب للمجاشعى تحقيق د/حنا جميل حداد ط الأردن .

٦١ - شرح الكافية للمرضى ط بيروت .

٦٢ - شرح الكافية الشافية لابن مالك تحقيق د/ عبد المنعم هريدى ط جامعة أم القرى .

٦٣ - شرح المفصل لابن يعيش ط بيروت .

٦٤ - شفاء العليل فى إيضاح التسهيل للسلسلة لى تحقيق د/الشريف عبد الله البركاتى ط المكتبة الفيصلية - مكة المكرمة .

٦٥ - شواهد التوضيح والتصحيح عن مشكلات الجامع الصحيح لابن مالك تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ط بيروت .

٦٦ - الشواهد الكبرى للعينى بهامش خزانة الأدب للبغدادى ط الاميرية

٦٧ - صحيح البخارى .

٦٨ - ضياء المسالك إلى أوضح المسالك للأستاذ محمد عبد العزيز النجار بهامش أوضح المسالك لابن هشام ط الاتحاد الدولي للابنوك الاسلامية - مصر

٦٩ - طبقات النحويين واللغويين للزبيدي تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم ط دار المعارف ١٩٧٣ م .

٧٠ - ظاهرة الشذوذ في النحو العربي د/فتحى الدجنى نشر وكالة المطبوعات - الكويت .

٧١ - علاقة بعض المسائل الخلافية بكتاب سيبويه د/عبد الكريم جواد كاظم الزبيدي ط دار البيان العربى - جدة .

٧٢ - الكتاب لسيبويه ط الأميرية .

٧٣ - الكتاب لسيبويه تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون ط الهيئة المصرية العامة للكتاب .

٧٤ - الكشف عن وجوه القراءات السبع لمكى بن أبى طالب تحقيق محيى الدين رمضان - دمشق .

٧٥ - لسان العرب لابن منظور ط دار المعارف الجديدة

٧٦ - اللمع لابن جنى تحقيق حامد المؤمن ط بيروت ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .

٧٧ - مجاليس ثعلب تحقيق عبد السلام هارون ط دار المعارف بمصر .

٧٨ - المحتسب فى شواذ القراءات لابن جنى تحقيق على النجدى ناصف وآخر ط المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية .
٧٩ - المدارس النحوية د/شوقى ضيف ط دار المعارف بمصر .

٨٠ - المسائل المنثورة للفارسي تحقيق مصطفى الجدرى - مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق .

٨١ - المساعد على تسهيل الفوائد لابن عثيل تحقيق د/محمد كامل بركات - جامعة أم القرى .

٨٢ - مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب تحقيق ياسين محمد السوأس ط دار المأمون للتراث .

٨٣ - معنى لا إله إلا الله للزركشى تحقيق على محيي الدين داغى ط دار البشائر الإسلامية .

٨٤ - معانى القرآن للأخفش تحقيق د/فائز فارس ط دار البشائر والأمل .

٨٥ - معانى القرآن للفراء تحقيق محمد على النجار ط الهيئة المصرية العامة للكتاب .

٨٦ - معانى القرآن وإعرابه للأزجاج تحقيق د/عبدالجليل شلبي ط بيروت .

٨٧ - مغنى اللبيب لابن هشام تحقيق د/مازن المبارك وآخرين ط دار الفكر - بيروت .

٨٨ - مغنى اللبيب بحاشية الأمير لابن هشام ط دار
إحياء الكتب العربية .

٨٩ - المقتضب للمبرد تحقيق الشيخ محمد عبد الخالق
عضيمة ط بيروت .

٩٠ - المقرب لابن عصفور تحقيق عبد الستار الجبوري
ط العراق .

٩١ - الممتع لابن عصفور تحقيق د/فخر الدين قباوة
ط دار الافاق الجديدة - بيروت .

٩٢ - منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل للشيخ
محمد محيي الدين عبد الحميد ط دار مصر للطباعة ١٤٩٥ هـ
- ١٩٧٥ م .

٩٣ - المنصف لابن جنى تحقيق ابراهيم مصطفى
و: عبد الله أمين ط مصطفى البابي الحلبي .

٩٤ - نشأة النحو لأشباح محمد الطنطاوى .

٩٥ - النشر فى القراءات العشر لابن الجزرى ط دار
الفكر للطباعة والنشر .

٩٦ - النكت الحسان لأبى حيان تحقيق د/عبد الحسين
الفتلى ط بيروت .

٩٧ - همع الهوامع للسيوطى تحقيق عبد السلام هارون
و د/عبد العال سالم مكرم ط الكويت .

٩٨ - يونس البصرى د/أحمد مكى الأنصارى ط دار
المعارف - مصر .

فهرس الموضوعات

الموضوع	رقم الصفحة
مقدمة	٣
تمهيد	٥
التعريف بسببويه	١٠
التعريف بالأخفش	١٢
المسألة الأولى :	
إعراب الأسماء الستة	١٥
المسألة الثانية :	
الخلاف فى إعراب المثنى وجمع المذكر السالم	٢٦
المسألة الثالثة :	
الخلاف فى محل الضمير المضاف إلى المثنى أو جمع المذكر السالم	٤٠
المسألة الرابعة :	
حكم اجتماع نون الوقاية ونون الرفع	٤٤
المسألة الخامسة :	
الخلاف فى محل العائد المحذوف من صلة « أل »	٥١

الموضوع ————— رقم الصفحة

المسألة السادسة :

الخلاف في رافع الخبر ٥٧

المسألة السابعة :

الخلاف في جواز وقوع الحال الساكنة مسد الخبر فعلا ٦٤

المسألة الثامنة :

الخلاف في لات وفي عملها ٧٢

المسألة التاسعة :

الخلاف في « عسى » إذا اتصل بها ضمير ٧٩

المسألة العاشرة :

الخلاف في عمل « لا » النافية للجنس في الخبر ٨٣

المسألة الحادية عشرة :

الخلاف في إعراب الاسم المشغول بالفصول
من همزة الاستفهام بغير ظرف ٩٠

المسألة الثانية عشرة :

الخلاف في التعدى بالهمزة من حيث السماع
أو القياس ٩٥

رقم الصفحة

الموضوع

المسألة الثالثة عشرة :

الخلاف في ناصب الظرف المختص المتعدى إليه
الفعل بدون واسطة

١٠٠

المسألة الرابعة عشرة :

الخلاف في إذا الفجائية من حيث كونها ظرفا أو حرفا

١٠٦

المسألة الخامسة عشرة :

الخلاف في مذ ومنذ اذا وليتهما جملة

١١٠

المسألة السادسة عشرة :

الخلاف في حركة « مع » اذا كانت غير مضافة

١١٧

المسألة السابعة عشرة :

الخلاف في إضافة الظروف المبهمة الى ما بعدها
من الجمل

١٢٢

المسألة الثامنة عشرة :

الخلاف في « كيف »

١٢٦

المسألة التاسعة عشرة :

الخلاف في ناصب المفعول مفع

١٢٩

رقم الصفحة

الموضوع

المسألة العشرون :
الخلاف فى حاشا وخلا وعدا ١٣٥

المسألة الحادية والعشرون :
الخلاف فى « كلمته فاه إلى فى » ١٤٢

المسألة الثانية والعشرون :
الخلاف فيما تزايد فيه « من » ١٤٦

المسألة الثالثة والعشرون :
الخلاف فى وقوع الكاف اسما مرادفة لمثل

المسألة الرابعة والعشرون :
الخلاف فى حذف الجار والمجرور إذا كان المجرور ضميرا متصلا ١٥٦

المسألة الخامسة والعشرون :
الخلاف فى القياس على ما سمع من جر « رب » للمضاف الى ضمير مجرورها المعطوف بالواو خاصة ١٦٢

المسألة السادسة والعشرون :
الخلاف فى عامل الجر فى المضاف إليه ١٦٦

رقم الصفحة

الموضع

- المسألة السابعة والعشرون :
 ١٧١ الخلاف فى إعراب المصدر الواقع بعد « أما »
- المسألة الثامنة والعشرون :
 ١٧٥ الخلاف فى « ما » المصدرية
- المسألة التاسعة والعشرون :
 ١٧٩ الخلاف فى صوغ التعجب والتفضيل من غير الثلاثى
- المسألة الثلاثون :
 ١٨٥ الخلاف فى توكيد المحذوف
- المسألة الحادية والثلاثون :
 ١٩٠ الخلاف فى العطف على معمولى عاملين
- المسألة الثانية والثلاثون :
 ١٩٨ الخلاف فى العامل فى الجدل
- المسألة الثالثة والثلاثون :
 ٢٠١ الخلاف فيما كان على « فعل » مؤكدا به
 أو مختصا بالنداء من حيث منعه من الصرف
 أو صرفه حال التسمية به

الموضوع
الرقم الصفحة

المسألة الرابعة والثلاثون :
الخلاف فيما كان على « فعلان » وصفا وسمى به
ثم نكر من حيث منعه من الصرف وعجمه
٢٠٥

المسألة الخامسة والثلاثون :
الخلاف في منع « أحمر » من الصرف إذا نكر
٢١٠

المسألة السادسة والثلاثون :
الخلاف في سبب رفع الفعل المضارع
٢١٣

المسألة السابعة والثلاثون :
الخلاف في إعراب الفعل الواقع بعد « حتى »
إذا كانت مسبقة بفعل غير موجب
٢١٩

المسألة الثامنة والثلاثون :
الخلاف في « كى » المصدرية
٢٢٦

المسألة التاسعة والثلاثون :
الخلاف في جازم جواب الشرط
٢٣٢

المسألة الأربعون :
الخلاف في جواز حذف الفاء الداخلة في جواب الشرط
٢٣٨

الموضوع	رقم الصفحة
المسألة الحادية والأربعون :	
الخلاف فى « مهما »	٢٤٧
المسألة الثانية والأربعون :	
الخلاف فيما يلى « إذا » الشرطية	٢٥٣
المسألة الثالثة والأربعون :	
الخلاف فى موضع الضمير المتصل الواقع بعد « لولا » الامتناعية	٢٥٨
المسألة الرابعة والأربعون :	
الخلاف فى تصغير الأسماء الموصولة	٢٦٦
المسألة الخامسة والأربعون :	
الخلاف فى النذب إلى فعولة	٢٧٥
المسألة السادسة والأربعون :	
الخلاف فى النسب إلى ما حذفت لامة	٢٧٣
المسألة السابعة والأربعون :	
الخلاف فى إبدال همزة الميموز لنا محضا	٢٧٦
الفهارس الفنية	٢٨٣

- ٢٨٥ فهرس الشواهد القرآنية
٢٩١ فهرس الأحاديث الشريفة
٢٩٢ فهرس المذاهب والقبائل
٢٩٣ فهرس الشواهد الشعرية
٢٩٦ فهرس الاعلام
٣٠٨ فهرس المراجع
٣١٩ فهرس الموضوعات

1. The first part of the paper is devoted to a discussion of the various methods of determining the rate of growth of a population. The methods are classified into two groups: (a) direct methods, and (b) indirect methods. The direct methods are those in which the rate of growth is determined by direct observation of the population. The indirect methods are those in which the rate of growth is determined by indirect observation of the population.

2. The second part of the paper is devoted to a discussion of the various methods of determining the rate of growth of a population. The methods are classified into two groups: (a) direct methods, and (b) indirect methods. The direct methods are those in which the rate of growth is determined by direct observation of the population. The indirect methods are those in which the rate of growth is determined by indirect observation of the population.

رقم الايداع : ١٩٩٣/٧٤٤٤
الترقيم الدولى : ٩٧٧ - ٥٠ - ٥٥٩٢ - ١

مطابع الشـناوى
ميدان الساعة - طنطا